وقائع المؤتمر العلمي السنوي الاول للعلوم الاجتماعية والسياسية للمراكز المستقلة

المقام للفترة من 8 الى 9 ت1 2021

أزمة وباء "كورونا" في الضفة الغربية المحتلة: بين الاستجابة الرسمية والتبعات الاقتصادية

حمدي أحمد "علي حسين" *

الملخص:

تناول هذا البحث أبرز الأثار الاقتصادية التي ترتبت على جائحة كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية، وتطرّق الى الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في التعامل مع هذه الأزمة، واصطدامها بالسياق السياسي والاقتصادي البنيوي في البيئة الفلسطينية المحتلة المرتبطة باتفاق أوسلو ومخرجاته، ومساهمته في تعميق الآثار وزيادة المعيقات، وكذلك تحركات الحكومة الفلسطينية لمعالجة الآثار المترتبة على الجائحة وجدواها، وتستند الدراسة الى مؤشرات إحصائية، والى البيانات الصحفية والتصريحات الرسمية وتقارير المؤسسات الدولية والأهلية.

الكلمات المفتاحية: (**Covid-19**)، الانقسام السياسي، الانكشاف الاقتصادي، الإغلاق الذكي.

Abstract

This research discussed the most prominent economic effects of the Corona pandemic (Covid-19) in the West Bank, and the executive procedures taken by the Palestinian Authority to deal with this crisis, and its collision with the structural political and economic context in the occupied Palestinian environment related to the "Oslo Accords" and its outcomes, which contributed to deepening the effects and increasing obstacles, as well as the actions taken by the Palestinian government to address the effects and feasibility of the pandemic. The study is based on statistical indicators, press releases, official statements, and reports of international and private institutions.

* باحث مهتم في الحقل السياسي الفلسطيني والسياسات العامة، حاصل على درجة الماجستير في السياسات العامة من معهد الدوحة للدراسات العليا، ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية ودرجة البكالوريوس في علم الاجتماع والإنسان من جامعة بيرزيت، شغل عددا من المناصب البحثية والإدارية لأكثر من 13 عاما، وشارك في عدد من المؤتمرات/ وله عدد من الأبحاث والأوراق المنشورة.

المقدمة

خلّفت أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) جملة من الآثار الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية منها: زيادة هشاشة القطاعات الاقتصادية الناشئة، وانعكس ذلك على الفئات الضعيفة (عمال المياومة والعاملين في الشركات الصغيرة)، في ظل عدم وجود نظام حماية اجتماعية لهذه الفئات، كما وساهمت إجراءات الحكومة في مواجهة الأزمة بتعميق آثارها. في سياق يتسم بمحدودية إمكانيات السلطة الفلسطينية وقصور سيادتها بفعل الاحتلال، وارتباط بيئة العمل بـ"اتفاق أوسلو"[1]، وضعف بنية ومقومات الاقتصاد الفلسطيني بفعل خلل اقتصادي بنيوي؛ حيث تعتمد الحكومة الفلسطينية على أغلب موازنتها من عائدات الضرائب والمنح، ومركزية النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الحاضن للحكومات المتعاقبة منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007، وضعف البنية التحتية لقطاع الصحة، ولعدم وجود استراتيجية صحية للتعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ. وقد استجابت الحكومة الفلسطينية للأزمة باتباع سلسلة من الإجراءات الاحترازية، ولكنّ المحاولات نحو معالجة آثار الأزمة كانت ضعيفة ومحدودة، ولم تتناسب مع حجم الأزمة وعمقها.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث بأنه يقدم وصفاً وتحليلاً لموضوع مستجد يشغل العالم وهو أزمة وباء كورونا وآثارها في سياق مختلف عن العالم، وتجربة محفوفة بالمعيقات والصعوبات والتعقيدات في البيئة الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال. ويشكل جزء من القاعدة المعرفية التي تعود بالنفع على الباحثين والطلبة وصناع القرار، ويساهم بتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين كشعب واقع تحت الاحتلال.

هدف البحث: يسعى البحث لإظهار الفوارق بين استجابة الحكومة الفلسطينية ونتائج هذه الاستجابة وانعكاسها على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، وتوضيح العوامل البنيوية والسلوكية العميقة والإدارية التي طفت على السطح خلال الأزمة، وشكلت معيقات أمام مساعي المواجهة، وفاقمت من الآثار الاقتصادية للفئات الاجتماعية المهمشة والأكثر ضعفاً، وانعكست على الاقتصاد ككل.

[1] اتفاق وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" عام 1993، والمعروف بإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، والذي أسست بموجبه السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحدد على إثره شكل العلاقة مع "إسرائيل"، وقسّمت بموجبه الضفة الغربية إداريا وأمنياً الى مناطق (أ، ب، ج).

مشكلة البحث: تتناول إشكالية البحث الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية؟
- الى أي حد ساهمت سياسات الحكومة الفلسطينية في تعميق الفجوات بين الفئات الاجتماعية الهشة والشركات الرأسمالية من جهة وبين الفئات العمالية المختلفة من جانب آخر؟
- الى أي مدى ساهمت مركزية السلطة الفلسطينية والسياق العام القائم على اتفاق أوسلو وتراكماته في تعمق آثار الأزمة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن جائحة كورونا عمقت من المشكلات الاقتصادية التراكمية في السياق الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، وزادت إجراءات الإغلاق من سوء أحوال الفئات الاقتصادية الضعيفة بفعل الأزمة وأدت الى انكشافها بشكل أكبر، وعمقت بين الفجوات الاجتماعية لأسباب لا تتعلق فقط بالاعتماد على الإغلاق والحجر المنزلي وتقييد الحركة، بل بسبب تراكمات مسبقة أدت الى ارتفاع نسب عمال المياومة والعاملين في المنشآت الصغيرة، وعدم وجود أنظمة حماية اجتماعية؛ وضعف تطبيق قانون العمل والرقابة على إنفاذه، ومشكلات اجتماعية ونقابية أخرى تعاني منها الطبقة العاملة.

الإطار المنهجي للبحث:_اعتمد الباحث على أسس المنهج الوصفي التحليلي، واستند في تحليله على القرارات الرسمية خلال فترة امتدت منذ إعلان حالة الطوارئ بداية شهر آذار/مارس 2020، لغاية نهاية شهر أيار/ مايو 2021، حيث قام الباحث بتتبعها زمنياً، كما واعتمد على المؤشرات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واستطلاعات الرأي الصادرة عن مراكز الأبحاث، والى عدد من التقارير الحكومية والدولية وتقارير المنظمات الأهلية.

أولاً: بيئة وسياق السياسات العامة خلال أزمة وباء كورونا

تتأثر الساحة الفلسطينية بجملة من التحديات بفعل سياسات الاستعمار الإسرائيلي وارتباط بيئة العمل "باتفاق أوسلو"، وضعف في البنية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني الناشئ والمكبّل بفعل التبعية الاقتصادية منذ عشرات السنوات، ومركزية النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الحاضن للحكومات المتعاقبة منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007، وضعف البنية التحتية وحصة وزارة الصحة من الموازنة العامة.

1- **أزمة انعدام السيادة:** أعاقت سيطرة الاحتلال على معظم التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وعلى المعابر والمناطق "الحدودية" أيضا بينها وبين المناطق المحتلة عام 1948 عمل الحكومة الفلسطينية، لتصنيفها كمناطق (ب) و(ج) حسب اتفاق أوسلو، والتي تشكل ما يقارب 81% من مساحة الضفة الغربية، وهي مناطق لا يسمح للأجهزة الأمنية الفلسطينية بدخولها إلا في حالات طارئة بهدف التدخل المدني، ويجري التنسيق مع جيش الاحتلال ويخضع الأمر لمعاييره وموافقته، مما أوجد ثغرات حالت دون قدرة الأجهزة الأمنية على فرض حالة الطوارئ بشكل مباشر وتام ومستمر على بعض التجمعات التي لم تعتد على التعامل المباشر مع قوى الأمن الفلسطينية، وفي ظل ذلك تصّدر المشهد قضية العمال الفلسطينيين في "إسرائيل"، وكذا ملف المسافرين العالقين في دول العالم، ومشكلة عدم القدرة على حجر الوافدين من الخارج عبر الأردن ومطار "تل أبيب"، ولم تتمكن الحكومة الفلسطينية من متابعة الحالة الوبائية في مدينة القدس الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي والخاضعة لإشرافه المباشر، حيث طبق مبدأ "الإهمال الاستعماري" بحق الفلسطينيين.

2- **ضعف الاقتصاد الفلسطيني وطمس محاولات النهوض** ساهمت سياسات الاحتلال الموجهة ضد المجتمع الفلسطيني منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 في تشويه الاقتصاد الفلسطيني الناشئ، وطمس فرص ومحاولات التنمية الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، وأدى الى حالة من الضعف والتبعية، وحوّل الاحتلال المجتمع الفلسطيني أيضاً الى سوق استهلاكي لمنتجاته.

كشف تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتادا) عام 2019، بهدف تسليط الضوء على الاقتصاد الفلسطيني والظروف التي تعيق النمو المستدام، بأن تكلفة الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الفترة الواقعة بين عامي 2000 حتى 2017 قدّرت ب 47.7 بليون دولار، أي ما يعادل

ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الوطني لعام 2017، والذي يسد بسهولة عجز الموازنة الفلسطينية الذي بلغ 17.7 بليون دولار عن تلك الفترة، وتساهم قيمة الخسائر في خلق مليوني فرصة عمل في تلك الفترة بواقع 111 ألف فرصة عمل سنوياً لو تم صرفها، ولا تزال الخسائر في تصاعد.[1] فيما ترتبط موازنة الحكومة الفلسطينية بالاحتلال عبر عائدات المقاصة؛ وهي أموال الضرائب التي تجنيها "إسرائيل" بالنيابة عن السلطة الفلسطينية على السلع والعمال، وتشكّل 60-65% من موازنة الحكومة الفلسطينية، وتعتبر مصدراً أساسيا لدفع فاتورة رواتب موظفي الحكومة الفلسطينية، وتخضع هذه الأموال لشروط الاحتلال الذي يحاول استخدامها كورقة ضغط على السلطة تجاه تنفيذ سياساته، حيث احتجزت 8 مرات ولفترات متفاوتة منذ عام 1997.[2]

كما وبدى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ضعيفاً بفعل سياسات الاحتلال، وفي ظل الإهمال الحكومي الفلسطيني لهذا القطاع بفعل تقليص حصته في الموازنة العامة، وفي المقابل حوّلت بيئة "اتفاق أوسلو" اهتمام المجتمع الفلسطيني نحو قطاعات الخدمات والتجارة والصناعة والبناء وإشغال الوظائف الحكومية والخاصة في المؤسسات، وهذا ما ساهم في سرعة انكشاف الفئات الضعيفة التي تعتمد في دخلها على أعمال المياومة على أزمة فيروس كوفيد-19، وتأثر النشاطات الاقتصادية والصناعية الناشئة أكثر من غيرها، وبرزت الحاجة نحو تعزيز القطاعات الإنتاجية التي تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الجزئي وخصوصا في المجتمعات الريفية.

3- **مركزية النظام السياسي الفلسطيني** خلال مواجهة الوباء طفت على السطح المشاكل الإدارية الناتجة عن تراكمات على المستويين السياسي والإداري للسلطة الفلسطينية، وأثرت على عملية صنع القرار وتنفيذه، ومنها تغييب المجلس التشريعي الفلسطيني، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية واستحواذها على عملية صنع القرار بشكل يخالف القانون الأساسي الفلسطيني، وكذا اتسام السلطة التنفيذية بالمركزية في اتخاذ القرار الذي ينحصر في رأس الهرم السياسي للسلطة الفلسطينية وما يتبعه من مناصب أمنية وإدارية على حساب دور الحكومة الفلسطينية، والذي أفضى الى حدوث

[1] -"تقرير أممي: 48 بليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي بين عامي 2000-2017"، **التنمية الاقتصادية**، موقع الأمم المتحدة، 2 كانون الأول 2019، شوهد في 2021/08/20، في https://bit.ly/2KZGOUy .

[2] نعمان كنفاني وسلام صلاح، "تجميد أموال المقاصة أزمة متكررة وآثار اقتصادية طويلة الأمد"، **المرقب الاجتماعي والاقتصادي**، رقم 40 (2015)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية- ماس، رام الله.

تضارب في المهام والصلاحيات أنتج حالة من الارتباك في تنفيذ القرارات، وتناقضات عديدة في فرض الإجراءات الوقائية على مستوى القطاعات والمناطق، وصولا الى التفاوت في التشديد وفرض القانون، وما ساهم من توفير غطاء لعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية كسبيل للتعايش مع الفيروس على المدى البعيد، وكخيار أساسي انتهجته معظم الدول للمواءمة بين الوقاية من خطر الفيروس والآثار الاقتصادية المترتبة على الإغلاق، وفي إيقاع مزيد من الانتهاكات وتعميق السلطة وزيادة درجة البيروقراطية؛ وخصوصاً بعد قرار الرئيس تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية من خلال مرسوم صدر بتاريخ 30 أبريل 2021 الى أجل غير محدد.

تحول النظام السياسي الفلسطيني منذ الانقسام عام 2007 نحو المركزية في اتخاذ القرارات حيث هيمنت السلطة التنفيذية على مفاصل صنع وإقرار السياسات العامة بحجة "مواجهة حركة حماس"، وباتت تحكم المشهد وتسيطر بقراراتها على المجتمع الفلسطيني، وترسخت هذه المركزية بفعل غياب الديمقراطية منذ آخر مرة جرت فيها الانتخابات الرئاسية عام 2005 والتشريعية عام 2006، فحّل الرئيس مكان المجلس التشريعي كمشّرع يصدر "قرارات بقوانين" تتعلق بمسائل تنظيمية وإجرائية وقضايا مجتمعية، وقد زاد عددها عن 300 قرار بقانون حتى أواخر 2020[1]، في حين لم يتجاوز عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي 95 قانوناً خلال فترة ولايته بين عامي 1996 و2006، وقد وصل الأمر الى إصدار الرئيس قرارات بقوانين تتعلق بجوهر عمل السلطة القضائية وتشكيل المحاكم، وتحد من استقلال القضاء.

أصدرت المحكمة الدستورية التي أنشأت بمرسوم رئاسي في أبريل 2016 في نهاية عام 2018 قراراً بحّل هذا المجلس التشريعي المعطّل منذ عام 2006[2]، مما يشكّل انتهاكاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني ولمبادئ الفصل بين السلطات الثلاث، وتجاوزاً للصلاحيات الى حد الاستحواذ عليها، وتوسط هذا المشهد تغلغلاً للمؤسسة الأمنية للسلطة الفلسطينية التي باتت تتحكم هي الأخرى بمفاصل صناعة وتنفيذ القرار، وأصبحت تشكل سلطة عميقة داخل السلطة. ووسط هذه الحالة تعمق الانقسام الحكومي بين الضفة الغربية وغزة في ظل وجود حكومتين منفصلتين، وكل ذلك على حساب سلطة الشعب عبر ممثليه المنتخبين ديمقراطياً، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، ويحتاج التحول نحو اللامركزية السياسية الى

[1] الجريدة الرسمية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، الأعداد من عام 2007 حتى نهاية 2020.

[2] –"طلب رقم (10) لسنة (3) قضائية المحكمة الدستورية العليا "تفسير""، **الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)**، ديوان الفتوى والتشريع، ع. م 19 (2018)، ص44.

الانتقال للمستويات المحلية في صناعة القرار.[1]وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات بعد إعادة الاعتبار لها بالتجديد الديمقراطي.

خلال أزمة كورونا ظهر نوعين من التدخل الرسمي، الأول: لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية (المحافظين والأجهزة الأمنية)، والثاني: الحكومة بأذرعها ومكوناتها، وكون طبيعة الأزمة إدارية وليست سياسية، فإنها تحتاج الى إشراف ومتابعة مستمرة من الحكومة في إطار خطة واضحة، لكن الأمر سار بشكل مغاير في ظل تعدد المرجعيات والمستويات الإدارية، وحدث تضارباً في المهام والصلاحيات، لم تخفها حوكمة التنفيذ بتأسيس اللجان، ومنها التضارب مع مهام المحافظين، حيث انتهك بعضهم قرارات صدرت عن رئيس الحكومة.

يعتبر المحافظون الذين يتم تعيينهم أو إعفائهم بقرار من الرئيس[2] أذرعاً له في المحافظات، والمحافظ هو "ممثل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الإدارة العامة وأعلى سلطة في محافظته، ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للسلطة وعلى مرافق الخدمات والإنتاج في نطاق محافظته[3]، وتكون للمحافظة شخصية اعتبارية مستقلة ولها ميزانيتها الخاصة[4]. ويتمتع هذا المحافظ باختصاصات أمنية وإدارية واجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، ومنها اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية والحوادث ذات الأهمية[5]. ويتلقى التعليمات من رئيس السلطة أو مجلس الوزراء.[6]

وتتصادم صلاحياتهم ومهامهم مع الوزارات التي تعمل في كل المحافظات، حيث يتمتع المحافظون بسلطة أعلى من الحكومة كون تعيينهم ومحاسبتهم لا تتم من الحكومة أو شخص رئيس الوزراء؛ رغم أنهم يعملون مع هذه الحكومة ومسؤولون أمامها إلا أن سلطتهم وصلاحياتهم مرتبطة بشخص الرئيس، ونفوذهم يرتبط بأجهزة الأمن ويطال الوزارات كونهم مسؤولون عن المجلس التنفيذي الذي يضم مديرو

---

[1] طارق طوقان، تقرير حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، (رام الله، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أيار 2001)، ص 13.

[2] "مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003 بشأن اختصاصات المحافظين"، **الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)**، ديوان الفتوى والتشريع، ع 68 (2007)، مادة (1)، ص13.

[3] المرجع نفسه، مادة (2)، ص 13.

[4] المرجع نفسه، مادة (3).

[5] المرجع نفسه، مادة (4).

[6] المرجع نفسه، مادة (6)، ص14.

الدوائر الحكومية في كل محافظة.[1] وكان هذا القانون قد استحدث من خلال الرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي نقل بموجبه مرجعية المحافظين من وزارة الداخلية الى شخصه كرئيس، لمواجهة الضغوطات الدولية الرامية لعزله بعد استحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003،[2] وفي محاولة للحفاظ على مركزية الرئيس، حيث كان رئيس السلطة هو ذاته رئيس الحكومة منذ تأسيس السلطة عام 1994.[3]

4- **ضعف البنية التحتية للقطاع الصحي** مرّ القطاع الصحي الفلسطيني بأزمة مالية بنيوية بدأت منذ استلام السلطة الفلسطينية وتأسيس وزارة الصحة قبل 25 عاما، حيث كان ولازال حجم الاهتمام بهذا القطاع قليل بالمقارنة مع قطاع الأمن، الذي تراوحت مخصصاته خلال الأربع سنوات الأخيرة بين ضعفين الى ضعفين ونصف مخصصات قطاع الصحة (11-11.5% للصحة مقابل 20-26% للأمن)[4]، وكانت غالبية النفقات التي خصصت لقطاع الصحة على شكل رواتب للعاملين، حيث تراوحت بين 47% الى 51%خلال الأعوام 2015 لغاية 2018، فيما تلتها نسبة التحويلات الطبية للعلاج في الخارج في المركز الثاني بنسب تراوحت بين 25 و34%، فيما تراوحت قيم الإنفاق على الأدوية بين 15 و 18%، وقلّت أيضاً النفقات التطويرية من مجموع المساهمات الحكومية؛ وكان أغلبها مساهمات من المنح والمشاريع الخارجية لتطوير القطاع الصحي الفلسطيني.

السنة	مخصصات قطاع الصحة/ بالشيكل	النسبة من الموازنة العامة	مخصصات قطاع الأمن/بالشيكل	النسبة من الموازنة العامة
2020	1,955 مليار	%12.5	3.395 مليار	%21.8
2019	1,748مليار	%11	3,300 مليار	%20
2018	1,787 مليار	%10.8	3.475 مليار	%21

[1] مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003 بشأن اختصاصات المحافظين، مادة (8)، ص 14.

[2] مثنى خميس، "الناس حائرون "المحافظ" من يكون؟"، **سياسة**، موقع متراس، 13 يوليو 2020، شوهد في 2021/08/25، في: https://bit.ly/33v5ACa.

[3] يوسف حجازي، "التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، شوهد في 2021/08/26، في: https://bit.ly/2L1cDML.

[4] وزارة المالية والتخطيط، قوانين الموازنة العامة 2016-2019.

2017	1,734 مليار	%11	4.075 مليار	%26
2016	1,699مليار	%11.53	3.950 مليار	%26.79

موازنة قطاعي الأمن والصحة في قانون الموازنة العامة خلال السنوات 2016-2020[1]

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020 [2]
النفقات	**1,745,621,000**	**1,711,900,000**	**1,726,773,000**	**1,767,295,225**	**1,784.499**	**1,846,518**
رواتب	%47	%50	%51	48%	%43.0	% 35.5
تحويلات طبية الى الخارج	34.20 %	%27	%25	%25	%32.4	%39.4
أدوية ومستهلكات طبية	%15	%16	%18	%18	%15.5	% 18.4
نفقات رأسمالية وتشغيلية أخرى	3.80 %	%7	%6	%9	%9.1	8.6%

نفقات وزارة الصحة الفلسطينية، 2015-2018 (شيقل)[3]

[1] المرجع السابق

[2] وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي 2020.

[3] مسيف مسيف، "واقع النفقات التطويرية في الموازنة العامة في ظل تراجع المنح والمساعدات الخارجية وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة للتعلم والصحة والتنمية الاجتماعية، (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان نقلا عن وزارة المالية والتخطيط، 2019)، ص21.

وفي ظل هذه الموازنة التطويرية المحدودة يشهد قطاع الصحة نقصاً في عدد المستشفيات والأسرّة والكوادر العاملة بالنسبة لعدد السكان، حيث بلغ عدد المستشفيات عام 2019 في الضفة 52 مستشفى، فيها 3990 سريراً بما يعادل 1.3 سرير لكل 1000 نسمة، فيما بلغ عدد الأسرّة في غرف العناية المركزة (العامة والوسطى) 110 سريراً. وبمقارنة هذا الواقع مع الدول المتقدمة نجد بأنه يصل الى 5.9 سرير لكل 1000 مواطن، وفي الدول متوسطة الدخل 2.3 سريراً.[1] فيما يبلغ عدد الأطباء في الضفة الغربية 2807 أطباء، بما يعادل 0.98 طبيباً لكل 1000 نسمة، وكادر التمريض 5441، بما يعادل 1.86 لكل 1000 نسمة، وهي نسب قليلة بالمقارنة مع مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال يصل عدد الأطباء الى 3.9 طبيباً لكل 1000 نسمة في دول الاتحاد الأوروبي، وعدد الممرضين في الأردن الى 4 ممرضين لكل 1000 نسمة.[2]

كما وتعاني المنطقة المصنفة (ج) من سياسات الاحتلال التي تعيق إنشاء مراكز صحية فلسطينية، وتتلقى الخدمات الصحية من خلال العيادات المتنقلة التابعة للأمم المتحدة، والتي تفيد تقاريرها بأن هنالك 11 عيادة متنقلة تقدم المساعدة الى حوالي 96 ألف شخص في 116 تجمعا محليا، والتي تتعرض للتصفية والهدم من الاحتلال.[3] وقد ظهرت معالم هذا الضعف خلال الاستعداد لمواجهة جائحة كورونا في بداياتها، إلا أن تسارع الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا بإغلاق المطارات والمعابر وإجراءات الحجر وتقييد الحركة ساهم في التمهيد للضربة التي تلقّاها القطاع الصحي الفلسطيني ، ومنحت هذا القطاع فترة زمنية طوال الإغلاق للاستعداد لكن الفجوات كانت كبيرة.

ثانياً: أبرز الآثار الاقتصادية لأزمة وباء كورونا في الضفة الغربية

تفاقمت الآثار الاقتصادية للأزمة في الربعين الأول والثاني من عام 2020 نتيجة الإغلاق الشامل طوال تلك الفترة، والإغلاقات الجزئية التي استمرت خلال الربعين الثالث والرابع من ذات العام، حيث تراجع

[1] بكر اشتية، تحديات الرعاية الصحية الراهنة (جائحة كورونا، أزمة المقاصة، ضعف موارد التأمين الصحي الحكومي)، (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2020)، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] – "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل، تقرير من المدير العام" جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون، موقع منظمة الصحة العالمية، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، شوهد في 2021/09/05 في: https://bit.ly/365TBfG.

النمو الاقتصادي الفلسطيني في الربع الأول من عام 2020 بنحو 3.7% لينخفض الناتج المحلي الحقيقي الى 3.810.0 مليون دولار، مقارنة مع 3.956.1 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2019، وتراجع في الربع الثاني بنسبة 20% مقارنة مع عام 2019، فيما بدأ الاقتصاد بالتعافي خلال النصف الثاني من العام.[1]

وقد شهدت الإيرادات المالية تراجعاً يتراوح بين 60–70% بالتزامن مع تفشي الوباء، وذلك تأثراً بهبوط متوقع بنسبة 50% من إيرادات المقاصة، وهبوط متوقع في الإيرادات المحلية وصل الى 63%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2020 بنسبة 14% مقارنة مع عام 2019. وجاء ذلك ليعمق الآثار القائمة ما قبل الأزمة حيث يسود الفقر بنسبة 14% والبطالة بنسبة 15.7%[2] في الضفة الغربية[2]، حيث أظهرت الإحصائيات الرسمية ارتفاع نسبة البطالة بفعل الأزمة في الضفة وغزة من 26% الى 27% حتى شهر أكتوبر 2020، وذلك بعد ارتفاع نسبة البطالة 4% في الضفة الغربية لتصل الى 19% خلال الربع الثالث من العام (تموز– سبتمبر 2020).[3] وقد تراجع مع نهاية العام الى 16% في الضفة المحتلة، فيما بلغت نسب العاطلين عن العمل من بين فئة الشباب (19–29 سنة) حوالي 24% عام 2020.[3]

و قدّرت الحكومة الفلسطينية الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني بنحو 3.8 مليارات دولار في جميع القطاعات[4]، وقالت بأن القدرة على التعافي من الأزمة بحاجة الى مدة أقصاها 12 شهراً، وأنها ستعد خطة إنعاش اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عبر صندوق بقيمة مبدئية تبلغ

---

[1] علا عوض، "أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020: اقتصاد الجائحة وأزمة المقاصة"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/12/20، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/2VKUEQc.

[2] PCBS : مسح القوى العاملة الفلسطينية 2020 –التقرير السنوي، ص33.

3 – "د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. (الأول من أيار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/04/29، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/2YZ7E61.

[4]–"اشتية: 137 مليون دولار تكلفة خطتنا لمواجهة "كورونا" و3.8 مليار دولار تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني"، موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، 2020/04/09، شوهد في 2021/09/01، في: https://bit.ly/3oxhnYr.

300 مليون دولار، يسعى لخلق حوافز لبعض القطاعات الأكثر تضرراً من خلال برامج بنكية ميسرة وبتعزيز من الصناديق العربية والإسلامية.[1]

1- الآثار الواقعة على المنشآت الصغيرة

بلغ عدد المنشآت العاملة في فلسطين نهاية عام 2019 حوالي 146866 منشأة، عمل فيها 444086 عامل، ويغلب عليها المنشآت الصغيرة، والتي تصل الى حولي 88.6% من مجموعها، ولعمل بها 50.5% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت، فيما تشكل المنشآت المتوسطة (5-19 عامل) نسبة 10%، وتشغل حوالي 26%، وتشكل المنشآت كبيرة الحجم نسبة 1.4%، وتشغّل 23.5% من مجموع العمالة، وأثرت جائحة كورونا بشكل أساسي على المنشآت الصغيرة التي تشكل النسبة الأعلى من المنشآت بالعدد ومجموع العمالة.

سمة المنشأة	نسبتها من مجموع المنشآت	نسبة العاملين فيها
الصغيرة (1-4 عمال)	%88.6	%50.5
المتوسطة (5-19 عامل)	%10	%26
الكبيرة	$1.4	%23.5

المنشآت العاملة في فلسطين لعام 2019

أزمة الشيكات المرتجعة

بلغت نسبة الشيكات المرتجعة خلال شهر نيسان 2020 ما يقارب 35% من مجموع الشيكات المقدمة للصرف، ووصلت الى 36% مع نهاية عام 2020، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع الشيكات المرتجعة في الوضع الطبيعي حيث بلغت حوالي 10% عام 2019، و 8.8% عام 2018، حيث بلغ إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للصرف في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مطلع آذار/ مارس حتى نهاية أيلول/

[1]- "اشتية يعلن عن إجراءات جديدة بالمحافظات كافة"، فضائية رؤيا، 2020/04/13، شوهد في 2021/08/26، في: https://bit.ly/3r4G0gF.

سبتمبر، نحو 1422.69مليون دولار، وعدد أوراق الشيكات المرتجعة في السوق من خلال القنوات الثلاث المقاصة داخل البنك وفروعه والشيكات مع الاحتلال، نحو 1,035,826 ورقة.[1]

ترجع مشكلة ازدياد نسبة الشيكات المرتجعة للأزمة الاقتصادية الناتجة عن الإغلاق وتوقف السيولة عن المصالح الاقتصادية الصغيرة، وبسبب إمعان بعض من لديهم عدد من الشيكات بعدم تسديد قيمتها متذرعين بالإغلاق وبتضررهم رغم عدم إنكار الاستحقاق المترتب عليهم، وهذا ما خلق أزمة. وجاء كل ذلك في سياق تسهيلات بنكية منحت منذ عهد حكومات التكنوقراط برئاسة سلام فياض (2007-2012)، والتي بموجبها يعيش المواطن في رفاهية وهمية، ويتعامل بالدين دون أن يملك المال، وتتداول الأموال المدينة في السوق دون توفرها، والتي تؤدي بالأغلب الى التضخم في الاقتصاد، فالتكلفة المرتفعة لتحويل هذه الشيكات الى نقد تؤدي الى خلق قيمة غير حقيقية للأموال في السوق، وغير مبنية على أي نشاط اقتصادي حقيقي، وتساهم أيضا في تضخم الأسعار بسبب استغلالها من قبل التجار والموردين لتضخيم أسعار السلع، من خلال تقييم البضائع المباعة بالشيكات الآجلة بما يفوق ثمنها كتعويض عن بيعها بالتقسيط. [2]

وفي معالجة الأزمة تركت الحكومة المجال لسلطة النقد لحل هذه القضية وتبعاتها، حيث أعلن على إثرها محافظ سلطة النقد بتاريخ 27 آذار 2020 بأن البنوك لن تختم على الشيكات الراجعة ختم عدم كفاية الرصيد، ولن يتم وضع نقطة مخالفة على صاحب الشيك، وأن البنوك لن تتقاضى أية رسوم على الشيكات الراجعة[3]، وساهمت هذه التصريحات في تعميق الأزمة ورفع عدد الشيكات الراجعة من 66559 شيك في شهر أذار الى 351639 شيك خلال شهر نيسان 2020.[4]وذلك نتيجة سوء استغلال البعض لهذه الأزمة في التعمد في إعادة الشيكات رغم توفر الرصيد.

ولاحقاً أعلنت سلطة النقد في أوساط نيسان 2020 بأن هذه التسهيلات لمدة شهرين فقط وان الشيكات المرتجعة يجب أن يتم تسويتها قبل تاريخ 4 يوليو 2020، وحددت هذا التاريخ بأنه سيتم العمل فيه

---

[1]-"تداول الشيكات في فلسطين"، سلطة النقد الفلسطينية، شوهد في 2021/09/01، في: https://bit.ly/3coYofW .

[2] عبد الله حرب، "راجعة بإذن الله: أزمة الشيكات وعقلية السلطة"، موقع متراس، 01/06/2020، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/3sgGrFU.

[3] -"محافظ سلطة النقد يوضح الية تعامل البنوك مع الشيكات الراجعة خلال فترة الطوارئ"، صحيفة الحدث، 03/27/ 2020، شوهد في 2021/09/06، في: https://bit.ly/3oSjiry.

[4] سلطة النقد، تداول الشيكات في فلسطين، مرجع سبق ذكره.

حسب نظام الشيكات المرتجعة السابق بإعطاء نقاط سوداء وفرض غرامات، فتراجع عدد الشيكات الراجعة خلال شهر أيار 2020 الى 169303 شيك.[1]

القرار المتعلق بالشيكات	تاريخ إصداره
تخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء خاصة الأفراد الى أدنى مستوى ممكن	15 آذار 2020
تصريحات إعلامية لمحافظ سلطة النقد حول إيقاف النقطة السوداء على الشيكات الراجعة	27 آذار 2020
إعادة الشيكات المقدمة للصرف لمدة 3 أيام اعتبارا من تاريخ 2020/04/12. استمرار إعادة الشيكات المقدمة للتقاص في حال عدم وجود رصيد بسبب الظروف الطارئة، على أن يتم التبليغ عنها في النظام تحت بند أسباب أخرى. يتم تسوية الشيكات أما بالتسوية المباشرة بين الساحب والمستفيد، أو من خلال إعادة تقديمها للمقاصة بعد مرور شهرين على انتهاء حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي.	9 نيسان 2020
تخفيض رسوم الشيك المعاد الى 20 شيكل	22 تموز 2020

القرارات الرسمية المتعلقة بالشيكات [2]

2- انكشاف الفئات الضعيفة اقتصادياً

أثرت الأزمة على العمال في القطاع غير المنظم ("جميع الأنشطة والأعمال والمهن التي يقوم بها عادة أفراداً أو شركات صغيرة غير مسجلة ولا تخضع لأنظمة الضرائب والسجلات الرسمية")[3]، وعددهم 320 ألف عامل وعاملة بمعدل أجر يومي 84.7 شيقل (7.8 مليون دولار يومياً)، والعمال الفلسطينيين في

[1] المرجع نفسه.

[2] -"تشريعات وتعليمات المصارف لعام 2020"، سلطة النقد الفلسطينية، شوهد في 2021/09/02، في: https://bit.ly/2Lsipal.

[3] رانيا الصرايرة، "خبراء: 45% العمالة في القطاع غير المنظم بلا حماية وعرضة للاستغلال"، صحيفة الغد الأردنية، 2019/08/04، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/3bjPZdn.

"إسرائيل" والمستعمرات البالغ عددهم 133300 عامل، بمعدل أجر يومي 254 شيكلاً (10 ملايين دولار يومياً).[1]

أغلقت 93% من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية أبوابها بمعدل يقارب الشهر والنصف خلال الفترة 5/3/2020 لغاية 31/5/2020[2]، وأدى الإغلاق الى تعطل مصادر دخل العاملين بأجر يومي في القطاع الخاص، وأصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة والعاطلون عن العمل وعمال المياومة، وذلك في ظل غياب نظام حماية اجتماعية وأمان وظيفي، ولدراسة آثار الإغلاق على الفئات الضعيفة، أجرى جهاز الإحصاء المركزي مسحاً على عينة بلغت 9926 أسرة خلال فترة الإغلاق الممتدة بين 5 آذار لغاية 25 أيار 2020،[3] وتناول الآثار الواقعة على سوق العمل والأمن الغذائي وسبل العيش، وكانت النتائج كما يلي:

البند	النتيجة
على واقع سوق العمل	- شكّل الإغلاق سبباً مباشرا للوقف عن العمل بنسبة 68% في الضفة الغربية. - أكثر من نصف المعيلين الرئيسيين للأسر العاملين في الضفة الغربية تغيبوا عن العمل خلال فترة الإغلاق (54%)، نسبة التغيب لجميع الفئات وصلت الى (75%). - (51%) من المعيلين الذين توقفوا عن العمل كانوا يعملون في قطاع الصناعة و(7%) في قطاع الزراعة.
الأمن الغذائي وأثر الأزمة على سبل	- 46% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية انخفض دخلها بمقدار النصف خلال فترة الإغلاق مقارنة بشهر شباط 2020 (قبل الإغلاق). - 62% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تستطيع تغطية نفقاتها لمدة شهر

[1] خالد العسيلي، "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدولة والمجتمع"، وزارة الاقتصاد الوطني، أيار 2020، شوهد في 2021/09/01، في: https://bit.ly/3nxZWpP، ص2-13.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://bit.ly/3EnqmUY.

[3] -"الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (آذار- أيار) 2020"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 04 /10/2020، شوهد في 2021/08/30، في: https://bit.ly/3pzmMzj .

العيش	فأقل، و9% تستطيع تغطية نفقاتها لمدة 4 شهور فأكثر. - 52% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية عادة ما تقترض المال أو تشتري بالدين لتغطية نفقاتها المعيشية بما في ذلك الطعام. - 42% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية انخفضت نفقاتها الشهرية على المواد الغذائية خلال فترة الإغلاق مقارنة مع شهر شباط 2020.
أولويات المواطنين للحد آثار الأزمة	- أشار 29% من الأسر في الضفة الغربية الى أن برامج التحويلات النقدية (المساعدات المالية) من أهم التدابير التي يجب أن تقوم بها الحكومة، فيما أشارت 8% من الأسر الى ضرورة توفير فرص عمل، و22% رأت الضرورة بتوفير كوبونات طعام، وطرود غذائية وقسائم شرائية.

3- غياب الحماية الاجتماعية والقانونية للعمال بأجر

كشفت جائحة كورونا عن آثار غياب الحماية الاجتماعية للعمال والفئات المهمشة في الضفة الغربية، والتي تعود لقصور السياسات الحكومية في معالجة الفقر والبطالة وانخفاض الدخل الى ما دون الحد الأدنى للأجور، وما تتعرض له الفئات المهمشة من إقصاء في ظل الفجوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وضعف العدالة الاجتماعية[1]، ولعدم نفاذ قانون العمل لدى جميع الشركات الصغيرة، وضعف الرقابة على تطبيقه والقدرة على فرض السيادة على المنشآت الواقعة في المناطق المصنفة (ج). فعلى سبيل المثال يعمل ما يقارب 70 ألف من المستخدمين في القطاع الخاص دون عقد عمل، فيما يتلقى 10% من العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية راتباً أقل من الحد الأدنى للأجور.[2]

تقدّر نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (الوظائف التي لا تتمتع بحماية قانونية واجتماعية سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي أو الأسر المعيشية) بـ 60%[3]، وهي الفئة الأكثر تضرراً وتهديداً بفعل الإغلاق ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وأشارت الإحصائيات بأن 29%

[1] سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية "مرصد"، نوفمبر 2020، ص 33.

2 علا عوض، الواضع العمالي في فلسطين 2020، مرجع سبق ذكره.

3الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن 39% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونصفهم من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وأشارت تقديرات السلطة الفلسطينية بأن حوالي 100 ألف فلسطيني قد وقعوا في الفقر نتيجة إجراءات الإغلاق.[1] ورّجح البنك الدولي تأثر الفلسطينيين في الضفة بالجائحة أكثر من غزة كون ربع العمالة التي تعمل بأجر في الضفة الغربية تعمل في "إسرائيل"، ولأن اقتصاد الضفة يعتمد بدرجة أكبر على الصناعات التحويلية التي تتمثل في البناء والمطاعم والفنادق وغيرها، ولأن ثلث الوظائف الموجودة في الضفة تتركز في القطاع الخاص. كما ويساهم رفع أسعار المواد الغذائية بدفع الأسر المعيشية الفقيرة الى هوة الفقر، وشبه الفقيرة الى ما دون خط الفقر.[2]

ويعتبر العمال الفلسطينيون في الداخل الفلسطيني المحتل ضمن أحد الفئات الرئيسية التي لا تتمتع بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وظهرت خلال الأزمة حالة من الاغتراب بينهم وبين الحكومة والأطر المؤسسية والنقابات، فلا ممثل لهم يتابع أوضاعهم ويوجه خطابه لهم بشكل مباشر في ظل حالة الصراع النقابي بين عدة اتحادات ونقابات، وتكلّس هذه الأطر النقابية في ظل غياب الديمقراطية والتجديد للأمانة العامة، وازدواجية التمثيل النقابي للفئات الاجتماعية والعمالية المختلفة، وهذا ساهم في تعقيد القدرة على الوصول للعمال العاملين في "إسرائيل" ومخاطبتهم وتقديم الدعم والرعاية المطلوبة.

ثالثاً: إجراءات الحكومة الفلسطينية في مواجهة الأزمة وتداعياتها

1: إجراءات لمواجهة الوباء والحد من انتشاره

اتخذت الحكومة الفلسطينية جملة من القرارات والإجراءات لمواجهة الجائحة في بداياتها، وحملت استراتيجيتها[3] هدفان هما:

أ. **منع وصول الوباء:** من خلال إصدار قرارات مبكرة في شهر شباط/ فبراير 2020 منها: إلغاء الحجوزات السياحية بعد تأكد إصابة وفد سياحي من كوريا الجنوبية بعد مغادرته من الضفة الغربية، وعلى أثر ذلك تم إخلاء الوفود السياحية، وأعلنت حالة الطوارئ لاحقاً بتاريخ 2020/03/05 بعد

1البنك الدولي، مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية، 2020، ص6.

[2] المرجع السابق، ص6-7.

[3] الأمانة العامة لمجلس الوزراء. فلسطين في مواجهة فيروس كورونا: نموذج لإدارة الأزمة، 28 آذار 2020، ص4.

تسجيل أول 7 إصابات في مدينة بيت لحم، حيث انتقلت العدوى لهم خلال أحد الوفود السياحية التي زارت المدينة.

ب. **الحد من انتشار الوباء:** فرضت الحكومة الإغلاق الشامل ومنعت التنقل وفرضت الحجر المنزلي تحت ظل "قانون الطوارئ"، وشكّلت فرق ولجان طوارئ، ورغم أن المؤسسة الأمنية لا تستطيع بسط السيادة على ما يقارب 81% من الضفة الغربية، وغير قادرة على التحكم بنقاط العبور من والى المناطق المحتلة عام 1948 والتي يمر عبرها السكان والعمال وتعبر من خلالها البضائع. إلا أن الحكومة اعتمدت عليه في استراتيجيتها بشكل أساسي ووضعت ثقلها على دور الأمن على حساب الإجراءات الأخرى؛ ومنها معالجة الآثار الاقتصادية، وضعف البنية التحتية للقطاع الصحي الذي كان حجم الاهتمام به قليل بالمقارنة مع قطاع الأمن، فخوّلت الحكومة لنفسها اتباع سياسات والقيام بإجراءات غير اعتيادية تتجاوز مع هو دارج ومعتاد بتقييد حرية التنقل والحركة والحياة العامة، ونشرت الحواجز الأمنية التي أطلقت عليها "حواجز المحبة" بين المحافظات والتجمعات الفلسطينية، وأعلنت حالة الطوارئ التي تعطي بموجبها صلاحيات واسعة للمؤسسة الأمنية على حساب القانون الأساسي الفلسطيني ودور الوزارات والدوائر الرسمية الأخرى، والذين اصطدمت صلاحياتهم أيضاً مع المحافظين (ممثلي الرئيس الفلسطيني في المحافظات)، وهم أصحاب الصلاحيات الأمنية والبرامجية في محافظاتهم.

ج. **كما وشكلّت الحكومة لجنة الطوارئ المركزية ولجان فرعية انبثقت عنها، ولجان طوارئ محلية في المدن والبلدات والقرى والمخيمات في الضفة الغربية؛** بمبادرات اجتماعية أو فصائلية أو عن طريق الهيئات المحلية المتمثلة بالمجالس القروية والبلديات، وذلك بهدف مساعدة الأجهزة الأمنية في فرض التدابير والإجراءات الوقائية والتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدابير.[1]

د. **اتبعت الحكومة إجراءات لاحقاً إجراءات "الإغلاق الجزئي"** من خلال السماح لبعض القطاعات بالعمل ومنع أخرى، ومنها القطاعات التجارية والإنتاجية الأساسية كالمخابز ومحلات التموين، والشركات الكبيرة مثل شركات الاتصالات وغيرها، ومنعت الشركات الصغيرة والورش المهنية

[1] "ورقة موقف حول لجان الطوارئ المحلية المشكّلة في سياق مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد في الضفة الغربية"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان– ديوان المظالم، 04/232020/، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/3j1Fuxh، ص1.

الصغيرة من العمل، مما ألحق بها خسائر مالية فادحة. وقد سمحت للبنوك بمزاولة عملها بشكل كامل.

هـ. **كما فعلّت إجراء "الإغلاق الذكي"**، حيث خففت من إجراءاتها الاحترازية في التصدي لفيروس كورونا، فحوّلت الإغلاق الشامل منذ شهر حزيران 2020 الى إغلاق لساعات معينة أو أيام معينة، أو في محافظات وتجمعات معينة بما تقتضيه الحاجة وتحكمه الظروف الوبائية، ويستهدف أحياناً المناطق المصابة بشكل كلي أو جزئي، وتسمح فيه الحكومة بممارسة النشاطات الاقتصادية وتمنع أخرى ولا تعطل الحركة بشكل كامل، مثل الإغلاق أوقات نهاية الأسبوع أو من خلال ساعات المساء وحتى الصباح.

و. **ألقت الحكومة المسؤولية على المواطن في حال انتشار الإصابات بالرهان عليه بالالتزام بإجراءات الوقاية والتباعد الاجتماعي** خلال ممارسة حياته، لكن هذا الرهان بقي في نطاق الأمل وتضبطه الرقابة والعقوبة في مناطق السيادة الأمنية، وفي المقابل لا يضبطه شيء في المناطق الأخرى التي استمرت فيها المناسبات الاجتماعية في ظل أوقات حرجة عصيبة في ظل ضعف الرقابة المباشرة، واستهتار بعض المواطنين، وتكذيب وجود الوباء واعتباره "مؤامرة"، وقد أثبتت زيادة الإصابات فشله.

ز. **إجراءات تجاه العمال الفلسطينيين في "إسرائيل"**: يشكل العمال الفلسطينيون في "إسرائيل" قوة اقتصادية في المجتمع الفلسطيني حيث وصل عددهم الى أكثر من 133 ألف عامل خلال عام 2019،[59] ويمر هؤلاء بمشاكل تنظيمية على رأسها افتقادهم لمظلة نقابية جامعة تمثلهم وتتابع أوضاعهم وتخاطبهم في ظل ترهل النقابات وتعدد الاتحادات العمالية التي تفتقد للديمقراطية، والتي باتت مسيسة بالأغلب وشكلية يحكمها أشخاصا فرضوا أنفسهم دون اختيارهم.

واجهت الحكومة في بداية جائحة كورونا أزمة بسبب عدم القدرة على حصر أعداد العمال ومناطق تواجدهم وعدم وجود مرجعية لهم، وفي ظل انعدام السيادة على نقاط دخولهم وخروجهم من والى المناطق المحتلة، وعمد الاحتلال بتسهيل تهريب العمال خلال أزمة كورونا من أماكن غير المعابر المعتادة دون تصاريح بهدف استمرار مسيرته الاقتصادية وعجلة البناء، مما أوقعهم لاحقاً في فخ العنصرية والاستغلال وعانوا من الطرد التعسفي أكثر من مرة، ووصل الحد الى رمي بعضهم قرب السياج الفاصل[60]، ووقعوا في تناقض التصريحات الرسمية الصادرة من الحكومة الفلسطينية على

مدار أشهر الأزمة الأولى بدعوتهم أحياناً للعودة الى منازلهم خوفا على حياتهم، أو دعوتهم الى عدم الذهاب للعمل في "إسرائيل"، وإعطائهم في ذات الوقت مهلة للمغادرة الى أعمالهم، ومن ثم التخوف والتحذير من عودتهم، حيث منحت الحكومة بتاريخ 17 آذار العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" ثلاثة أيام من أجل ترتيب أمورهم للمبيت في أماكن عملهم بالتنسيق مع مشغليهم.[61] وطالبت الاحتلال بتوفير أماكن مبيت وظروف إنسانية[62] ودعتهم مرة أخرى بعد يومين بتاريخ 14 آذار للعودة الى بيوتهم في الضفة الغربية خوفا على حياتهم.[63]

وفي ظل الاهتمام الذي أبدته الحكومة لهذا الملف، إلا أنها لم تسعى لإيجاد حلول عملية تستوعب هذا التحدي، بل تركت المسؤولية على وعي العمال وضميرهم والتزامهم بالحجر المنزلي وفرض الرقابة المجتمعية من السكان عليهم ، وأعربت عن عجزها في توفير أماكن لحجر العائدين منهم[64]، وألقت على الاحتلال مسؤولية إجراء فحوصات لهم وتوفير أماكن مبيت، وقد ارتكزت الحكومة على نتائج فحوصات العمال الفلسطينيين كأساس للقيام بإجراءات الفتح والإغلاق[65]مما ساهم في خلق جدل وكراهية لهذه الفئة التي تحولت الى فئة ملاحقة اجتماعياً يقع عليها كل اللوم وبأنها السبب الوحيد الذي ينذر بنشر المرض[66]، وقد أطلقت عليهم مصطلح "الخاصرة الرخوة".

ح. **التطعيم ضد فيروس كورونا:** حصلت الحكومة الفلسطينية على أولى دفعات اللقاح نهاية آذار من عام 2021، وتم توجيهها في البداية للوزراء والمسؤولين وعائلاتهم، ومن ثم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والطواقم الطبية، وبدأت لاحقاً بتوسيع نطاق التطعيم ليشمل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، وقدّم لاحقا للعامة، وتظهر الإحصائيات بأن عدد الذين حصلوا على اللقاح في الضفة الغربية وصل الى أكثر من 850 ألف مواطن مع بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2021.[1]

2: أبرز الإجراءات الرسمية لمواجهة آثار الأزمة

أ. **وضعت السلطة الفلسطينية خطة استجابة اقتصادية للحد من آثار الجائحة،** وأطلقت النداء للمانحين لدعم الخطة من خلال طلب دعم الصحة العامة المتمثلة بالطواقم الطبية والأجهزة الطبية والأدوية بقيمة 120 مليون دولار، ولتغطية عجز الموازنة ما يقارب 2.4 مليار دولار نتيجة انخفاض

[1] موقع فيروس كورونا في فلسطين، corona.ps.

الإيرادات، والحاجة الى زيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي القائمة، والحاجة إلى تمويل خطة للتعافي الاقتصادي لمساعدة منشآت الأعمال على تجاوز الأزمة ومساعدة العمال في ذات الوقت.[1]

حاولت الحكومة حصر الفئات المتضررة من فقدان الدخل والأسر الفقيرة لتقديم مساعدات لهم، وبدأت وزارة العمل بفتح المجال لتسجيل هذه الفئات في شهر نيسان/ أبريل 2020، ووصل عدد المسجلين في غضون شهر الى 120 ألف عامل وصاحب منشأة صغيرة (95% منهم في الضفة الغربية)، وعملت وزارة التنمية الاجتماعية على توزيع السلال الغذائية على الأسر الفقيرة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ووزارة الزراعة على توزيع مليون شتلة ضمن مشروع الحدائق المنزلية.[2]

ب. **صندوق" وقفة عز"** : كمحاولة آنية للتخفيف من تبعات الأزمة وآثارها المباشرة، أطلقت الحكومة صندوق "وقفة عز" بقرار من رئيس الوزراء محمد اشتية بتاريخ 3 نيسان/ إبريل 2020 بهدف تعزيز التكافل والتضامن بين أبناء الشعب الفلسطيني، بآلية تقوم على جمع التبرعات وتقديمها للقطاع الصحي عن طريق وزارة الصحة والعائلات الأكثر تضرراً عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية، وترأسه طلال ناصر الدين[3]، وبعضوية (30) شخصية أخرى أغلبها مثّل القطاع الخاص.[4] وجمع الصندوق ما يقارب 60 مليون شيكل (17 مليون دولار) من التبرعات ساهمت فيها جهات عديدة من القطاع الخاص وموظفين ومواطنين في الداخل والخارج، وقدّم مساعداته لـ 40 ألف عامل متضرر من الأزمة بقيمة 700 شيكل لكل فرد (23 مليون شيكل)، وما قيمته 15 مليون شيكل للعائلات المنكشفة في الضفة وغزة، ومليوني شيكل لمحافظة القدس، وفي مخيمات اللجوء في فلسطين والشتات والجمعيات الخيرية مبلغ 6 مليون شيكل، وما تبقى للقطاع الصحي.[5]

---

[1] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] المرجع السابق.

[3] –"عن الصندوق"، الموقع الرسمي لصندوق وقفة عز، شوهد في 2021/08/18، في: https://www.waqfetizz.ps/ar.

[4] أحمد عز الدين أسعد، "البلد بحملها أهلها: صندوق وقفة عز، تفاؤل العقل وتشاؤم الإرادة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/08/18، شوهد في 2020/12/01، في: https://bit.ly/3cpo1xs .

[5] –"مؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء بشأن مساعدات صندوق وقفة عز"، وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2020/05/15، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/36oreJO.

جاء الصندوق في محاولة للتغطية على عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الفئات المتضررة، وشكّل محاولة لإلقاء عبء تعويض المتضررين على القطاع الخاص، رغم أن جزء من هذا القطاع تأثر بمجمله وخصوصاً المنشآت الصغيرة منه (3–5 عمال) التي تعطلت بفعل الإغلاق، ومحاولة ضعيفة لتعويض أصحاب المصالح التجارية بمبلغ 700 شيقل في ظل خسارات كبيرة بعد إغلاق دام لما يقارب ثلاثة شهور. وأظهرت الأرقام أن الشركات الضخمة فيه قدّمت تبرعات مالية قليلة بالمقارنة مع أرباحها السنوية التي تصل الى خمسة أضعاف ما جمعه الصندوق من جميع المتبرعين، مثل أرباح مجموعة الاتصالات الفلسطينية. فلم يكن هذا الصندوق كافياً للتعامل مع الأزمة في ظل غلاء الأسعار وحجم الخسائر، إضافة الى أن صرف هذه المبالغ مر بخلل إجرائي، فلم تعتمد الحكومة معايير استحقاق ثابتة وواضحة، فترتب على ذلك قصور في فحص مصداقية البيانات المقدمة في الطلبات، وأنتج ذلك حالة من اللامساواة بمنح جزء من المساعدات لغير مستحقيها، وفساد في تقديم التبرعات لأشخاص من نفس العائلة.

وأظهر تقرير صدر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتعاون مع وزارة العمل، بأن عدد المتقدمين بطلبات للحصول على مساعدة وصل الى 267930، استفاد منهم 40436، بنسبة 15% من المتقدمين، منهم 5533 من محافظات غزة[1]، وقد سجل التقرير خروقات في صرف المستحقات، منها بسبب تقديم المواطنين لبيانات غير صحيحة مخالفة لسجلهم المدني المثبت في وزارة الداخلية، ولم تستطع وزارة العمل الاستدلال على أنها خاطئة أو صحيحة، وقام الديوان بالحصول على بيانات بعض المستحقين من ضريبة الدخل وأثبت وجود مسجلين غير مستحقين نظراً لرواتبهم المرتفعة، وقامت وزارة العمل بمتابعة الإجراءات لاسترداد هذه المبالغ، وأظهر التقرير بأن السجل المدني غير محدث، وأن بيانات ضريبة الدخل لا يمكن أن تكون قطعية، والبيانات الخاصة ببعض النقابات من أطباء ومهندسين غير محدثة أيضاً، وهذا ما أدى قصور في إجراءات تدقيق بيانات المتقدمين.[2] وأظهر تقرير أصدره ديوان الرقابة المالية والإدارية في تشرين أول/ أكتوبر 2021 هذه الخروقات،

[1] المرجع السابق.

[2] جفال، مرجع سبق ذكره.

ومنها أيضاً تقديم مساعدات مالية لعدد من الحالات لموظفين أصحاب دخل مرتفع في القطاعات: العام والخاص والأهلي.[1]

الاستنتاج والخاتمة

أظهرت خطوات الاستجابة الرسمية بأن الإجراءات تركزت على منع وصول الوباء والحد من انتشاره، بوضع الثقل على الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالحالة الوبائية بشكل يفوق الاهتمام بتبعات الأزمة وآثارها الاقتصادية بشكل عام وعلى الفئات والقطاعات الضعيفة على وجه الخصوص، ولذلك استطاعت السلطة الفلسطينية السيطرة على انتشار الوباء بداية الأزمة، لكنها لم تستطع السيطرة على التداعيات اللاحقة الناتجة عن هذا الإغلاق، وما تعرضت له الفئات الهشة التي تفتقد لأنظمة الحماية الاجتماعية، وكانت محاولات رأب الصدع الاقتصادي محدودة ومتواضعة أمام حجم الخسائر وقاعدة المتضررين من الأزمة، وهذا يفتح المجال لتساؤلات عديدة حول قصور السياسات الاقتصادية وسياسات الحماية الاجتماعية والدور المطلوب من السلطة الفلسطينية كجهة مسؤولة عن الجوانب المعيشية للفلسطينيين في ظل الاحتلال الذي يواصل يحكم قبضته وسيطرته العسكرية على الضفة الغربية.

التوصيات

أولا: على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي:

- تطوير وإقرار سياسات لضمان التخفيف من النتائج السلبية للجائحة التي طالت الفئات والمناطق المهمشة في المجتمع، باشراك المجتمع المدني.
- تقديم الدعم المالي والمعنوي للمشاريع الناشئة وللمنشآت الصغيرة: كونها الفئة الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم منح مالية وتسهيل إجراءات الحصول على قروض مالية.
- تسهيل إجراءات مواجهة الوباء وخلق توازن بينها وبين الظروف الاقتصادية السائدة، بحيث يتم مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة.

[1] تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية– رام الله، تشرين أول/ أكتوبر 2021، ص65–67.

- حماية الاحتياجات الغذائية للفئات الضعيفة: وتشمل الفقراء والفقراء الجدد (بفعل الجائحة) وصغار المزارعين والرعاة والصيادين واللاجئين، وعمال المياومة، وذلك من خلال حصر هذه الأعداد وتخصيص موازنة مالية، وخلق شبكات للأمن الاجتماعي تتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

- التركيز على الأمن الغذائي: بإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة الفلسطيني بدعم المزارعين وتعزيز القطاعات الإنتاجية المرتبطة به من الصناعات الزراعية، وزيادة مخصصات وزارة الزراعة في الموازنة العامة الفلسطينية، والتوجه أيضا نحو دعم قطاع الثروة الحيوانية.

- زيادة الاعتماد على القطاعين الخاص والأهلي في تأمين نظام حماية اجتماعية ملائم للظروف السائدة بعد فشل الوصول الى توافق بشأن قانون الضمان الاجتماعي.

- أن تكون أسس واضحة في توزيع المساعدات النقدية في حالات الطوارئ مثل الاعتماد على قواعد بيانات معدة مسبقاً، أو الاعتماد على المجالس القروية والبلديات في التدقيق بصحة معلومات المتقدمين ووضعهم، أو أن يتم التقديم للحصول على المساعدة من خلال المجالس مع رفع توصياتها حول المواطنين الأكثر استحقاقاً أو تضرراً من الأزمة، كون هذه المجالس هي الأقرب لهم.

- تعزيز دور القطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية بمشاريع تستهدف الفئات الضعيفة اقتصادياً على وجه الخصوص، فقد أظهرت استجابة القطاع للأزمة بأن مسؤوليته كانت محدودة بالمقارنة مع حجم المنشآت والربح الذي تحققه كبرى الشركات.

- إيجاد مظلة نقابية جامعة للعمال الفلسطينيين في "إسرائيل": وذلك لما أظهرته الأزمة بعدم القدرة على إحصاء العمال أو إيجاد جهة تمثيلية تساعد في توجيه الخطاب والتعليمات للعمال، حيث تعاني الاتحادات العمالية والنقابات الحالية من الترهل ولا تمثل هؤلاء العمّال.

- إجراء مسح إحصائي شامل للحصول على مؤشرات دقيقة حول آثار أزمة كورونا وتخصيص جزء منه للآثار الاجتماعية للأزمة.

ثانيا: استراتيجية العمل في حالات الطوارئ:

أن يكون للحكومة خطة مستقبلية جاهزة لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث ذات منهجية محددة، مع تقسيم واضح للمهام ضمن الصلاحيات الوظيفية لكل جهة بما يضمن عدم تداخل وتضارب هذه المهام، وأن تكون أساسات الحوكمة واضحة في تشكيل وعمل اللجان، ونظام عمل وصلاحيات ومهام ومرجعية واضحة موحدة لجميع المناطق، والبعد عن الفئوية والحزبية الضيقة في العمل الإداري بشكل عام، والاهتمام بالتنظيم الإداري المبني على أسس الكفاءة والتنوع الوظيفي والنوعي في تشكيل أي لجان ذات مهمة مؤقتة.

ثالثا: على الصعيد القانوني:

ضمان تطبيق قانون العمل الفلسطيني في المؤسسات الصغيرة، إقرار قانون الحق في الوصول الى المعلومات لتعزيز مبادئ الشفافية في عمل الحكومة والمؤسسات والهيئات التابعة لها، وتمكين الجهات الرقابية لتقييم العمل الإداري والرقابة على أوجه الإنفاق المالي.

رابعاً: على الصعيد الصحي

- زيادة الموازنة التطويرية الخاصة بقطاع الصحة ورفد هذا القطاع بالكوادر والأجهزة.
- تطوير أنظمة الصحة الإلكترونية التي تساهم في تقليل الضغط على خدمات الصحة، وتقلل من الاختلاط وتعزز من التباعد الاجتماعي، وهي أنظمة ذات اهتمام عالمي بمتابعة العلاج وتقديم الاستشارات من الاتصال الهاتفي، وإرسال الأدوية عبر البريد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- ترميم البنية التحتية لقطاع الصحة: ومنحه أولوية في الموازنة العامة وخصوصا الموازنة التطويرية التي تساهم بإصلاحه وتطويره بما يلبي احتياجات السكان، ويتناسب مع عددهم.

جائحة كورونا ونظرية الظروف الاستثنائية وفق دستور العراق الدائم لعام(2005)

م.م. عفراء رياض محمد*

الملخص

ان انتشار وباء كورونا على مستوى العالم، اثار حالة من الخوف والرعب بين مختلف الدول، وعلى كافة المستويات؛ لما لهذه الجائحة الكونية من تداعيات صحية واقتصادية وأمنية واجتماعية، تتطلب استنفار كل الامكانيات المتاحة لغرض الحد من مخاطرها وتطويق الخسائر الناجمة عنها، وانه يتطلب سياقات غير اعتيادية وهذه الحالة تسمى بالظروف الاستثنائية، والتي على أثرها تم اصدار الامر الديواني 55 لسنة 2020 والذي بموجبه تم تشكيل خلية الازمة برئاسة السيد وزير الصحة، والتي اتخذت بدورها جملة من القرارات والتوصيات ومن اهمها حظر التجوال والتنقل والسفر وغلق المنافذ الحدودية، وفرض قيود على وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والمائية ، وفرض قيود على المحال العامة والتجارية والنوادي والجمعيات والنقابات والشركات والمؤسسات والدوائر، وفرض العقوبات لكل من يخالف الأوامر أو البلاغات أو البيانات أو القرارات التي تصدرها خلية الازمة.

Abstract

The spread of the Corona epidemic around the world has caused a state of fear and terror among various countries, at all levels; Because this global pandemic has health, economic, security and social repercussions, it requires mobilizing all available capabilities for the purpose of reducing its risks and cordoning off the losses resulting from it, and that it requires unusual contexts and this case is called exceptional circumstances, after which the Diwani Order 55 of 2020 was issued according to which the formation of The crisis cell headed by the Minister of Health, which in turn made a number of decisions and recommendations, the most important of which is the ban on roaming, movement and travel, closing border crossings, imposing restrictions on land,

* جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية

air and water transportation, and imposing restrictions on public and commercial stores and clubs. And

associations, unions, companies, institutions and departments, and imposing penalties for anyone who violates orders, communications, statements or decisions issued by the crisis cell.

المقدمة

تعد نظرية الضرورة استثناءاً أو قيداً يرد على مبدأ سمو الدستور والنتائج المترتبة عليه، وبموجب هذه النظرية فإن القواعد الدستورية وجدت لتنظيم ممارسة السلطة في الدولة وهذا التنظيم يرتكز على مبادئ تهدف بالدرجة الأساس إلى تقييد سلطة الحكام وإيجاد نوع من التوازن والفصل بين مؤسساته المختلفة وذلك من اجل تامين وحماية مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته، وحيث إن هذه المبادئ قد شرعت للظروف الطبيعية فإذا ما استجدت ظروف استثنائية قاهرة من شأنها المساس بكيان الدولة أو السلامة العامة للمجتمع كحالة الحرب والأزمات الحادة أو حالة التمرد والعصيان لابد من مواجهتها باتخاذ تدابير استثنائية. فحالة الضرورة هذه هي التي تجيز لإحدى هيئات الدولة إلا وهي الهيئة التنفيذية متمثلة برئيسها أن تعلق كل أو بعض نصوص الدستور وتباشر ممارسة وظيفة التشريع خلال مدة من الزمن ويجب أن لا تستمر هذه الحالة إلا لمواجهة الظروف التي أدت إليها فينبغي العودة إلى الحالة الطبيعية حال زوال تلك الظروف فالضرورة تقدر بقدرها.

والجدير بالذكر أن الفقه استعمل مصطلحات متعددة لهذا المفهوم فنجده يستخدم مصطلح الظروف الاستثنائية ومرة اخرى مصطلح الضرورة لنفس المفهوم.

وبسبب ما للإجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية في تلك الفترة من اثر مباشر وخطر على حياة المجتمع وما يصاحبه من مصادرة للحقوق والاعتداء على الحريات العامة فإن مثل هذه الصلاحيات يجب أن لا تمنح إلا في حالة خاصة جداً بحيث يؤدي عدم تدخل الإدارة لمواجهة هذه الظروف إلى إلحاق ضرر جسيم بالدولة يهدد وحدة أراضيها ويشل حركة الحياة فيها، فيباح هنا للسلطة التنفيذية إصدار تشريعات وان مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى نتائج خطيرة على حياة المجتمع وقد يؤدي إلى تعزيز النظم الدكتاتورية التي لا يهمها سوى الاستمرار في اضطهاد الشعوب والتحكم في مصائرها وهذه الأسباب هي التي دفعت القضاء، ولاسيما مجلس الدولة الفرنسي، إلى إرساء ثوابت هذه النظرية وإشتراطه

لتطبيقها خضوع الإجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية إلى رقابة القضاء الإداري وضرورة انتهاء تطبيقها حال زوال هذا الظرف الاستثنائي.

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث باعتبار حالة الطوارئ نظام استثنائي مرتبط بالخطر الذي يلحق كيان الدولة وهي سلاح تشريعي يكون بيد السلطة التنفذية تستطيع به مواجهة المخاطر التي تهدد سلامة الدولة ،اذ ان قوانين الطوارئ هي من اهم التشريعات التي تستخدمها الدولة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تطرأ على الدولة ،وان اهتمام اغلب الدساتير بتنظيم اعلان حالة الطوارئ والسلطة المختصة باعلانها ،والصلاحيات الممنوحة لها خلال فترة الطوارئ كان مرتبط بسب خطورة السلطات والصلاحيات الاستثنائية الممنوحة للسلطة التنفذية والتي بدورها تؤثر على حقوق الانسان وحرياته.

اهداف البحث: ان الاهداف الرئيسية للبحث هي :

1- معرفة نظرية الظروف الاستثنائية.

2- معرفة ضوابط اعلان حالة الطوارئ وفق دستور العراق الدائم لعام(2005).

اشكالية البحث:

ان اشكالية البحث تبرز، في الاساس الذي استندت عليه السلطة التنفذية،في طريقة اصدار القرارات الخاصة ب خلية الازمة واللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية ،وتقييدها للحقوق والحريات ،وكيفية معالجة جائحة كورونا وفق الاطر الدستورية والقانونية.

فرضية البحث: تذهب فرضية البحث على اعتماد اساسيات منطقية من ان وجود واساس الدولة وارساء مبادئها قائم على تطبيق النصوص الدستورية والقانونية بالشكل الصحيح ،وبما يوفر الحماية للحقوق والحريات العامة وذلك من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة.

منهج البحث : اتبع في البحث المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل النصوص الدستورية ومناقشتها ومعرفة مدى انطباقها على الواقع العملي للوصول إلى أفضل السبل لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم من تجاوزات السلطة التنفيذية.

هيكلية البحث: وسيقسم البحث الى محورين ،نخصص المحور الأول لمفهوم نظرية الظروف الاستثنائية والمحورالثاني الاساس الدستوري والقانوني لنظرية الظروف الاستثنائية في الدستور العراقي لعام (2005)

أولاً_ مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية

قد تتعرض حياة الدولة للأخطار والأزمات التي تهدد وجودها وكيانها وان السلطة التنفيذية في ضوء هذه الظروف بحاجة إلى صلاحيات جديدة للقيام بواجبها في الحفاظ على كيان الدولة ووجودها وان تعارض هذه المصالح مصلحة احترام القانون ومصلحة الحفاظ على الدولة وللموازنة بين هذه المصالح فقد ابتدع الفكر القانوني هذه نظرية الظروف الاستثنائية وسنحاول في هذه المبحث التعرف على مفهوم هذه النظرية وذلك في المطلبين الآتيين :.

1: أساس نظرية الظروف الاستثنائية وبداية نشأتها: الرأي السائد في الفقه يتجه إلى إن فكرة الضرورة هي أساس نظرية الظروف الاستثنائية ويقصد بالضرورة تلك الحالة من الخطر الجسيم الحال التي يتعذر تداركها بالوسائل العادية مما يدفع السلطات القائمة على حالة الضرورة أن تلجأ إلى الوسائل القانونية الاستثنائية لدفع هذا الخطر ولمواجهة الأزمات.[1] وفكرة الضرورة هذه تقوم على ركنين ركن موضوعي ويتمثل بوجود خطر يهدد مصلحة جوهرية معتبرة قانونا وركن شكلي يتمثل في التجاوز على أحكام القانون هذه هي فكرة الضرورة بصورة عامة، وهناك من يرى تحديد حالة الضرورة في نطاق القانون الدستوري ذلك أنها توجد كلما كانت الدولة في وضع لا تستطيع معه أن تواجه أخطاراً معينة سواء كان مصدر هذه الأخطار داخلياً أم خارجياً إلا بالتضحية بالاعتبارات الدستورية التي لا يمكن تجاوزها في الأوضاع العادية وبالتالي فان نظرية الضرورة تعني إضفاء المشروعية على عمل هو في الظروف العادية غير مشروع.[1]

وتعد هذه النظرية من النظريات العامة في القانون التي لا يقتصر مجالها على القانون الدستوري وإنما يتعداه إلى مجالات القانون الأخرى ويحق القول هنا أنها من النظريات الهامة في مجال القانون العام حيث إنها تمثل الجانب الاستثنائي لمبدأ المشروعية وقد اهتم الفقه والقضاء ولاسيما القضاء الإداري الذي حددها وذلك بوضع الشروط والضوابط اللازمة لتطبيقها. وبالنظر لحداثة هذه النظرية واختلاطها مع غيرها من النظريات التي تحكم عمل الإدارة اختلف الفقه في تحديد أساس واحد لهذه النظرية .[2]

[1] وجدي ثابت غربال، السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص 75.

[2] يحيى الجمل، نظرية الضرورة في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 72

وترجع الأصول الأولى لنظرية الظروف الاستثنائية في القانون العام إلى الفقه الألماني الذي اتخذ منذ البداية النظرية القانونية لهذه النظرية والتي تجد أساسها في كتابات بعض الفقهاء الألمان منهم هيكل وهرنك وجلينك، فقد برر هيكل خروج الدولة على القانون في هذه الحالة إن الدولة هي التي أوجدت القانون وهي تخضع له لتحقيق مصالحها وعلى ذلك فلا خضوع عليها إذا كانت تحقيق صالحها هو في عدم الخضوع إلى القانون الذي يعد وسيلة لغاية هي حماية الجماعة فإذا لم تؤدي هذه القواعد إلى هذه الغاية فلا يجب الخضوع إلى القانون وعلى الدولة أن تضحي به في سبيل الجماعة. [1]

وكان الفقيه جلينك قد برر النظرية التي تحل بها الحكومة محل السلطة التشريعية تحت ضغط الحوادث لمواجهة الضرورة وبكل الوسائل المتاحة وعلى ضوء هذه الآراء يذهب الفقه الألماني إلى اعتبار نظرية الظروف الاستثنائية نظرية قانونية على أنها تعد حقاً للدولة وبناءً على ذلك تكون الأعمال والإجراءات التي تتخذها الدولة في أحوال الضرورة هي إجراءات مشروعة ولا ترتب مسؤولية على الإدارة ولا يجوز للغير مطالبة الإدارة بالتعويض عما يلحقهم من ضرر جراء ذلك.

أما الفقه الفرنسي فقد انقسم إلى مرحلتين تاريخيتين ففي الأولى وهي القديمة اتخذ الفقه النظرة السياسية باعتباره جزءً من المدرسة الديمقراطية ثم ما لبث أن انتقل إلى المرحلة الثانية التي اتخذ فيها النظرة القانونية لنظرية الضرورة حيث ساعدها في هذا المجال قضاء مجلس الدولة الفرنسي، في حين يستند أصحاب نظرية الضرورة باعتبارها نظرية سياسية على مبدأ سيادة القانون وعلى هذا الأساس تكون جميع الإجراءات التي تصدر عن الإدارة لمواجهة أي ظرف استثنائي مخالفة فيها القواعد القانونية بدعوى الضرورة هي إجراءات باطلة وتظل غير مشروعة قانوناً وتترتب المسؤولية على الحكومة ما لم يصححها البرلمان بقوانين التضمينات وهو ما كان عليه الحال في بريطانيا والولايات المتحدة فقد استقرت أحكام القضاء على اعتبار نظرية الظروف الاستثنائية مجرد نظرية سياسية لا يمكن أن تكون بذاتها أساساً قانوناً للسلطات التشريعية لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية ففي هذه الدول هناك ما يعرف بحالة الطوارئ وهي تقابل حالة الضرورة.[2]

ويطلق البعض على النظرية الألمانية التي تؤخذ من الطبيعة القانونية لنظرية الظروف الاستثنائية بأنها لم تكن في حقيقتها نظرية قانونية بقدر ما كانت تشكل نظرية ديكتاتورية ولذلك لم تكن

[1] إحسان المفرجي، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، بغداد، 1990، ص 168.

[2] كاظم الجنابي، سلطة رئيس الدولة التشريعية في ظل الظروف الاستثنائية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون بجامعة بغداد، 1996، ص 72.

مقبولة لدى الفقه الفرنسي ودفع ذلك بعضهم إلى رفض الأخذ بالنظرية السياسية وفضلوا عليها النظرية القانونية ˙ ولكن على وجه مغاير للفقه الألماني ومن الفقهاء الفرنسيين الذين اخذوا بالتصوير القانوني لنظرية الضرورة العميد (دكي) الذي أباح للسلطة التنفيذية إصدار القرارات التشريعية على اعتبار الضرورة تمثل استثناء على الجانب الشكلي لمبدأ المشروعية ولكن هذا الاستثناء يبقى دائماً محاط بالشروط والقيود

ويرجع ظهور نظرية الظروف الاستثنائية إلى مجلس الدولة الفرنسي عندما قام بوضع الضوابط الخاصة بها بتحديد شروطها وإضفاء مشروعية من نوع خاص على أعمال الإدارة الصادرة في ظلها عندما عمل المجلس على منح الإدارة سلطات استثنائية في الظروف استثنائية في ظل غياب النصوص الدستورية المتضمنة لهذه النظرية والعمل على تكملة هذه النصوص مما يشوبها من قصور وذلك بإعطاء الإدارة سلطات كافية لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية على إن القضاء يعمل على تفسير النصوص الدستورية من خلال تحديد مفهومها والشروط اللازمة لتحقيقها ˙وعلى هذا فان المصدر الحقيقي لهذه النظرية هو القضاء وبالتحديد (قضاء مجلس الدولة الفرنسي) وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن هذه النظرية هي من خلق مجلس الدولة الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى ويؤكد ذلك الدكتور يحيى الجمل بقوله (أثناء الحرب العالمية الأولى اخذ مجلس الدولة الفرنسي موقفاً مغاير لموقف محكمة النقض موقفاً اعتمد نظرية الضرورة وان أطلق عليها مسميات أخرى فأحياناً يسميها نظرية سلطات الحرب وأحياناً يسميها نظرية الضرورة)[1].

وهناك من الفقهاء من يرى بان هذه النظرية موجودة في الفقه الإسلامي وهم يستندون في ذلك إلى قاعدتي (الضرورات تبيح المحضورات) و (الضرورة تقدر بقدرها)وهناك من يرى بأنها مقررة في الشريعة الإسلامية وهي تلتقي في جوهرها مع وجهات نظر الفقهاء المحدثين وهناك من يرى أن نظرية الضرورة أو الظروف الاستثنائية معروفة ومقررة في الشريعة الإسلامية إلا أنها ليست من خلقها حيث أنها معروفة ومقررة في عالم ما قبل الإسلام إذ وردت تطبيقات لحالة الضرورة في كل من الشريعة اليهودية والشريعة المسيحية وان نظرية الضرورة كتنظيم دستوري لم تظهر إلا بعد نشأة الدولة بمفهومها الحديث القائم على مبدأ سيادة القانون ومبادئ احترام حقوق وحريات الإنسان.[2] وان هذه النظرية

[1] يحيى الجمل، نظرية الضرورة في القانون الدستوري ،مصدر سبق ذكره، ص 75

[2] كاظم الجنابي، مصدر سبق ذكره

بشروطها وضوابطها الجديدة هي من خلق مجلس الدولة الفرنسي الذي صاغها في إطار قانوني محدد بحيث لا تعد أية واقعة تدخل ضمن هذه النظرية ما لم تكن داخلة ضمن هذا الإطار

2_ شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية: تتفق بعض الدساتير المنظمة لنظرية الظروف الاستثنائية إلى تقييدها بشروط معينة حتى لا تصبح النصوص المنظمة لها وسيلة بيد السلطة التنفيذية لتحقيق مصالح شخصية ،هذا بالإضافة إلى إن تحديد مثل هذه الشروط يعد وسيلة لتمييز هذه النظرية عن النظريات الأخرى التي تحكم عمل الإدارة كنظرية أعمال السيادة ونظرية السلطة التنفيذية للإدارة وان مثل هذه الشروط أو القيود نجد أساسها في الفقه الفرنسي الذي ذهب إلى تقيد هذه النظرية وذلك بوضع الضوابط والشروط المحددة لها والتي هي على النحو التالي :-

أ: قيام الظرف الاستثنائي

ويتمثل هذا الظرف بوجود تهديد بخطر موجه ضد الدولة وهو أهم الشروط اللازمة لقيام هذه النظرية وهذا الخطر الذي قد يكون داخلياً كالكوارث الطبيعية الاقتصادية أو العصيان المسلح والمظاهرات غير المسلحة، وقد يكون خارجياً كالحروب ويستقر الفقه على وجوب توافر وصفين في هذا الخطر وهما الجسامة والحلول وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن الخطر يكون جسيماً إذا كان من غير الممكن دفعه بالوسائل القانونية العادية فإذا أمكن دفعه بهذه الوسائل لا يعد جسيماً، أما بالنسبة لصفة الحلول فان الخطر الحال يعني أن تبلغ الأحداث أو الظروف حداً تؤدي معه حالاً ومباشرةً إلى المساس بالمصلحة موضوع الحماية ، ما يعني وجود تهديد بخطر جسيم حال موجه ضد الدولة.[1]

ب: استحالة مواجهة الظرف الاستثنائي بالطرق القانونية العادية :-

إن هذا الشرط يعني بأنه إذا ما حدث ظرف استثنائي وكانت هناك قواعد قانونية أو دستورية قادرة على مواجهة هذا الظرف فانه ينبغي اللجوء إلى هذه القاعدة أما إذا لم تكن هناك نصوص قانونية قادرة على مواجهة هذا الظرف ففي هذه الحالة يجب اللجوء إلى نظام قانوني استثنائي لتفادي هذا الظرف على أن يتم ذلك تحت رقابة القضاء الإداري وهو ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي في عام 1958 حين أكد على انه إذا كان الموقف الاجتماعي أو الاقتصادي الناتج عن الحرب التي كانت دائرة في الهند الصينية بان السلطات والوسائل التي يملكها الحاكم بموجب القوانين القائمة تكفي لمواجهة متطلبات هذا الموقف دون حاجة إلى أن يتجاوز نطاق اختصاصاته المقررة في هذه القوانين ،وعلى هذا الأساس فان

[1] وجدي ثابت غربال، السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية مصدر سبق ذكره، ص 106

التصرف أو الإجراء الصادر لمواجهة هذا الظرف الاستثنائي يجب أن يكون مما تقتضيه الضرورة القصوى وفي حدودها'أي أن الضرورة تقدر بقدرها فإذا ما تجاوزت الإدارة لهذا القدر فإنها تعرض نفسها للمسالة وتكون قراراتها عرضة للطعن أما القضاء بالإلغاء أو التعويض.[1]

ج:- أن يكون الهدف من النظام القانوني الاستثنائي تحقيق المصلحة العامة

إن شرط المصلحة العامة هو شرط جوهري في كل الأعمال التي تصدر عن الإدارة سواء أكانت الظروف عادية أم استثنائية وان أي عمل تتخذه الإدارة يجب إن يقصد به تحقيق مصلحة عامة وألا تكون الغاية منه الوصول إلى تحقيق إغراض شخصية 'وان الإدارة يجب إن تهدف إلى دفع هذه الظروف ومواجهتها للمحافظة على كيان الجماعة وهذا هو الهدف الخاص فإذا ما أخلت الإدارة واستعملت سلطتها الواسعة في أي هدف آخر من أهداف المصلحة العامة كان تصرفها مشوباً بانحراف السلطة.[2]

ثانياً_ الاساس الدستوري والقانوني لنظرية الظروف الاستثانية في الدستور العراقي لعام (2005)

اثار انتشار وباء كورونا على مستوى العالم، حالة من الخوف والرعب بين مختلف السلطات وعلى كافة المستويات؛ لما لهذه الجائحة الكونية من تداعيات صحية واقتصادية وأمنية واجتماعية، تتطلب استنفار كل الامكانيات المتاحة لغرض الحد من مخاطرها وتطويق الخسائر الناجمة عنها، سابقة لا مثيل لها خلال التاريخ الحديث،و تمثل خطر داهم من الصعب تداركه وفق الأساليب والإجراءات الاعتيادية،وانه يتطلب سياقات غير اعتيادية وهذه الحالة تسمى بالظروف الاستثنائية، والتي على أثرها تم اصدار الامر الديواني 55 لسنة 2020 والذي بموجبه تم تشكيل خلية الازمة برئاسة السيد وزير الصحة،

[1] عبد الباقي نعمة عبد الله، الظروف الاستثنائية بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في مجلة العدالة العراقية، العدد 1- 2، س 6، 1980، ص 19.

[2] مصطفى كامل، شرح القانون الإداري، بغداد، 1949، ص 37.

والتي اتخذت بدورها جملة من القرارات والتوصيات ومن اهمها حظر التجوال والتنقل والسفر وغلق المنافذ الحدودية، وفرض قيود على وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والمائية ، وفرض قيود على المحال العامة والتجارية والنوادي والجمعيات والنقابات والشركات والمؤسسات والدوائر، وفرض العقوبات لكل من يخالف الأوامر أو البلاغات أو البيانات أو القرارات التي تصدرها خلية الازمة.
ولما تبين أن لقرارات وأعمال خلية الأزمة أساس في الدستور والتشريع يستوجب بيانه من حيث الآتي المدلول القانوني للظروف الاستثنائية وهذا ماتم عرضه في المحور الاول ، وانه قد ويتبين إن الظروف الاستثنائية هي وضع غير عادي وخطير يحتم التصرف على وجه السرعة للمحافظة على المصلحة العامة، التي يتعذر معها تطبيق قواعد المشروعية في الظروف العادية.

فكان لابد من معرفة الاساس الدستوري لنظرية الظروف الاستثنائية في ظل دستور العراقي لعام2005

1_ الاساس الدستوري[1]

ومن المجال العام للنظرية، ننتقل إلى التطبيق على ما حدث من ظرف استثنائي في العراق، نتيجة الجائحة التي عطلت مؤسسات الدولة ومرافقها العامة وفرض الشروط الاستثنائية المتعلقة بتقييد الحريات العامة، فأنه وبإمعان النظر في الدستور العراقي لسنة 2005 ، نجد أصل للظرف الاستثنائي في إعلان الحرب وحالة الطوارئ تبينه (المادة 61، البند تاسعاً)، حيث جاء فيها ، يختص مجلس النواب بما يأتي:
أ–الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءاً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

ب_ تُعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد، وبموافقةٍ عليها في كل مرة ب
ج– يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شئون البلاد خلال مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ وتنظيم هذه الصلاحيات بقانون، بما لا يتعارض مع الدستور
د– يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب، الإجراءات المتخذة والنتائج، في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها.

[1]علي مهدي، الاساس الدستوري والقانوني لتشكيل خلية الازمة في العراق، متاح على موقع الحوار المتمدن، للمزيد ينظر الرابط https:\\m.ahewar.org\s.9sp

ومن الملاحظ إن المشرع العراقي قد دمج إعلان الحرب وحالة الطوارئ في مادة واحدة، وهذه سابقة لم تعهد بها الوثائق الدستورية العراقية، ماعدا القانون الاساسي لسنة 1925

وقد اكدت الوثيقة الدستورية : ان يتم إعلان الحرب وحالة الطوارئ من خلال طلب مشترك من قبل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وهذا يلزم من ركني السلطة التنفيذية موقف مشترك حيال الظرف الطارئ، وبطبيعة الحال يكون الإعلان ب(أمر) يصدر من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية ومجلس النواب بموافقة الثلثين من الحضور طبقاً للدستور وأمر الدفاع عن السلامة الوطنية[1] جاء في النص ان يكون الطلب من قبل رئيس مجلس الوزراء وليس مجلس الوزراء، وهذا بعكس ما ورد في القانون الأساسي لسنة 1925؛حيث اشترط اعلان حالة الطوارئ بموافقة مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الوزراء لوحده ولهذا كان من الأنسب أن يكون طلب إعلان حالة الحرب والطوارئ بقرار من مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية ويقدم الى مجلس النواب .

ومن الجدير بالملاحظة ان المشرع الدستوري في نصه لإعلان الحرب وحالة الطوارئ ، لم يتطرق إلى حيثيات الظرف الاستثنائي والأسباب الموجبة له ،وقد كان من المناسب ذكر ذلك ، كما هو في العديد من الدساتير الاخرى. حتى لا يخضع هذا الاعلان للتقدير الشخصي لرئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء ، ومما يشفع للمشرع العراقي بهذا النقص هو موافقة مجلس النواب لهذا الطلب بنسبة تعتبر عالية جداً.

ومن الشروط الضمنية ، هي مدة نفاذ حالة الطوارئ وتحديدها بأجل ثلاثين يوماً تتمدد كل مرة بعد موافقة مجلس النواب وتنتهي حالة الطوارئ بشكل تلقائي عند عدم موافقة مجلس النواب أو عدم تقديم الطلب بالتمديد، ومن الجدير بالذكر هذه أول مرة يُذكر فيها مدة زمنية لحالة الطوارئ، فلم يشر إلى ذلك، القانون الأساسي لسنة 1925 والدساتير المؤقتة في العهد الجمهوري، وهذا يُحسب للمشرع العراقي، وهو لصالح ضمان الحقوق والحريات، وبذلك انفرد الدستور العراقي بتحديده لمدة حالة الطوارئ بوقت زمني محدد، وفي مجال تناسب النص الدستوري فقد ترك لرئيس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد خلال مدة إعلان حالة الطوارئ، ومن هذا يتمتع رئيس الوزراء بالسلطات الاستثنائية اللازمة لمواجهة الخطر الجسيم الذي يهدد البلاد أو أي بقعة منها، حيث توضع بحوزته كل الوسائل

[1] نعم احمد محمد ودولة احمد عبدا لله، التنظيم القانوني لحالة الطوارئ، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد 4 لسنة 2005، ص 15

والإمكانيات في الدولة بما في ذلك التشريعات اللازمة، وقد قيد المشرع العراقي أن تكون إجراءات رئيس الوزراء ضمن أحكام الدستور، وان لا تشكل أي مخالفة له، ولأجل عدم التوسع بتقدير الظرف الاستثنائي والتوغل بتقييد الحريات ؛ الزم النص الدستوري مجلس النواب بتشريع قانون ينظم صلاحيات رئيس الوزراء عند إعلان حالة الطوارئ، وبما لا يتعارض مع الدستور ؛ تحسباً لأي إساءة استعمال لها، وصرفها عن جادة الأهداف التي وضعت من أجلها، وحتى ذلك الحين يبقى العمل ساري بأمر السلامة الوطنية (رقم 4 لسنة 2004) رغم بعض الفقرات والمواد التي تجاوزها الدستور في نصوصه والأصل العام تبقى أعمال السلطة التنفيذية موقوفة إلا بعد عرض الإجراءات المتخذة والنتائج على مجلس النواب خلال فترة العمل بالسلطات الاستثنائية عند إعلان حالة الطوارئ، وحدد فترة زمنية أمدها خمسة عشر يوماً من تاريخ إنتهائها .

2_ الاساس القانوني[1]

صدر أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم (1) في 2004/7/6 بموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والملحق الخاص به لمعالجة حالة آنية وهي فترة الاوضاع الاستثنائية ما بعد الاحتلال الامريكي وتشكيل الحكومة المؤقتة، وقد صدر هذا الامر ، بالرغم من وجود قانون السلامة الوطنية رقم 4 لسنة 1965، والذي ينظم اعلان الحرب وحالة الطوارئ فقد تضمن (13) مادة، وتطرق الأمر التشريعي إلى المبررات والأسباب الموجبة التي تدعو السلطة التنفيذية لطلب الموافقة على حالة الطوارئ وقد تم تحديدها بالاتي:

عند تعرض الشعب العراقي لخطر حال جسيم حملة مستمرة من العنف من أي عدد من الاشخاص إذ يجب أن يكون هنالك خطر، وهذا الخطر ليس محتملاً؛ بل هو حال أي واقع خطير جسيم، وهذا مما يسجل لصالح هذا القانون كونه نص على صفة الخطر بأنه حال وليس متوقعاً مما يقيد من سلطة إعلان حالة الطوارئ وبين الأمر طريقة الإعلان والمناطق المشمولة،مع تحديد المدد الزمنية لها وهي (60) يوما، وأجاز التمديد بصورة دورية كل ثلاثين يوم ، وقد خول الأمر لرئيس مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الاوضاع المحدقة لحالة الخطر: كفرض الحظر على التجوال والقيود على الاموال والاشياء وكذلك القيود السالبة للحريات والحقوق للافراد. مثل منع التنقل والسفر والإقامة واتخاذ

[1] ليلى حنتوش ناجي، معوقات اعلان حالة الطوارئ في دستور العراق لسنة 2005. بحث منشور في مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة التاسعة 2017 ص 573 وما بعدها

إجراءات احترازية على الطرود والرسائل والبرقيات ووسائل وأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية كافة، فرض قيود على وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والمائية في مناطق محددة ولفترة محددة، فرض قيود على المحال العامة والتجارية والنوادي والجمعيات والنقابات والشركات والمؤسسات والدوائر، ويمارس رئيس الوزراء السلطات الاستثنائية المنصوص عليها بموجب أوامر أو بلاغات أو بيانات تحريرية تنشر في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة مع تحديد سريانها، وتتولى المحكمة الجنائية المركزية في العراق النظر في الجرائم الكبرى المرتكبة خلال مدة سريان حالة الطوارئ التي يحيل قضاياها القاضي المختص .ومما يؤخذ على هذا الأمر التشريعي ، انه قد اصبح يتعارض في بعض مواده مع بنود المادة الدستورية المعنية بإعلان الحرب وحالة الطوارئ .

الخاتمة:

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا المختصر هذا في موضوع يتميز باهمية تفوق ما كتب بين ثنايه،وذلك لارتباط الموضوع بحماية الحقوق والحريات التي من المفترض ان يتمتع بها اي مواطن في بلده ،سواء كانت الظروف طبيعة ام ظروف استثنائية، وقد تتعرض حقوق المواطنين بصورة مقصودة او غير مقصودة الى قيود،من خلال مايكون بيد السلطة التنفذية السلاح التشريعي وبالتالي تكون هذه القيود مرهقة على المواطنين.

وان مايمكن ملاحظته في الدستور العراقي بان هناك خلل وقصور ،حيث ان الحكومة العراقية لم تلجا الى اعلان حالة الطوارى على الرغم من ان البلد قد تعرض الى جائحة كورونا ،كذلك حصل تخبط تشريعي مكون من قانون السلامة الوطنية رقم (4)لسنة 1965 ،وامر الدفاع والسلامة الوطنية رقم(1) لسنة2004.

وفي نهاية البحث نوجز الى اهم التوصيات التي نامل ان تصلح مواطن الخلل والقصور.

التوصيات:

1-أن التنظيم القانوني لإعلان الحرب وحالة الطوارئ وبما يضمن اتخاذ الإجراءات المطلوبة، لابد من إعادة النظر في أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم 1 لسنة 2004 وكذلك مرسوم الطوارئ رقم 4 لسنة 1965.

2- إصدار قانون واحد لحالة الطوارئ يشمل جميع أنواع الأخطار التي تهدد النظام العام وكيان الدولة.

3- تحديد الصلاحيات الاستثنائية المخولة لرئيس مجلس الوزراء خلال مدة حالة الطوارئ، وتضمينه نص على مسؤولية سلطة الطوارئ عن أعمالها غير المشروعة، التي تلحق أضرارا بالغير.

4- إزالة التناقضات الواردة في التشريعات المنظمة لحالة الطوارئ مع ما ورد في النص الدستوري.

الحركات الإجتماعيّة في لبنان بين الجائحة والتّغيّرات الدّوليّة

محمّد علي الحاموش[1]

المقدّمة

وسط موجة جديدة من الإحتجاجات الشّعبيّة الّتي شهدتها عدّة دول عربيّة في الأعوام الأخيرة جاءت جائحة كورونا لتزيد من الصعوبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تعاني منها مجتمعات هذه الدّول، فخسائر الجائحة لم تقتصر على إزهاق أرواح الملايين وإستنزاف الأجهزة الطّبيّة في أغلب دول العالم وحسب، بل كان لها أثر كبير على اقتصادات دول العالم. وكما يجري الحال في الأزمات الاقتصاديّة، تتحمّل الشّرائح الأفقر والأضعف التّبعات الأكبر لهذه الأزمات، سواءً بسبب ضعف شبكات الحماية الإجتماعيّة وضعف قدرتها على الصّمود، أو بسبب تسلّط أصحاب المصالح والرّساميل وتهرّبهم من تحمّل مسؤوليّاتهم والإنفاق على الدّعم الإجتماعي في هذه المناسبات. كما وشكّلت الجائحة فرصة مواتية للأنظمة القائمة للانقضاض على هذه الإحتجاجات واحتوائها عبر استغلال الإجراءات الوقائيّة الّتي فرضت منع التّجمّعات وأدّت إلى إخلاء ساحات الاحتجاجات والاعتصامات كما حدث في لبنان والعراق، أو بطريقة غير مباشرة عبر خلط الأوراق وإعادة ترتيب أولويّات واهتمامات المجموعات والفئات النّاشطة في الحراكات الّتي توجّهت إلى صبّ جهودها على الأعمال الإغاثية والتّعاضديّة. وسط كل هذه المستجدّات والصّعوبات توقّع صندوق النّقد الدّولي موجة جديدة من الاحتجاجات بعد إنتهاء فترة الوباء في بعض الدّول إذا لم تكن إجراءات الحكومات كافية للتّخفيف من تداعيات الجائحة.

هدف البحث: تسعى هذه الورقة للإجابة على توقّع صندوق النّقد الدّولي من خلال مقاربة تطوّر الحركات الإجتماعيّة القائمة في لبنان، والتّغيرات الّتي فرضتها عليها الجائحة من حيث توجّهاتها وترتيب أولويّاتها، كما والنّظر في تطوّر موقف المجتمع الدّولي من الحركات الاجتماعية القائمة في الأعوام الأخيرة للوصول إلى استنتاج حول آفاق الحركات الإجتماعيّة والدّور الّذي يمكن أن تلعبه في فترة ما بعد الوباء.

مشكلة البحث: كيف إنعكست الظّروف الإجتماعيّة والإقتصاديّة القائمة والتّغيّرات السّياسيّة الدّوليّة والإقليميّة في السنوات الأخيرة على دور الحركات الإجتماعيّة في لبنان؟

[1] باحث في العلوم الاجتماعية

فرضيّة البحث: إنّ تعثّر الدّولة اللّبنانيّة وتراجع مستوى الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية تأثّر بشكل كبير بفعل الأزمة الاقتصاديّة السّابقة على جائحة كورونا، ورغم الأثر الكبير الّذي خلّفته الجائحة إلّا أنّ أسباب تراجع الحركات الاجتماعية لم تكن محصورةً بالجائحة بل تعدّتها إلى غياب الأفق السّياسي للمجموعات المعارضة وانشغال الفئات الفقيرة والمتوسّطة بتبعات الأزمة الاقتصاديّة.

الإطار المنهجي: في الحديث عن الحركات الإجتماعيّة، ولأن الحركات القائمة في العالم العربي هي حركات شعبيّة تطالب بتحسين الظّروف المعيشيّة وتتبنّى مطالب العدالة الإجتماعيّة والدّيمقراطيّة، ستتناول هذه الورقة الحركات الاجتماعية من زاويتين، الزّاوية الأولى هي المجتمع المدني ومنظّماته الفاعلة في هذه الحركات، أي تلك الّتي تحمل مبادئ الديمقراطيّة والعدالة الإجتماعيّة، والّتي تسعى إلى تفعيل العمل المدني والمشاركة المدنيّة، وتحديدًا المنظمات الّتي لعبت دورًا في الاحتجاجات الشّعبيّة، والّتي تتمتّع بمستوى تنظيمي يسمح لها بالحفاظ على إستمراريّة نشاطها ولعب دور فعّال خارج ساحات الاحتجاجات، هذا الإطار يمكن أن يضمّ الحركات الطّلابيّة، والتّنظيمات العماليّة، المجموعات والأحزاب السّياسيّة، والمنظّمات المجتمعيّة، والمنظّمات غير الرّبحيّة...

أمّا الزّاوية الثّانية فهي الحركات الشّعبيّة الإحتجاجيّة ذات الطّابع العفوي، المتمثّلة بالتّظاهرات والمسيرات والاعتصامات، والّتي تمثّل فرصة لفهم التّغيّرات والتّوجّهات المستجدّة الّتي يشهدها الرأي العام.

بالاعتماد على التّقارير والدّراسات المتوفّرة، وباستخدام المنهج الوصفي سننطلق في دراسة دور منظّمات المجتمع المدني من خلال تحليل علاقة هذه المنظمات بالدّولة وتطوّر دورها تاريخيًّا بحسب السّياق العام للدّولة، لنصل إلى خلاصة تمكّننا من توقّع الدّور الّذي يمكن أن تلعبه هذه التّنظيمات في مرحلة ما بعد الوباء إنطلاقًا من الأوضاع الّتي ستنتهي عليها هذه الفترة والآثار الّتي ستتركها.

أمّا الحراكات الشّعبيّة فسنتحدّث عنها من خلال مراقبة تطوّر أشكال الاحتجاجات قبل وبعد الأزمة، وقبل وبعد الجائحة، وتغيّر مطالبها كما وكيفيّة تعامل الدّولة مع الإحتجاجات في هذه الفترة.

المراجع المعتمدة: تلعب منظّمات المجتمع المدني دورًا لافتًا وواضحًا في تبني وضمان الديمقراطية في المجتمعات المستقرة، إلّا أنّ دورها السّياسي يبدو أكثر جدّيّة ومصيريّة وأكثر تعقيدًا في المجتمعات الّتي تشهد نزاعات واضطرابات، حيث تتشكّل معالمها من خلال موقفها ودورها في فترة النّزاعات.

كما وتلعب دورًا في تعويض قصور الدّولة وغيابها عن بعض القطاعات، ما يؤدّي إلى غياب الحدود الفاصلة بين دور الدّولة ودور هذه المنظّمات، إلّا أنّ محدوديّة الموارد تحول دون قدرة هذه التنظيمات على تعويض غياب الدّولة بشكل كامل أو تلبية الاحتياجات المتنوّعة لمختلف شرائح المجتمع. هذا القصور من طرف تنظيمات المجتمع المدني، بالإضافة لإدراك الدّولة لضرورة وجود واستمرار هذه التنظيمات، يشكّل علاقة اعتماد متبادل بينها وبين الدّولة الّتي بدورها تعمل على تقديم المساعدات والتّسهيلات لهذه التّنظيمات لممارسة عملها، بفعل هذه العلاقة يمكننا استنتاج أن دور تنظيمات المجتمع المدني يزيد كلّما تراجع مستوى الرّفاه الّذي تؤمّنه الدّولة. هذه العوامل تؤثّر في وظيفة ودور المجتمع المدني إلّا أنّ وجود هذه التّنظيمات يسبق ولا يرتبط بها بالضّرورة، بل إنّ جذورها تمتدّ في تاريخ الدّولة .

يشير Marchetti و Tocci في ورقتهم بعنوان "مجتمعات النّزاع: نحو فهم دور المجتمع المدني في فترات النّزاع" إلى إطار نظري من 4 فئات لتحليل وفهم أثر طبيعة الدّولة على دور المجتمع المدني في المجتمعات التي تشهد نزاعات:

- الفئة الأولى: حالة الدولة: هل يعمل المجتمع المدني في ظلّ وجود أو غياب أو تعثّر الدّولة.
- الفئة الثّانية: طبيعة الدّولة (مستوى الدّيمقراطيّة، الأطر القانونيّة ومستوى الحريّات..)
- الفئة الثّالثة: الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية للدّولة.
- الفئة الرّابعة: دور وطبيعة المجتمع الدّولي.

سنعتمد على هذا الإطار في تحليل أثر السّياق اللّبناني على دور المجتمع المدني، وفي قراءة أثر الأزمة الإقتصاديّة وجائحة كورونا بالإضافة إلى إنفجار مرفأ بيروت على دور تنظيمات المجتمع المدني لما حملته هذه الأحداث من آثار اقتصاديّة واجتماعيّة، والدّور الّذي تلعبه منظّمات المجتمع المدني على الصّعيد الدّولي وتحليل الموقف الدّولي الإيجابي منها والّذي ظهر في حديث الرّئيس الفرنسي في زيارته إلى لبنان بعد حادثة إنفجار المرفأ بالإضافة إلى اللّقاءات الّتي جرت بين أطراف من المجتمع المدني وجهات رسميّة أوروبيّة أخرى، وانعكاس هذا الموقف على قدرة هذه التّنظيمات المادّيّة والتّنظيميّة ولا سيّما المنظّمات غير الحكوميّة ((NGOsالدّوليّة أو الوطنيّة الّتي تعتمد على التمويل الخارجي لتنفيذ مشاريعها.

أولاً: سياق الحركات الاجتماعيّة في لبنان

عانى لبنان من عدم إستقرارٍ سياسيٍّ وصعوباتٍ إقتصاديّةٍ في الثّلاثين عامًا الأخيرة. فمن جهة، كان جنوب لبنان رازحًا تحت الإحتلال الإسرائيلي حتّى العام2000، كما ولم يسلم من الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية وشهد عدوانًا إسرائيليًّا واسعًا في تمّوز من العام 2006. ومن جهة أخرى وبعد إنتهاء الحرب وتوقيع إتّفاق الطّائف، قامت " معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية" الّتي شرّعت الوجود العسكري والأمني السّوري في لبنان والتّنسيق على المستوى الأمني والعسكري والسّياسي بين الدّولتين، والّتي كان له أثر كبير على الحياة العامّة في لبنان منذ 1991 إلى 2005 حين انسحبت القوّات السّوريّة على خلفيّة سلسلة الإغتيالات الّتي شهدها لبنان في تلك الفترة وكان أبرزها إغتيال رئيس الحكومة السّابق رفيق الحريري، وقيام "ثورة الأرز" المطالبة بإنهاء الوصاية السّوريّة على لبنان وتعزيز سيادة الدّولة اللّبنانيّة. شهد الشّارع عام 2005 إنقسامًا حادًّا بين المعارضين للوجود السّوري في لبنان والموالين له بقيام حلفي 8 آذار و14 آذار الّذين أعادا ترتيب التّحالفات السّياسيّة على خلفيّات طائفيّة وانحياز للمحاور الإقليميّة، والّذين طبعا مشهد الاحتجاجات الشّعبيّة بين عامي 2005 و 2008. ثمّ شهد لبنان توتّرات أمنيّة أخرى كان أبرزها أحداث 7 أيّار 2008 الدّامية، والّتي إنتهت بإتّفاق الدّوحة الّذي أعاد إنتاج التّوازنات الطّائفيّة.

وبعد اندلاع الثّورة السّوريّة، قامت بعض الجهات اللّبنانيّة بمساندة النّظام السّوري. ولم تسلم المناطق اللّبنانيّة من الاعتداءات الإرهابيّة حيث شهدت عدّة انفجارات في ضاحية بيروت وطرابلس راحت ضحيّتها المئات.

على الرّغم من الخلافات السّياسيّة والتّوترات الأمنيّة إلّا أن السّياسات الماليّة للحكومات المتعاقبة لم تختلف كثيرًا. اعتمدت الحكومات المتتالية بعد الحرب على الاستدانة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ولتغطية العجز في ميزان المدفوعات، حيث بدأت بالاستدانة بالدّولار الأميركي عن طريق بيع سندات يوروبوند بحجة تدنّي الفائدة مقابل الفائدة على القروض بالعملة المحليّة. إستجاب المجتمع الدّولي لاحقًا بعدّة مؤتمرات خاصّة بلبنان، إنطلاقًا من مؤتمر "باريس1" عام 2001 ولم يكن آخرها مؤتمر "سيدر" عام 2018 والّذي تعهّدت فيه الدّول المانحة دعم لبنان بمنحٍ وقروضٍ بلغت قيمتها 11 مليار دولار مقابل تقديم الحكومة اللّبنانيّة برنامجًا إصلاحيًّا للمؤتمر، كان من أبرز بنوده: تخفيض العجز، التّعهّد

بإصلاح القطاع العام، مكافحة الفساد، وتطوير استراتيجية لتنويع القطاعات الاقتصاديّة والخدماتيّة. كما وأقرّت الدّولة إجراءات إصلاحيّة في قطاعات الكهرباء والمياه وبدء إعتماد اللّامركزيّة الإداريّة في ملف النّفايات.

بعد عجز الحكومة اللّبنانيّة عن تطبيق شروط التّمويل وتخفيض العجز في موازنة عام 2018 (الموازنة الأولى بعد إنقطاع 12 عامًا)، ساهم إقرار موازنة عام 2019 ومشروع موازنة 2020 التّقشّفيّة في اندلاع احتجاجات شعبيّة كبيرة في تشرين الأول 2019، وسط بوادر وتوقّعات بتدهور الوضع الإقتصاديّ كان منها تخفيض وكالة "موديز" ووكالة "فيتش" تصنيف لبنان الائتماني، وتقييد قروض الإسكان، بالإضافة إلى إرتفاع قيمة الدّولار الأميركي مقابل اللّيرة اللّبنانيّة لأوّل مرّة منذ تثبيت سعر الصّرف عام 1997.

ثانيًا: انتفاضة 17 تشرين 2019

لم تكن إنتفاضة 17 تشرين أولى المظاهر الشّعبيّة الرّافضة للنّظام الطّائفي والخارجة عن الإصطفافات السّياسيّة التّقليديّة، فقد شهد عام 2011 مظاهرات مطالبة بإسقاط النّظام الطّائفي تأثّرًا بموجة الرّبيع العربي، ثمّ شهد عام 2015 حراك "طلعت ريحتكم"، على خلفيّة فشل الحكومة في إيجاد حل لإدارة أزمة النفايات بعد إغلاق مكب الناعمة، كما وشهد عام 2012 سلسلة من التّحركات الّتي نظّمتها هيئة التّنسيق النّقابيّة للمطالبة بإقرار سلسلة الرّتب والرّواتب. إلّا أنّ لحظة 17 تشرين كانت مؤشّرًا للتّحول في المزاج الشّعبي العام، حيث حشدت للمرّة الأولى منذ إنتهاء الحرب الأهليّة جميع شرائح المجتمع المعارضة للنّظام من الطّبقات الفقيرة والمتوسّطة وتميّزت بعدم مركزيّتها فغطّت جميع المناطق اللّبنانيّة.

شكّل الرّفض للموازنة التّقشّفية والضرائب الجديدة الّتي فرضتها الحكومة المستقيلة والّتي تزامنت مع الغضب الكبير نتيجة فشل أجهزة الدّولة في السّيطرة على الحرائق الّتي ضربت لبنان في الشّهر ذاته شرارة الاحتجاجات، وسط بوادر تدهور الوضع الإقتصادي وبداية تراجع سعر صرف اللّيرة مقابل الدّولار حيث أغلقت المصارف أبوابها خوفًا من تهافت المواطنين على سحب ودائعهم، لتعود وتفتح أبوابها مع فرض قيود على السّحوبات بالدّولار الأميركي قبل تجميدها بشكل نهائي. ممّا وجّه المطالب الشّعبيّة نحو

المصارف والمصرف المركزي مطالبين بتحرير أموالهم، وقد شهدت هذه الفترة تظاهرات وهجمات بإتّجاه المصرف المركزي والعديد من المصارف الخاصّة، باعتبارها شريكة في مسؤوليتها عن تدهور سعر صرف اللّيرة اللّبنانيّة.

تمثّل شكل الإحتجاجات في الفترة الواقعة بين تشرين الأول 2019 وشباط 2020 بالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات، بالإضافة لقطع الطرقات. قامت الإعتصامات بالسّاحات العامّة في المدن وبعض القرى، كما وشهدت بعض المناطق مثل بيروت إحتلال مساحات مخصخصة ومباني مهجورة، حيث تمّ إعلان هذه الأماكن كمساحات عامّة وكانت تستخدم لإدارة الحوارات السّياسيّة . كما وشهدت هذه الفترة شكلًا جديدًا من أشكال الإحتجاج تمثّل بمطاردة السّياسيّين والشّخصيّات المعروفة المنتمية إلى أحزاب السّلطة من الأماكن العامّة والمطاعم.

شملت الشّعارات والمطالب الّتي رفعها المتظاهرون في هذه الفترة الحقوق الإقتصاديّة والإجتماعية، مكافحة الفساد، الحق في الحماية الإجتماعية، الحق في الخدمات العامّة، الحق في السّكن، العدالة الجندريّة، والمحاسبة.

قابلت الأجهزة الأمنية التّظاهرات بالقمع والعنف المفرط، من استخدام القنابل المسيّلة للدّموع والرّصاص المطّاطي وفي بعض الأحيان الرّصاص الحي، بالإضافة إلى الملاحقات والاعتقالات، كما وتعرّضت ساحات الاحتجاج إلى هجمات واعتداءات عدّة من قبل أنصار الأحزاب الحاكمة .

انحسرت التّظاهرات الشّعبيّة مع بداية انتشار فيروس كورونا في لبنان، وانتشرت دعوات للإلتزام بإجراءات الوقاية واعتماد أساليب إحتجاجيّة جديدة وخجولة (حملات على مواقع التّواصل، قرع الطّناجر على شرفات المنازل..)، وإستغلّت الأجهزة الأمنيّة حجّة الإجراءات الوقائيّة لإزالة الخيم من ساحات الإعتصام.

جاء إنفجار مرفأ بيروت في آب 2020، الّذي خلّف أكثر من 200 قتيل وأكثر من 6000 جريح وما يزيد عن 300 ألف مشرّد فقدوا منازلهم، ليعيد ملء السّاحات في بيروت، ولكن هذه المرّة بالنّشاطات والمبادرات الإغاثيّة والتّطوّعيّة، وإنتهت بمظاهرة كبيرة للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الإنفجار، ولا زال أهالي الضحايا يتظاهرون تحت هذه المطالب الّتي لم تتحقّق رغم مرور أكثر من عام على إنفجار المرفأ.

بهدف فهم العلاقة بين المجتمع المدني والدّولة في يومنا الحالي سنقوم بعرض تطوّر العلاقة وتغيّرها في عدد من المراحل التّاريخيّة منذ نشوء الدّولة إلى ما قبل 17 تشرين، ومقارنتها بالمرحلة والتّحديّات الحاليّة

ثالثًا: تطوّر نشاط المجتمع المدني وعلاقته بالدّولة تاريخيًّا

شهدت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدّولة اللّبنانيّة تغيّرات عديدة بحسب الفترات الزّمنيّة والطبيعة المراحل السّياسيّة وطبيعة النّظام والسّلطة. في الفترة الممتدّة منذ عام 1900 مرورًا بالانتداب الفرنسي وحتّى عام 1958، لعبت المنظّمات دورًا في تعويض ضعف الدّولة الحديثة عن تلبية الخدمات الأساسيّة، فانتشرت الجمعيّات الأهليّة والدّينيّة، وجاء قانون الجمعيّات العثماني ليمنع تشكيل أي جمعيّة ذات طابع وطني خوفًا من التّهديد الّذي يمكن أن تشكّله على الدّولة العثمانيّة.

في الفترة ما بين عام 1958 و1975 شكّل إنتخاب الرّئيس فؤاد شهاب الّذي ارتأى التّعاون مع منظّمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروعه لبناء الدّولة، فرصة لتنظيمات المجتمع المدني لتجاوز دورها "الخيري" والعمل على مشاريع العدالة الإجتماعيّة والمواطنة والتنمية واللامركزيّة الإداريّة، ممّا أدّى إلى نشوء المزيد من الجمعيّات الغير سياسيّة والغير طائفيّة والجمعيّات الطّلّابيّة المطالبة بالوحدة والمساواة والسّلام والتّنمية.

مع مجيء الحرب الأهليّة عام 1975 وانهيار مشروع الرّئيس شهاب وتراجع مؤسّسات الدّولة، عادت منظّمات المجتمع المدني للعمل نحو تعويض غياب الدّولة، ممّا أدّى بالكثير من المواطنين للإعتماد على الخدمات الّتي تقدّمها هذه المنظّمات والّتي تمكّنت من الإستفادة من التّمويل المقدّم من الدّول الغربيّة إلى لبنان. لتعود، بعد إنتهاء الحرب، وتلعب دورًا مؤثّرًا في الحياة السّياسيّة، ولكن هذه المرّة في الموقع النّقيض للنّظام، حيث بدأت التّنظيمات المطالبة بالقضاء على النّظام الطّائفي بالظّهور، كما وظهرت المطالب بكف التّدخّلات الأمنيّة في الحياة العامّة وإطلاق حرّيّة التّعبير خلال فترة الوصاية السّوريّة في لبنان.

وعلى الرّغم من الإنقسام في المشهد السّياسي اللبناني بعد إغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري، إلّا أنّ إنسحاب القوّات السّوريّة من لبنان أعطى المجال للمجتمع المدني بتفعيل مشاركته في الحياة العامّة، فقامت في 2011 أولى المظاهرات الشّعبيّة المطالبة بإنهاء النّظام الطّائفي –متأثّرةً بموجة الاحتجاجات

الّتي شهدتها الدّول العربيّة– لتضع بذور حركة إجتماعيّة جديدة، وعلى الرّغم من عدم إستمرار هذه المظاهرات لوقت طويل، إلّا أنّها عادت لتظهر عام 2013 في المظاهرات الرّافضة لتمديد ولاية مجلس النّواب، ثمّ عام 2015 في الحراك الّذي قام على خلفيّة سوء إدارة الدّولة لملف النّفايات، ليشهد عام 2019 على أضخم التّظاهرات الشّعبيّة المطالبة برحيل الطّبقة الحاكمة وإسقاط النّظام الطّائفي.

رابعًا: دور منظّمات المجتمع المدني خلال انتفاضة 17 تشرين

دفعت انتفاضة 17 تشرين بالكثير من تنظيمات المجتمع المدني المنادية بالعدالة الاجتماعية والمطالبة بمكافحة الفساد وتعزيز المحاسبة والشفافية وتشكيل حكومة قادرة على القيام بالإصلاحات اللّازمة لتدارك الأزمة الاقتصاديّة إلى الاندماج في الحراك. فعلى خلفيّة فشل أجهزة الدّولة في السّيطرة على الحرائق الّتي ضربت لبنان مطلع تشرين الأوّل من عام 2019 بالإضافة لسلسلة الضّرائب الّتي أقرّتها الحكومة في مشروع موازنة 2020 قامت بعض المجموعات بالدّعوة للتّظاهر في 17 تشرين، الأمر الّذي دفع بالمواطنين في مختلف المناطق إلى النّزول إلى الشّوارع والاعتراض على قرارات الحكومة.

دفعت المظاهرات حكومة الرّئيس سعد الحريري إلى إقرار سلسلة من التّعديلات وإلغاء بعض الضّرائب الّتي أقرّت في مشروع الموازنة، ثمّ إلى الاستقالة في 29 من تشرين الأول.

رغم عدم قدرة المجموعات المشاركة في التّظاهرات على التّحالف ضمن إطار واحد، إلّا أنّ المجموعات المدنيّة قد تشاركت سلسلة من المطالب، كان منها تشكيل حكومة إنتقاليّة ذات صلاحيّات إستثنائيّة من متخصّصين خارج الأحزاب الحاكمة تكون مهمّتها وضع خطّة لإنقاذ البلاد من المأزق الإقتصادي وضمنها إعادة هيكلة الدّين العام والقطاع المصرفي، بالإضافة لمطلب الانتخابات النّيابيّة المبكرة وفق قانون موحّد للأحوال الشّخصيّة، وإقرار قانون إستقلاليّة القضاء.

خامسًا: استجابة المجتمع المدني للأزمة الإقتصاديّة، جائحة كورونا، وانفجار المرفأ

استجاب المجتمع المدني للتّحدّيات الإقتصاديّة والصّحيّة والأمنيّة بالعديد من المبادرات التّضامنيّة والإغاثيّة.

بدايةً تشكّلت خلايا التّضامن خلال موجة الحرائق الّتي شهدها لبنان في تشرين عام 2019، وعملت على تأمين المساعدات الغذائيّة والأدوية وتأمين المساكن لأهالي المناطق المتضرّرة. هذه المبادرات شكّلت نواة حملات ومبادرات أخرى هدفت لتأمين الدّعم للفئات الأكثر تضرّرًا من الأزمة الإقتصاديّة، ولاحقًا للمشاركة بالأعمال الإغاثيّة في المناطق المتضرّرة من إنفجار مرفأ بيروت في آب 2020.

وفق دراسة أجراها مركز دعم لبنان كانت منظمات المجتمع المدني المحلّيّة أكثر الأطراف إستجابةً ميدانيًّا في الإغلاق العام في بداية عام 2021 بنسبة 45% من العيّنات المدروسة، تليها منظّمات المجتمع المدني الوطنيّة بنسبة 33%، كما وفي دراسة أخرى فقد شكّلت منظّمات المجتمع المدني 62.3% من مجمل العيّنات الّتي أحصيت بعد إنفجار مرفأ بيروت، حيث ساهمت في تأمين الغذاء والأدوية والدّعم النّفسي، بالإضافة لأعمال الصّيانة والتّرميم وإعادة الإعمار وتأمين المساكن للمتضرّرين.

على الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة، إلّا أنّ 47٪ من العيّنة أجابوا أن إستجابة المجتمع المدني كانت "ضعيفة"، بينما وصفها 13.5٪ بالمتوسطة، و14.5٪ فقط اعتبروها جيدة.

حيث عانت التّنظيمات النّاشطة صعوبات وتحدّيات كبيرة بسبب الأزمة الإقتصاديّة والقيود المفروضة على السّحوبات المصرفيّة، بالإضافة للقيود الّتي فرضتها الدّولة على هذه الأنشطة حيث طلبت –بحسب تقرير لمنظّمة دعم لبنان– بيانات المستفيدين من خدمات هذه المنظّمات ممّا يشكّل إختراقًا للخصوصيّات كما ويظهر نيّةً في زيادة الرّقابة على عمل هذه المنظّمات.

من ناحية أخرى، كشف حراك 17 تشرين ضعف وفساد الأجهزة النّقابيّة التّقليديّة، ولا سيّما الاتّحاد العمّالي العام، فغابت عن لعب دور بارز في الاحتجاجات. تعود أسباب ضعف الاتحاد العمالي العام الى السياسات النّيوليبرالية الّتي اعتمدتها الحكومات المتتالية بعد انتهاء الحرب الأهلية بالإضافة لمحاولات تقييد واحتواء الحركات النّقابيّة وإخضاعها لقواعد المحاصصة والصّراعات الطّائفيّة، كما واستغلال بعض الثغرات التّنظيميّة والقوانين الّتي تقيّد النّشاط النّقابي، وحرمان الاتحاد من موازنته المتوجبة من وزارة العمل، وتسهيل إنشاء نقابات وهميّة مرتبطة بالأحزاب الحاكمة للهيمنة على القرار فيه. هذا الواقع دفع بمجموعات من المهنيّين، من أساتذة جامعيّين وصحافيّين ومهندسين وأطباء للانتظام ضمن تنظيمات نقابيّة بديلة، وتحوّلت جهودهم بعد انخفاض الزخم الشّعبي للتظاهرات إلى معارك

لإسترجاع النّقابات الفعليّة من أيدي أحزاب السّلطة، وأثمرت انتصارات للّوائح المعارضة في نقابة المحامين ونقابة المهندسين.

شهدت الحركة الطّلابيّة كذلك الأمر نشاطًا تغييريًّا متزايدًا حيث فازت لوائح النّوادي العلمانيّة في الإنتخابات الطّلّابيّة في الجامعتين الأميركية واليسوعيّة.

سادسًا: السّياق الدّولي

حظي النّظام اللّبناني بدعم ورعاية دوليّة وإقليميّة كبيرة بعد إنتهاء الحرب الأهليّة، حيث قام المجتمع الدّولي برعاية إتفاق الطّائف وتقديم المساعدات والدّعم المادي للحكومات اللّبنانيّة على مدى ثلاث عقود من الزّمن، إلّا أن الأزمة الأخيرة بدأت تظهر تغيّرًا في الموقف الدّولي من الطّبقة الحاكمة في لبنان، تزامن هذا التّغيّر مع تحوّلات كبيرة تشهدها المنطقة، من الحروب القائمة في بعض الدّول وإتفاقيّات التّطبيع مع العدو الصّهيوني، إلى تراجع النّفوذ الأميركي لصالح أطراف دوليّة وإقليميّة أخرى.

يضاف إلى هذه التّغيّرات جائحة كورونا، والّتي لم تكتفي بحصد أرواح ملايين البشر ولا بالتأثير على اقتصادات دول العالم بل جاءت لترسم ملامح نظام عالمي جديد بفعل الأزمات الّتي ضربت النّشاط الاقتصادي العالمي، وسط بوادر حرب باردة جديدة تدور بين الولايات المتّحدة والصّين هذه المرّة. بالإضافة إلى انغلاق الدّول وعزلتها بفعل الجائحة، وتحوّل أولويّاتها نحو الاهتمام بمصالحها الدّاخليّة على حساب مصالحها الخارجيّة والعالميّة. هذه التّطوّرات في السّياسة الدّوليّة تفرض على الدّول الكبرى تغيير قواعد عملها وإعادة ترتيب تحالفاتها وأدواتها، مما لا شك سينعكس على لبنان وعلى مدى المساعدة والاهتمام الّذي يحظى فيه من دول العالم.

اعتمدت الحكومات اللّبنانيّة على المجتمع الدّولي في تأمين الدّعم المادّي على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة، وإستفادت من قوّة القطاع المصرفي اللّبناني ومن موقع لبنان الجغرافي في تمكين دورها الإقليمي، إلّا أنّ الفشل في إدارة الملف الدّاخلي والتّخلّف عن سداد الدّيون المستحقّة وعن تطبيق شروط تمويل مؤتمر سيدر، بالإضافة إلى التّغيّرات في التّوازنات الإقليميّة وانعكاسها على المشهد السّياسي الدّخالي أفقد لبنان الدّور الّذي إكتسبه في هذه الفترة، وإنعكس الأمر تعقيدًا في شروط الدّول المانحة لتقديم المساعدات، أو تضييقًا بفعل العقوبات الاقتصاديّة والأزمات الدبلوماسيّة.

تمثّل فقدان الثّقة الدّولي بالنّظام اللّبناني بمخاطبة الرّئيس الفرنسي للمجتمع المدني ولقائه ممثّلين عنه خلال زيارته للبنان الّتي تلت إنفجار مرفأ بيروت والاعتراف بفهم كطرفٍ سياسيٍّ جديد، ودعوته لمؤتمر دولي لدعم الشّعب اللّبناني وعد فيه بإيصال المساعدات بكل شفافية من دون توجيهها إلى مؤسّسات الدّولة على حد تعبيره.

خلاصة

أدّى تدهور الأوضاع الإقتصاديّة، بالإضافة للعوامل الأخرى من قمع الأجهزة الأمنية إلى جائحة كورونا وانفجار المرفأ إلى إضعاف التّحركات الشّعبيّة وانحسارها بشكل كبير، لا سيّما في المناطق الأكثر فقرًا وتهميشًا.

مع تراجع دور الدّولة وتعثّرها في الاستجابة للأزمات والتّحدّيات الإقتصاديّة والإجتماعيّة القائمة، توجّهت إهتمامات المجتمع المدني إلى الجانب الخدماتي لتلبية حاجات المجتمع وتعويض غياب الدّولة، ممّا جعل من هذه التّنظيمات في موقع مؤثّر بفعل احتكاكها المباشر مع النّاس وتعويضها لغياب الدّولة، إلّا أنّ عدم نضوج الخطاب السّياسي وعدم قدرة المجموعات المعارضة حتّى اللّحظة على الانتظام في جبهة واحدة أو مشروع واضح يجعلها في موقع بعيد عن لعب دور مؤثّر في المشهد السّياسي، يظهر هذا الضّعف من خلال عودة النّوترات الأمنيّة والحساسيّات الطائفيّة والمناطقيّة وعودة الأحزاب الطّائفيّة إلى الإمساك بزمام المبادرة.

أنّ ممارسات التّضييق ومحاولة السّيطرة الّتي تمارسها الدّولة على نشاط المجتمع المدني، يضعهم في موقع تضاد ويقلل من قدرتهم على التّعاون. حيث أشار التقرير السنوي لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" الصّادر في 2021 إلى استخدام القوى الأمنية اللبنانية، بما فيها الجيش، وشرطة مكافحة الشغب، وشرطة مجلس النواب، القوة المفرطة وفي بعض الأحيان الفتاكة ضد المتظاهرين السلميّين "بمعظمهم"، كما واستخدم الجيش اللبناني القوة المفرطة غير المبررة ضد المتظاهرين في طرابلس في 27 أبريل/نيسان 2020، فقتل واحدا وجرح العديد. كما ويذكر التّقرير تصاعد الهجمات على حرية التعبير منذ عشية احتجاجات 17 تشرين الأوّل 2019 ، حيث استمرت السلطات باستخدام النصوص القانونية الجزائية المتعلقة بالقدح والذم لاحتجاز الأفراد واتهامهم بسبب انتقادهم المسؤولين الحكوميين، خاصة في ما يتعلق بمزاعم الفساد.

رغم الأثر الكبير الّذي خلّفته جائحة كورونا على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية في لبنان، إلّا أنّ تعثّر الدّولة اللّبنانيّة وتراجع قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع كان سابقًا على الجائحة، وكان للأزمة الاقتصاديّة الأثر الأكبر في تراجع قدرة الطّبقات الفقيرة على تلبية احتياجاتها المعيشيّة، وعلى جودة الخدمات الاجتماعية والاستشفائية والتّعليميّة. وبالتّالي، وعلى الرّغم من تجذّر الخطاب السّياسي المعارض على كثير من الأصعدة، والإنجازات الّتي حقّقت على الصّعيد النّقابي والطّلابي، وتوجّه الشّعارات والمطالب نحو الرّفض والقطيعة مع أحزاب السّلطة، والمبادرات والأنشطة الإجتماعيّة والإقتصاديّة إلى تخفيف الاعتماد على الدّولة والتّوجه لبناء شبكات الحماية الاجتماعيّة البديلة (شبكات دعم، تعاونيّات..)، فإنّ التّوقّع باندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات بعد انتهاء فترة الوباء لا بدّ أن يأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه الأوضاع السّياسيّة وانعدام الأفق السّياسي للحلّ، والاوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تشغل الحيّز الأكبر من اهتمام المجموعات التّغييريّة والفئات الشّعبيّة، وتؤثّر بشكل أكبر على الشّرائح الأفقر الّتي تشكّل الأساس لأي حراك اجتماعي جديد. ولذلك فإن إعادة ترتيب أولويّات الحركات الاجتماعية وتنظيم صفوفها وتجذير خطابها ونشاطها بما يخدم غرض التّغيير السّياسي لا بدّ أن يرتبط باستقرار المشهد الإقتصادي والصّحّي.

اللامساواة المكانية في ظل الحجر الصحي:

دراسة سوسيولوجية للهشاشة السكنية المتقدمة بمدينة تمارة.

Spatial Inequality under the Lockdown: A Sociological Study of Extreme Housing Poverty in Temara City.

أ.د. عبد القادر بوطالب، أ. دة. الزهرة الخمليشي، د. وديع جعواني، د. عبد الفتاح الزهيدي، د. ياسين يسني، د. عمرو رامي *

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى فهم أثر اللامساواة المكانية على تجربة السكن في الأحياء الهامشية في ظل الحجر الصحي. في تحليلنا لأطروحة الانتقال من هشاشة سكنية إلى هشاشة سكنية متقدمة، انطلقنا من تبيان كيف فاقم إغلاق المجال العام من صعوبات ولوج ساكنة الأحياء الفقيرة إلى الكثير من الخدمات العمومية كالتعليم، وزاد من أشكال الحرمان المجالي والإحباط النفسي. ثم انتقلنا إلى جرد استراتيجيات التكيف الاجتماعي مع هذه الأزمة، التي نهجتها الساكنة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للحجر الصحي، كاللجوء المجالي، الذي فرض على الأسر الفقيرة المستقبلة إكراهات سوسيو–مجالية جديدة. وأخيرا، انتهينا إلى الكشف عن الدور الذي لعبته الهشاشة السكنية المتقدمة في نقل الكثير من الفئات الهشة إلى هشاشة صحية متقدمة، تجسدت في إكراه الولوج إلى امتياز الإجراءات الاحترازية، ما زاد من احتمالات ارتفاع الإصابة بالعدوى الفتاكة.

الكلمات المفتاحية: –الهشاشة السكنية –الحجر الصحي –اللامساواة المكانية–الأحياء الفقيرة –المغرب.

Abstract:

This article seeks to understand the impact of spatial inequality on the living experience in marginal neighborhoods under the lockdown. In on our analysis of the thesis of transition from poor to extremely poor housing, we demonstrate how the shutdown of public space has aggravated the difficulties of poor

* دراسة من إنجاز فريق البحث الديناميات الاجتماعية وعلاقات السلطة، شعبة علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

neighborhoods' dwellers to access a number of public services, such as education, increasing forms of spatial deprivation and psychological frustration. Afterwards, we outline an inventory of coping strategies adopted by poor dwellers to attenuate from the economic impact of the lockdown; for instance, spatial refuge which imposed new socio-spatial constraints on poor host families. Finally, we expose the role played by severe housing vulnerability in driving many poor social categories into severe healthcare vulnerability illustrated by the "privilege" of access to precautionary measures, increasing the risk of lethal infections.

Keyword: Residential Vulnerability -The Lockdown- Spatial Inequality-Poor neighbourhoods – Morocco.

المقدّمة:

بادئ ذي بدء، نريد التأكيد أن الهشاشة السكنية ليست وليدة اليوم، بل هي تعبير عن مشكل بنيوي في السياسات الحضرية المغربية. الدراسات التي أجريت حول مسألة السكن بالمغرب تكاد تتفق حول المشاكل البنيوية التي تعيشها الساكنة وخاصة الحضرية منها. هناك مجالات هامشية يسكنها منبوذو المجال الحضري[1]، يكفي الاطلاع على الأعمال[2]، التي أنجزت حول "أحياء الصفيح" بالمغرب[3] لنكتشف

[1]–"منبوذو المجال الحضريParias urbain":عنوان مؤلف للسوسيولوجي الفرنسي "لويك فاكن". المؤلف عبارة عن دراسة مقارنة بين جنوب مدينة شيغاغو الأميركية، وإحدى البلديات الفرنسية في ضواحي مدينة باريس، "لاكورنوف" (La Courneuve). يؤكد "فاكن" أن بعض المجالات ينظر إليها بوصفها عيبًا مكانيًا، وأنّ الخلل الذي يصيب المكان يؤثّر سلبًا في ساكنته. (ولمزيد من التفصيل، ينظر:(Wacquant, 2006)

[2]–يؤكد عبد الرحمان رشيق أن الإنتاج المعرفي حول المسألة الحضرية بالمغرب ركز على موضوعين رئيسيين. العزل السكني ségrégation résidentielle، المهتم بالوضع السوسيو-مجالي المتدهور، وخاصة ظاهرة السكن غير اللائق (دور الصفيح). ثم تدبير الدولة للتحضر الهامشي والعشوائي عبر سياسات السكن الاجتماعي. (ولمزيد من التفصيل، يُنظر: Rachik, 2005)

[3] – الحي الصفيحي" أو "البَرّاكات" أو "البراريك" (جمع "بَرّاكَة"، وهي مَعْرَبة لكلمة Baraque في اللغة الفرنسية، التي تعني البناء الموقّت، المبني بالألواح أو السكن المبني بشكلٍ سيئ وغير صلب) ، هو منطقةٌ سكنية عشوائية، ظهرت أول مرةٍ في المغرب في عشرينيات القرن الماضي، في القرب من المركز الحراري في منطقة الصخور السوداء، مدينة الدار البيضاء. وبُنيت هذه "المنازل العشوائية" من بقايا مواد منوعة، البلاستيك والخشب والقصدير، وكان صانعو "البَرّاكات" الأوائل عمّالًا في أوراش بناء المركز الحراري في الدار البيضاء، الذين اختاروا نصب منازلهم البسيطة في القرب من ورشة عملهم المسماة آنذاك Carrière (وتعني "مقلع" أو

الهشاشة السكنية التي تعيشها شريحة كبيرة من الأسر المغربية. ترتبط "الهشاشة السكنية" المميزة للأحياء الفقيرة بالمغرب بإشكالات متعددة: الكثافة السكنية والسكانية، وغياب الراحة والتهوية والحميمية، إضافة إلى المخاطر الصحية والنفسية والهشاشة المجالية، وصعوبات الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، ومشاكل الاندماج في الشغل، وضعف التحصيل الدراسي للأبناء.

نادرة هي الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بإشكالات السكن والمسكن والصحة في المغرب[1]، حيث نجد بعض الدراسات الكولونيالية القليلة، التي اهتمت بالأمن الصحي للمستعمر الفرنسي، خاصة فيما يتعلق بتلقيح "الأهالي" وتنظيم العمل الجنسي في المدن الكبرى (RachiK, 2002 : 28–29)، ونذكر هنا دراسة الطبيبين الفرنسيين "جون متيو" و"موري" حول حي "بوصبير" بالدار البيضاء (Mathieu et al., 1951). ساهمت السياسة الصحية للمستعمر بشكل كبير في تحديد السياسة الحضرية الاستعمارية (Rachik, 2002 : 28). انطلقت في الكثير من الدول دراسات ميدانية تقارب تجربة الحجر الصحي في سياق الهشاشة السكنية،[2] وقد عرف المغرب هو الآخر محاولات للإحاطة بهذه الظاهرة المستجدة ونخص بالذكر هنا الدراسة الكمية للمندوبية السامية للحجر الصحي الموسومة بـ"العلاقات الاجتماعية في ظل كوفيد 19"، أشارت بعض محاور التقرير لطبيعة المساكن الضيقة والمكتظة والعلاقات الاسرية والجوارية المتشنجة، وهناك أيضا دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19 "والسبل الممكنة لتجاوزها"، وهناك أيضا إشارة إلى الهشاشة السكنية في مؤلف "كورونا والخطاب" لـ"أحمد الشراك" (2020)، وفي مؤلف جماعي بعنوان "جائحة كوفيد–19وآثارها الاجتماعية والتربوية والنفسية" (أوطال وآخرون، 2020).

"محجر")؛ ومن هنا ستأتي أول تسميةٍ لأول حيّ صفيحي في المغرب Carrière Centrale، وهي تسميةٌ ستتمّ مَغْرَبتها لتعطي "كَرْيان سُنْطْرال"، وهي من أشهر دور الصفيح التي عرفها المغرب. (ولمزيد من التفصيل، ينظر: ياسين يسني، 2020 ب: 56)

1–اهتم الكثير من المؤرخين المغاربة بظاهرة الأوبئة في تاريخ المغرب. أنجزت دراسات تاريخية مهمة في الموضوع ونخص بالذكر الأوبئة والمجاعات في مغرب القرنين 16 و17 لبرنار روزنبرجي وحميد التريكي، وأوبئة وجوائح خلال عهد الموحدين للحسين بولقطيب، وتاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لمحمد أمين البزاز، والطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912–1945 لبوجمعة روان.

2–نخص بالذكر هنا الدراسة التي أطلقها الباحثان Nadine Roudil و Yankel Fijalkow التابعان لـ « مركز البحث حول السكن" (Centre de recherche sur l'habitat) ، خلال الحجر الصحي، لفهم أثر الحجر الصحي على طرق السكن والعلاقات الاجتماعية وأنماط التغذية في المجتمع الفرنسي.

ما لاحظناه في تقارير المؤسسات الرسمية، اعتمادها الكلي والحصري على مقاربة كمية وتفسيرية لظاهرة الحجر الصحي، ما تمخض عنه في الكثير من المحاور المخصصة للأبعاد السوسيو–مجالية، تحليل "سطحي". أما دراسات الباحثين المغاربة للحجر الصحي في علاقته بالسكن، لم تستند على أبحاث ميدانية، لذا لم تتجاوز مستوى "التأملات السوسيولوجية"، كما أن كل هذه "المحاولات" تناولت ظاهرة الحجر الصحي والهشاشة السكنية بشكل هامشي.

إلى حد علمنا، هذه هي أول دراسة سوسيولوجية ميدانية، تناولت إشكالية السكن في علاقته بالحجر الصحي. الإضافة التي نقدمها في هذا العمل هي المقاربة الكيفية التي استندت على مقابلات معمقة وملاحظات ميدانية، مكنتنا من الاقتراب أكثر من تجربة السكن والحجر الصحي بالأحياء الفقيرة، وفهم أبعادها الفردية الحميمة والعلائقية وما تمخض عنها من آثار نفسية وصحية وسوسيو–مجالية.

سننطلق أولا، من إبراز كيف أن المجال العام يساهم في تخفيف الهشاشة السكنية في المجالات الهامشية، وسنبين أيضا كيف أن إغلاق هذا المجال سينقل ساكنة الأحياء الفقيرة من "هشاشة سكنية" إلى "هشاشة سكنية متقدمة". أخيرا، سنتطرق إلى الإشكالات الصحية التي يطرحها الحجر الصحي في ظل الهشاشة السكنية المتقدمة.

أولًا: الإطار النظري والمنهجي ومجال الدراسة

قادتنا إشكالية البحث نحو اعتماد منهج كيفي، يركز على وصف التجارب الاجتماعية والنفسية للأفراد والجماعات من الداخل، أي انطلاقا من وجهات نظر المستجيبين. ونظرا لطبيعة الموضوع المشحونة عاطفيا كانت المقابلة الفردية المعمقة أهم وسيلة لجمع المعطيات. مكنتنا هذه الأداة الكيفية من جمع معطيات عميقة نابعة من التجارب المعيشة. اعتمدنا على ما يسميه "سيلفيرمان" المقاربة السردية، التي تجعل من المقابلة وسيلة للوصول إلى القصص والسرديات التي يصف بها الناس عالمهم. حددنا حجم العينة في ثلاثين مقابلة (15 ذكرا ومثلها من الإناث)، من ساكنة أحياء شعبية بكل من: مدينة طنجة

فاس الرباط. المدن المشهورة بأحيائها الصفيحية والهامشية التي تم القضاء على البعض منها في إطار برنامج "مدن من دون صفيح"[1].

شملت عينة البحث خصائص سوسيو–ديموغرافية متعددة، وبمستويات تعليمية متنوعة، بحالات عائلية ومهنية مختلفة (متزوجون/ات وعزاب/بات)، ما سمح لنا بإثارة الهشاشة السكنية في سياق الحجر في أبعادها المتعددة. كما ركزنا على مشاركين ومشاركات تراوحت أعمارهن/م بين 25 و55 سنة، وتوجُّهنا نحو هذه الفئة العمرية حصرًا، له مبرّراته؛ فمن المفترض في هذا السن أن المستجيبين والمستجيبات يتميّزون ويتميزن بمستوى معرفي أو دراسي يسمح لهم/لهن ببلورة خطاب مكثف ومتماسك حول الموضوع، أكثر من أية فئةٍ اجتماعية أخرى؛ مما سيسهّل علينا أيضًا عملية التفاعل معهم ومعهن. بالإضافة لذلك، فإنّ هذا السن سيسمح لنا بإثارة الكثير من المواضيع التي تخص العلاقات الاجتماعية والعاطفية والتمدرس والأدوار الأسرية ورعاية الأطفال.

حاولنا في هذه الدراسة جعل تجارب المستجيبين الملموسة مدخلًا للبحث والدراسة، والكشف عن النطاق المتسع من المعرفة الجديدة الكائنة في الحجر الصحي والهشاشة السكنية. كما سننطلق من تجاربنا الشخصية، حيث خبرنا جيّدًا تجربة السكن في ظل الحجر الصحي، في مساكن متوسطة الحجم وتفتقر لمجالات خارجية كالحديقة والمسبح وشرفات كبيرة، وأدركنا مدى قسوة العيش في "مساكن الطبقة المتوسطة" وافترضنا تضاعف القسوة في "مساكن الطبقات الفقيرة". اعتمدنا أيضا على ملاحظات ميدانية أولية وقراءات سابقة لما تم إنتاجه حول مسألة السكن غير اللائق بالمغرب، واستندنا على معطيات كمية من الدراسات التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط[2] حول الحجر الصحي لدعم تحليلنا لبعض الظواهر الملاحظة.

[1]–جرى إطلاق البرنامج الوطني "مدن من دون صفيح" في عام 2004، في أعقاب تفجيرات 16 أيار/ مايو 2003 في الدار البيضاء. واستهدف البرنامج القضاء على السكن الصفيحي في 85 مدينة مغربية. غير أنّ الواقع يُظهر فشل هذا البرنامج، فعلى سبيل المثال، لا تزال توجد إلى غاية نهاية عام 2019، وبحسب بيانات وزارة الإسكان، أكثر من 20 ألف "برّاكة" في مدينة الصخيرات–تمارة، وهي ثاني تجمّعٍ صفيحي في المغرب بعد العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء بأكثر من 36 ألف "برّاكة". منح مساكن اقتصادية لساكنة دور الصفيح أعطى نتائج عكسية لأنه زاد من حلم الكثير من الفئات الاجتماعية الفقيرة وحتى المتوسطة في تملك سكن ما جعلها تقبل على شراء مساكن صفيحية. ارتفاع الطلب زاد في توسع جغرافية المساكن القصديرية ورفع أثمنتها. للمزيد من التفصيلينظر :يسني،شباب الأحياء الصفيحية، ص72.

[2]– المندوبية السامية للتخطيط، مؤسسة مستقلة، والمنتج الأساسي للمعلومات الإحصائية الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية بالمغرب.

نظرا لطبيعة بحثنا الكيفي، المهتم بفهم معيش الساكنة الفقيرة في سياق الهشاشة السكنية والحجر الصحي وليس بالوصول إلى عينة تمثيلية، استعننا بعينة كرة الثلج. نظرا لصعوبة الوصول إلى المستجيبين في سياق حجر صحي وسياسي يفرض التباعد الاجتماعي، وأيضا لاعتبارات أخلاقية تخص سلامة المستجيبين والباحث، توجهنا في المرحلة الأولى إلى أقرب مجالات الهشاشة السكنية المتواجدة بالمدن التي شملتها. اعتمدنا في جمع المعطيات على أقرب المستجيبين، الذين يقطنون بمجالات سكنية هامشية، تمكنا من الوصول إليهم بحكم قربهم من محيطنا. ثم في المرحلة الثانية طلبنا منهم تزويدنا بمعلومات تخص مستجيبين يقطنون بالقرب منهم. هكذا مكنتنا تقنية كرة الثلج من توسيع عينة بحثنا وتجاوز صعوبة التنقل والتواصل والتفاعل المباشر مع المستجيبين في هذه الظروف الوبائية.

تمحورت أسئلة المقابلة حول محاور أساسية: أولا، إغلاق المجال العام والحرمان من فضاءات التخفيف من وطأة الهشاشة السكنية. ثانيا، تجربة السكن والحجر في بعدها المادي أي في علاقتها بالمساحة والاكتظاظ والمرافق والتجهيزات. ثالثا، التحديات الصحية التي تطرحها الهشاشة السكنية المتقدمة.

وأخيرا، نود الإشارة إلى أن المقابلات المعمقة مع المستجيبين، تمت عن بعد عبر تطبيق "الواتساب"، في شكل مكالمات هاتفية ومصورة. التقنية فرضتها الحالة الوبائية والتزامنا بأخلاقيات البحث، التي تفرض حماية المستجيبين والباحث من الأذى الصحي والحفاظ على سلامتهم من خلال اعتماد كل التدابير الوقائية والاحترازية، مع العلم أن المقابلة عن بعد تقتضي نفس الشروط الأخلاقية التي يستوجب احترامها في أي بحث ميداني[1].

ثانيًا: إغلاق المجال العام والحرمان من مفر الهشاشة السكنية.

بعد اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كورونا في الصين في نونبر 2019، ثم انتشاره وتحوله إلى جائحة عالمية، اتخذت الكثير من الدول إجراءات احترازية، كإغلاق حدودها والحد من الرحلات البرية والجوية. وبالموازاة مع ذلك كان هناك فرض للكثير من التدابير الاحترازية الصارمة، كمنع التجمع

[1]– كالالتزام باحترام المستجيبين وتزويدهم بكل المعلومات الكافية التي تخص موضوع البحث وأهدافه وطبيعة الأسئلة والتأكد من موافقتهم الكاملة على إجراء المقابلة على سرية وتسجيلها والحفاظ هويتهم وأجوبتهم وحقهم في الرفض والانسحاب... تفادي الألفاظ والأسئلة التي قد تجرح المستجيبين ومن الواجب وضعهم ما أمكن في وضعيات تفاعلية مريحة خالية من أي شكل من أشكال الإكراه والهيمنة.

وإلزامية ارتداء الكمامة والتباعد الاجتماعي[1]، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية "غير الضرورية". ويبقى الحجر الصحي من بين أقسى التدابير التي تم فرضها في الكثير من الدول، بما في ذلك المغرب، لكسر سلسلة العدوى. ومن الإجراءات التي رافقت الحجر الصحي إغلاق المجال العام وأهم فضاءاته الثقافية و"الطبيعية".

الجدول 1: التسلسل الزمني لأبرز التدابير الاستباقية والأحكام المعتمدة في ظل حالة الطوارئ الصحية.

09/03/2020	إغلاق الحدود؛
13/03/2020	إغلاق المؤسسات التعليمية والجامعية؛
14/03/2020	منع جميع التجمعات العمومية التي يشارك فيها 50 شخصا فما فوق؛
16/03/2020	إغلاق الأماكن العمومية؛
20/03/2020	إعلان حالة الطوارئ الصحية؛
21/03/2020	منع التنقل بين المدن– توقيف القطارات– من وإلى مختلف الاتجاهات؛
07/04/2020	إقرار إلزامية ارتداء الكمامات الواقية؛
23/04/2020	حضر التنقل الليلي خلال شهر رمضان يوميا من الساعة السابعة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا باستثناء العاملين بالقطاعات والأنشطة الحيوية والأساسية.

المصدر: دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد –19 "والسبل الممكنة لتجاوزها"[2].

تبين من خلال المقابلات التي أجريناها مع شباب الأحياء الفقيرة، أن المجال العام كان يشكل بالنسبة إليهم منفذ إغاثة وحلا مؤقتا لتجاوز هشاشتهم السكنية. عادة لا يلزم الأفراد مساكنهم طوال اليوم،

[1]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19 "والسبل الممكنة لتجاوزها، ص.22 للاطلاع على النسخة الكاملة للدراسة: https://bit.ly/367wlx2 .

[2]– دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان:"الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19 "والسبل الممكنة لتجاوزها"، ص 22،للاطلاع على النسخة الكاملة للدراسة: https://bit.ly/367wlx2 .

لكن مع الحجر الصحي سيجدون أنفسهم في مواجهة عيوب مساكنهم، التي زادت حدتها مع فقدان حرية الولوج إلى المجال العام[1].

أ- إغلاق المجال العام واكراهات التعليم عن بعد في المسكن الهش: كان توقيف الدراسة الحضورية في كل ربوع المملكة واحدا من أهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار جائحة كورونا، ولضمان استمرار العملية التعليمية والتعلمية، تم نقل المدرسة من المجال العام إلى المسكن في إطار ما سمي بالتعليم عن بعد. لكن، تقرير المندوبية السامية للتخطيط، "العلاقات الاجتماعية في ظل كوفيد-19 "،سيكشف "أن تأجيل أو إلغاء الامتحانات كان له أثر كبير على الاهتمام بمتابعة الدروس عن بعد، حيث إن نسبة المتمدرسين، الذين يتابعون هذه الدروس، في جميع المستويات، انخفضت من 77.9 في المائة إلى 61% "[2]. كما هو واضح، عزت المندوبية فشل التعليم عن بعد إلى تأجيل وإلغاء الامتحانات، الذي أثر سلبا على الحماس الدراسي للمتمدرسين، لكن لم يشر تقريرها إلى الأبعاد السوسيو-مجالية لهذا الفشل. فكثير من المساكن، خاصة بالمجالات الفقيرة، لا تتوفر على شروط سوسيو-مجالية لنجاح التعليم عن بعد. أكدت لنا ملاحظاتنا الميدانية أن أطفال الأسر الفقيرة يمتلكون فضاء أقل، لا يسمح لهم بالدراسة في أجواء هادئة، وتفتقر مساكنهم لمساحات خارجية كالحدائق، لذا ففرص خروجهم من مساكنهم تبقى ضعيفة. تساهم الأنشطة الحركية في تطوير الوظائف الإجرائية أي ملكات الإدراك والتفكير التي تساعد في إنجاز الأنشطة المختلفة والتخطيط وبلورة الاستراتيجيات، وهذه الوظائف جد مهمة بالنسبة للعمل الدراسي. لاحظنا في فترة الحجر الصحي كيف لعبت المعدات الرقمية التي تملكها الأسرة دورا حيويا كوسيط للتواصل، لكن، هناك تفاوتات اجتماعية عميقة على مستوى الولوج إليها. بالإضافة إلى ذلك، الكثير من أولياء الأسر الفقيرة الذين يشتغلون في القطاعات الهشة وغير المهيكلة وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل، ما سيزيد من عمق التفاوتات السوسيو-اقتصادية وإمكانية الولوج إلى المعدات الرقمية (الهواتف الذكية والحواسيب وآلة الطباعة والأنترنيت). كان للحجر الصحي وتوقف الدراسة الحضورية وفشل التعليم عن بعد أثر شبيه بـ «أثر عطلة الصيف". ففي السنة الدراسية

[1] – Entretien avec Ingrid Taillandier, Propos recueillis par Marie-Douce Albert | le 13/05/2020, dans Après le confinement, repenser le logement, Dossier réalisé par Marie-Douce Albert et Milena Chessa | le 13/05/2020 https://bit.ly/3kzGA2d..

[2] – المندوبية السامية للتخطيط، "العلاقات الاجتماعية في ظل كوفيد 19" المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، للاطلاع على النسخة الكاملة للدراسة:https://bit.ly/3p6GfHR.

يحقق أطفال الأسر الفقيرة والغنية نتائج متفاوتة ولكن ليس بشكل كبير. أما في فصل الصيف فهذه التفاوتات تتعمق أكثر، فقدرات أطفال الأسر الميسورة سوسيو–اقتصاديا تستمر في التطور، بينما قدرات أطفال الأسر الفقيرة تبقى جامدة أو تتراجع خاصة تلك المرتبطة بالقراءة.

إلى جانب كل هذا، يحمل قاطنوا الأحياء الفقيرة وصما سوسيو–مجاليا، قد يفقدهم ماء وجههم في تفاعلاتهم المختلطة ويسيء أيضا إلى الصورة التي يحملونها عن ذواتهم[1]. مثّل استغلال المجال الخارجي، كالمقهى والفضاءات الخضراء، استراتيجية مهمة بالنسبة لشباب الأحياء الفقيرة، لإخفاء وصمهم المجالي. أكد لنا بعض المستجيبين أنهم يجدون صعوبة في متابعة الدروس عن بعد وإجراء مكالمات عبر تقنية الفيديو من مساكنهم "المهترئة شكلا وأثاثا". لذا كانوا يبررون عدم تشغيلها بعطبها. أحد الطلبة المستجيبين أكد لنا خرقه للحجر الصحي، للمشاركة في لقاء علمي من داخل منزل أحد أصدقائه بسبب حرجه من سقف منزله "الصفيحي" الذي قد يظهر أثناء مداخلته.

يشكل المجال العام بالنسبة للطلبة المستجيبين فضاء للدراسة واستراتيجية لتصحيح الوصم المجالي، في حالة لقاء علمي أو محاضرة عن بعد يستدعيان تشغيل الكاميرا. حيث تعوض المكتبات والمقاهي والمساحات الخضراء والشواطئ، غياب فضاءات مخصصة للدراسة في المنزل. اكتظاظ المسكن وضيق مساحته، يدفع الطالب إلى التفاوض المستمر، العنيف في بعض الأحيان، من أجل انتزاع مكان أو إنارة مناسبين للدراسة، ما يؤثر سلبا على تحصيلهم. يشكل المقهى بالنسبة للطلبة المستجيبين فضاء مهما للدراسة، إغلاقه جعل الكثير منهم يتوقفون عن إنجاز بحوث التخرج أو العروض. انتقلت الدراسة في المسكن من مستوى الصعوبة إلى "الاستحالة"، على حد تعبير أحد المستجيبين. في ظل الحجر الصحي حيث "الكل "مكدس" وبإيقاعات عيش مختلفة، "فهناك المتوقف عن العمل الذي يقضي ليله سهرا ونهاره نوما، والمتمدرس عن بعد الذي عليه مراجعة دروسه ليلا والاستيقاظ باكرا لمتابعة الدروس. "من المستحيل التركيز والتعلم في هذه الظروف"، كما أكد ذلك بعض المستجيبين. يضمن المجال العام لشباب الأحياء الفقيرة التزود المجاني بالأنترنيت، التي تمكنهم من "إحياء هواتفهم الذكية"، لتصبح قادرة

[1]– كان للسوسيولوجي الفرنسي لويك فاكان الفضل الكبير في ولادة مفهوم "الوصم المجالي"؛ فمن خلال دراساته المقارنة بين جنوب مدينة شيكاغو الأميركية وإحدى البلديات الفرنسية في ضواحي مدينة باريس، "لاكورنوف" La Courneuve، استنتج لويك أنّه يُنظر إلى بعض المجالات بوصفها عيبًا مكانيًا، ويؤثر الخلل الذي يصيب المكان،سلبيًا، في ساكنته. (لمزيد من التفصيل حول مفهوم التوصيم المجالي، ينظر على سبيل الحصر: Wacquant, 2006 ؛ Lamia, 2006 ؛ ياسين يسني، 2020 ب)

على تحميل الدروس والكتب والألعاب الالكترونية والأفلام والأغاني والتواصل مع أقرانهم والولوج لمواقع التواصل الاجتماعي. إغلاق المجال العام وبعض فضاءاته المهمة بالنسبة للشباب، كالمقاهي والشواطئ والمساحات الخضراء، سيزيد من إحباط الشباب وتوترهم، لذا تحدث الكثير من المستجيبين عن حالة الملل والفتور، التي خيمت عليهم في فترة الحجر الصحي.

ب–تفاقم أشكال الحرمان المجالي في سياق إغلاق الفضاءات العامة: يعاني شباب الأحياء الفقيرة الكثير من أشكال الحرمان المجالي، من أهمها غياب الغرفة الخاصة (بِيتكْ بوحْدَكْ)؛ إذ يحرمهم غياب هذا المجال الشخصي الحميمي من الكثير من الطقوس التي يستمتع بها أبناء الأحياء "العادية"، فغياب الخصوصية، والغرفة الخاصة داخل المسكن الهامشي، يجعل الشباب الذين يعيشون مرحلةً عمرية يحتاجون فيها إلى التواصل بحرّية مع أقرانهم، يعانون "الضيق"، أكثر من سواهم من الفئات العمرية (يسني، 2020: 78 أ). كما أن صعوبة تملك السكن تزيد من اكتظاظ مساكنهم. يعيش الشباب في المغرب الكثير من المشاكل، وخاصة البطالة، التي تعيق ولوجهم للسكن والاستقلال عن آبائهم. فهذا النوع من السكن القسري الذي يعيشه فيه الكثير من الشباب، تتمخض عنه صراعات عائلية وإحباط نفسي. كما أن الكثير من الطلبة، وبسبب تعطيل الدراسة، عادوا إلى منازلهم في قراهم ومدنهم الأصلية، وحرموا من الاستقلالية المجالية النسبية، التي كانوا يتمتعون بها في الأحياء الجامعية ودور الكراء.

إغلاق الحمامات العمومية هو الآخر خلق مشكلا كبيرا بالنسبة لساكنة الأحياء الفقيرة، التي تفتقد مساكنها لفضاءات خاصة بالاستحمام، وإن وجدت فهي غير مناسبة وغير مريحة. يشكل غياب الماء الساخن في المنزل مشكلا حقيقيا في هذه الظروف الوبائية، حيث النظافة من بين أهم الممارسات لمواجهة الفيروس التاجي. مع العلم أن السخان الغازي تزيد خطورته في المساكن الهشة بسب ضيق المساحة وغياب التهوية الكافية.

تدفع إكراهات المسكن غير اللائق الساكنة إلى نقل أعمالها المنزلية إلى ممرّ الحي بسبب مساحة المسكن الصغيرة، وحرارته المرتفعة صيفًا، وغياب التهوية والخوف من الحريق. الأحياء الفقيرة "فضاءات

تخومية"[1]، فالمجال العام يمثل امتدادا للمسكن[2]، لكن إغلاقه سيشكل حرمانا إضافيا من متنفس مجالي لأنشطة يومية، تمت إعادتها إلى مسكن أُثقِلَ كاهله ماديا وبشريا، الأمر الذي يعمق هشاشته.

يمثل المجال العام بالنسبة لشباب الأحياء الفقيرة متنفسا للفرار من مراقبة الأسرة وممارسة الأنشطة اليومية والحياة الخصوصية والحميمية، فهو مجال ممارسة الكثير من المحرمات الاجتماعية، كالجنس والإدمان السري. سبق لـ "عبد الصمد ديالمي"، في إحدى مقالاته الموسومة بـ"وفرة الإثارة وشح الأمكنة" (2020)، أن وضح كيف يتم تحويل بعض فضاءات المجال الخارجي (الغابة والشواطئ والمساكن المهجورة...) إلى فضاءات لممارسة الجنس بسبب غياب الأمكنة المخصصة لذلك.

كما يعتبر المجال العام في الأحياء الفقيرة الفضاء الأساسي والوحيد للعب الأطفال، لكن كان لحرمانهم من الولوج إلى المجال الخارجي الكثير من الآثار الاجتماعية والنفسية، خاصة بالنسبة لفئة عمرية تحتاج للعلب لتطوير قدراتها السيكو-حركية. يؤكد عبد الرحمان رشيق أن حجم المساكن في الأحياء الفقيرة والاكتظاظ يدفعان الأطفال إلى "غزو الفضاء العام للحي" (رشيق، 2016: 22).

شكلت رعاية الأطفال ومرافقتهم في تجربة التعليم عن بعد تحديا حقيقيا خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة[3]. اشتكى المستجيبون كثيرا من المشاكل التي خلفها حجر الأطفال الصغار في مساكن هشة، كضجيج لعبهم وفوضاهم ورفضهم متابعة الدروس عن بعد وفرارهم من المسكن وخرق الحجر. تكررت في

---

[1]-"المجال التخومي" Espace Limitrophe هو المجال الحدودي بين المجال الخاص (المنزل)، والمجال العام (الشارع)، كعتبة المنزل مثلًا أو "الدّرب". مجالٌ يوجد بين العام والخاص، ويفصل بينهما. فنافذة المسكن الصفيحي وأبوابه، هي بمنزلة مجالات تخومية بهذا المعنى. ويحيل المجال التخومي إلى لعبةٍ معقّدة بين الداخل (المغلق) والخارج (المفتوح)؛ إذ تفرض خاصية المجال التخومي شبه العمومي، في غالب الأحيان، الاشتراك والتدبير الجماعي بين أسرٍ متجاورة، بل يمكن أن يكون أيضًا موضوع نزاع مستمر. إنه المكان الذي يشهد على العلاقة بين الأسرة وعالمها الخارجي. (للمزيد من التفصيل ينظر:- Navez-Bouchanine, 1991 : 135-158)

[2]- بالنسبة لعبد الرحمان رشيق الجوار في الأحياء الفقيرة هو بمثابة واقع مفروض، ليس فقط بسبب تقارب المساكن وصغرها وصغر أزقتها، بل أيضا بسبب طبيعة استعمال المجال. المساكن الصغيرة تدفع الساكنة إلى نقل أنشطتها إلى الخارج ما يتمخض عنه تقارب فيزيائي مزعج وجاثم. (للمزيد من التفصيل، ينظر: Rachik, 2017 : 239)

[3]- إغلاق المجال العام، "كقرار رسمي"، كان متشددا إذا ما قارنا بين ترخيص الخروج في فرنسا والمغرب. ترخيص الخروج الفرنسية تعتبر الرياضة واستفادة الأطفال من النزهة اليومية مسألة ضرورية، أما في المغرب فقط الخروج إلى العمل والتبضع وشراء الأدوية يعتبر ضروريا، بينما الرياضة ونزهة الأطفال كانتا موضوع منع. لذا حذرت الجمعية المغربية لطب الأطفال في رسالة موجهة إلى وزير الصحة من التأثيرات السلبية للحجر الصحي على الأطفال، وطالبت بتمكينهم من الخروج وإدراج نزهتم اليومية في رخصة الخروج.

المقابلات أحاديث من قبيل "لم نعد قادرين على تحمل الحضور المستمر والمزعج للأطفال في المسكن". عادةً يقضي سكان الأحياء الهامشية أوقاتا أطول في العمل وبعيدا عن مساكنهم وأطفالهم[1]، ولم يعد لهم القدرة على الاهتمام بحاجاتهم الاجتماعية والعاطفية. رفعت الرأسمالية الحضرية بالنسبة لـ «برافمن"، من حجم الساكنة الهشة التي تحتاج للرعاية والدعم كالمسنين والمجرمين وأشخاص آخرين غير قادرين على الاهتمام بأنفسهم كالأطفال. أصبح من الصعب على الأسر النووية التي تعيش في أشكال اجتماعية صغيرة ومنعزلة، رعاية هؤلاء الأشخاص، لذا خلق النظام الرأسمالي خدمات ومؤسسات للعناية بهم (Bravman, 2009 :26). إننا نعيش في عصر بيع الرعاية. التبعية القصوى للسوق تقوت بفعل ما تسميه "إفلين نكنو غلن" بضمور الكفايات Atrophie des compétences؛ الأشخاص لم يعودوا قادرين على القيام بالأفعال الاعتيادية التي كانوا يقومون بها كرعاية الأطفال وتدريسهم، وحتى كفاية الطبخ بدأ الإنسان المعاصر يفقدها، المطبخ داخل المسكن أصبح لا فائدة منه لأن نمط حياتنا غير نظام أكلنا الموجه نحو الخارج والوجبات السريعة. وهذا ما يفسر انتعاش طلبات الإيصال المنزلي للوجبات السريعة في فترة الحجر الصحي.

خلاصة القول، إغلاق المجال العام في إطار حالة الطوارئ الصحية زاد من "الهشاشة السكنية" المميزة للأحياء الفقيرة في المغرب. وبهذا انتقلت ساكنة الأحياء الفقيرة إلى شكل من الهشاشة السكنية المتقدمة.

ثالثًا: اللجوء والوعي المجاليين في سياق الطوارئ الصحية

أمام الانتشار السريع للفيروس والافتقار لمعرفة علمية حوله ولعلاج أو لقاح فعالين وهشاشة المنظومة الصحية، اعتبرت السلطة الالتزام بالمسكن الحل الوحيد والملاذ الأوحد لحماية المواطن المغربي من خطر الجائحة. لكن، الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن الحجر الصحي أثرت سلبا في الواقع المجالي للكثير من الأسر المغربية. فحالة الطوارئ الصحية عطلت الكثير من الأنشطة الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بقطاع الخدمات، الذي يستوعب الكثير من اليد العاملة من الطبقة الفقيرة بالأحياء الشعبية. زاد

[1]– يؤكد عبد الرحمان رشيق أن الأحياء الهامشية أضحت بمثابة "أحياء للنوم" (Quartiers Dortoirs) وقد استوحى هذا المفهوم مما يسمى في الدراسات الحضرية بالمدينة التابعة أو "مدن للنوم"(Cité –ville Dortoir)، أي مجالات حضرية تتميز بسوق شغل ضعيف وتضم تجمعات سكنية مهمة. ساكنة هذه المجالات يبحثون عن فرص عمل ويمارسون معظم أنشطتهم الأخرى في مدن ومجالات مجاورة، لذا فهم يقضون معظم أوقاتهم خارج مساكنهم التي يعودون إليها في المساء فقط للنوم. (للمزيد من التفصيل، ينظر: Rachik, 2017 : 244)

تعطل الاقتصاد المغربي بسبب الجائحة من بطالة قاطني الأحياء الفقيرة وهشاشتهم الاجتماعية. فرض الحجر الصحي على شخصين من بين ثلاثة أشخاص نشطين مشتغلين التوقف عن العمل[1].

أ-اللجوء السوسيو-مجالي في زمن الحجر الصحي: الوضعية الاقتصادية للأسر المغربية في تدهور مستمر، ما جعل مسألة الولوج إلى السكن صعبة بسبب ارتفاع الأسعار خاصة في مراكز المدن. انعكست الهشاشة السوسيو-اقتصادية، التي رافقت الحجر الصحي سلبا على الوضع المجالي للكثير من الأسر الفقيرة، التي فقد بعضها مساكنهم بسبب عدم قدرتهم على أداء واجب الكراء، ما دفع الكثير من الأزواج إلى "طلب اللجوء" إلى مساكن بعض الأقارب، وخاصة مسكن العائلة. كما ترك البعض الآخر مسكنه والتجأ هو وأسرته الصغيرة إلى مسكن أسرة أخرى قادرة على إعالته، بعد فقدان معيل الأسرة للعمل، وعجزه عن سد حاجاتها الأساسية. ساهم هذا الشكل من اللجوء السوسيو-اقتصادي بشكل كبير في تعميق الهشاشة السكنية لدى الكثير من الأسر المستقبلة، التي كان عليها إعادة توزيع مجال المسكن وترتيبه ليستوعب الوافدين الجدد (الزوج والزوجة وأطفالهم)، ما سيقزم مساحته وسيزيد من اكتظاظه وضجيجه، وسيقلص من فضاءات الحميمية والحرية، وسيرفع من الاحتكاك الاجتماعي .ففقدان العمل والانفصال عن الشريك والمرض وكثرة إنجاب الأطفال أو أي طارئ آخر، يصبح عاملا مساهما في تدهور الوضعية السكنية (Vanoni, 2013 :6-27). العيش في وضعية الاكتظاظ يؤثر سلبا، وبالدرجة الأولى على الحياة اليومية، ويفرض مجهودا تنظيميا ومواجهة الكثير من الاكراهات وصعوبات إعداد ومشاركة الوجبات، والحرمان من النوم الهادئ والراحة في فضاء منعزل، وإعادة الترتيب المستمر لأثاث المنزل ليتوافق مع فترتي الليل والنهار، مع ما يرافق ذلك من مشاكل صحية ونفسية. تسيء هذه الأوضاع للعيش الكريم الفردي والعلاقات البين-عائلية، و"أول ضحايا" الاكتظاظ هي الفئات الهشة، كالأطفال والشباب والنساء.

ب- مسكن الحجر الصحي وتحقق الوعي بتجربة الهشاشة السكنية سمح لنا تحليل الكلمات المستعملة لتمثل المسكن، من طرف ساكنة الأحياء الشعبية قيد الدراسة، باستنتاج مخيالٍ اجتماعي-حضري يؤكد أهمية المسكن، فهناك من وصفه ب «قبر الحياة" و"مكان الأمان والراحة والاستقرار" والبعض الآخر ب "مكان يمكن استغلاله كما أريد، وأحس بأنه ملكي"، وهناك من تمثله "كنقطة الصفر، النقطة التي ينطلق

1- دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان:"الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19 "والسبل الممكنة لتجاوزها"، للاطلاع على النسخة الكاملة للدراسة: https://bit.ly/367wlx2.

منها كل شيء"، ونظر إليه البعض الآخر كعنوان "الانتماء". مثل المسكن للمستجيبين مأوى الحميمية، المكان الذي تكشف فيه الذاتية عن نفسها بكل حرية، إنه محيط مألوف الألوان والروائح والضجيج والأشخاص. إنه المكان الذي يمكن أن نرمم فيه وحدتنا، عندما تكون مهددة كما يؤكد ذلك "شاورتز" في مؤلفه " العالم الخاص بالعمال" (2012).

ساهمت وسائل الإعلام في تأكيد تمثل المسكن كأمان وراحة واستقرار، من خلال حملات التحسيس، التي اقتسمت الدعوة لالتزام المنازل وعدم الخروج منها حفاظا على سلامة الذات والأحباء والوطن ككل. عاشت الساكنة تحت إمطار إعلامي، تكرر فيه شعار "بقى فدارك"، أي الزم منزلك. نهجت الكثير من الدول عبر وسائل إعلامها "سياسة الترهيب" في تعاملها مع هذه الأزمة الصحية، ما جعل الناس يعيشون تجربة هلع ووسواس قهري. جائحة كوفيد 19 هي أول جائحة في تاريخ الإنسانية، استفادت من تغطية إعلامية ضخمة، إنها "الجائحة الإعلامية" بامتياز كما نعتها "استفان فوكس" (2020). يمكن القول على ان التحولات التي صاحبت الحجر الصحي قد فرضت الانتقال الى مجتمع يؤمن بالخطر والعودة الى نقطة الثقافة–الصفر والانغلاق على الذات والانانية والصراع، أو ما سميناه بمجتمع الجائحة la société pandémique . (Jehouani, 2020 : 157)

كما نعتقد أن التعامل العنيف لبعض رجال السلطة مع خارقي الحجر الصحي، والتي تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي، قوت صورة المسكن كملجأ للاحتماء من خطر الوباء وشطط السلطة أيضا. فغالبا ما كانت تنتهي مطاردة رجال السلطة وتتوقف بمجرد نجاح خارق الحجر في ولوج مسكنه. أكدت لنا المقابلات التي أجريناها مع الشباب القاطنين في "الأحياء الشعبية ضرورة الحفاظ على مسافة قصيرة بين المسكن والحي لتسهيل عملية الفرار من دوريات السلطة، لذا شكلت "عتبة" المسكن أهم جغرافية يتجمع فيها الشباب "الخارقون" للحجر الصحي.

تمثُّل المسكن يختلف بشكل كبير عن أشكال عيشه. فعندما بدأنا نسأل المستجيبين عن تجربة السكن خلال الحجر الصحي، انتقلنا من قاموس الأمان والاستقرار والراحة إلى قاموس الضيق النفسي والمجالي والاكتظاظ والقلق وفقدان الحميمية. تحول المسكن من ملاذ وفضاء للراحة إلى مجالٍ للضائقة والمعاناة. الحرمان من التنقل والحجر جعل ساكنة الأحياء الفقيرة تقترب أكثر من تجربة المسكن المادية.

تحدث المستجيبون عن الفضاءات التي تفتقر إليها مساكنهم، والتي كان من الممكن أن تسهل تجربة الحجر كالشرفة والحديقة. أفق النظر في الأحياء الفقيرة محدود، سرعان ما تعترضه البناية المقابلة. بينما تتمتع ساكنة الأحياء الغنية المتوفرة على شرفات كبيرة، تعكس حظوة وامتياز مالكها، بأفق نظر حر يحده أفق بحر أو منظر طبيعي. كشفت تجربة الحجر عن إشكالية التفاوتات المجالية وأعطتها مرئية أكبر، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي مكنت من مقارنة مجالية لتجربة الحجر. فيوميات الحجر، التي كان يبثها مشاهير الفنانين والرياضيين، أظهرت جيدا البون الشاسع بين حجر سكن غير لائق وحجر سكن فاخر، حيث "الحديقة والمسبح في ضفة الأغنياء والإحباط والحسرة في ضفة المتتبع الفقير"، على حد تعبير أحد المستجيبين.

من خلال ملاحظاتنا الميدانية وقفنا على حالة الكثير من الأسر، التي تسكن غرفة وتشترك "المرحاض"[1](لا وجود لحمام في مثل هذه المساكن) مع أسر تسكن الغرف الأخرى، أما المطبخ فهو الآخر يحول إلى غرفة. إعادة تملك هذا المجال تتم من خلال تحويله إلى "ميكرو–فضاءات"، "ركن" مخصص للطبخ وآخر للنوم ومشاهدة التلفاز، ويستعمل ستار كبير لعزل "ركن" صغير لنوم الوالدين وممارساتهم الحميمية. فقط التفكير في تجربة الحجر الصحي في مثل هذه الأوضاع من الهشاشة السكنية المتقدمة جد مرهق، فماذا عن الذين فرض (أو سيعاد) عليهم الالتزام بـ "بركنهم"؟ هذا الشكل من المساكن متقدمة الهشاشة، يعطينا فكرة عن مدى إرهاق الساكنة الفقيرة في فترة الحجر الصحي وعن استحالة تحقيق التباعد الجسدي ومسافة الأمان وعزل المصابين بالعدوى وصعوبة تحقق نظافة الجسد في مسكن مكتظ يضم مرحاضا واحدا وصغيرا. من الأكيد أننا لم نعش التجربة المجالية للحجر الصحي

[1]–الاستحمام في الأحياء الشعبية يأخذ شكلين: "الغسل" و "ا التدواش" أو (لفظ مشتق من"الدوش" لتعريب الدارج للكلمة الفرنسية Douche).الفرق بين اللفظين كمي ونوعي. يتم "الغسل"، كشكل استحمام كامل ومثالي، في غالب الأحيان في الحمامات العمومية ويأخذ ساعات طويلة، تفوق ثلاث ساعات، ويتم فيها الانتقال التدريجي من ثلاثة فضاءات («البيت الساخن" ثم "الدافئ" وأخيرا "البارد") كل فضاء يقتضي شروط غسل محددة (الفرك وتقشير الجلدة وإزالة شعر الجسم). أما "التدواش" فهو طقس استحمام بسيط ويومي لا يتجاوز في غالب الأحيان نصف ساعة غايته الأساسية إزالة التعب أو رائحة العرق، يتم غالبا داخل المنزل في الأحياء الفقيرة التي تفتقر للحمام والماء الساخن، تتم عملية الاستحمام من خلال تسخين الماء فإما من خلال إبريق كبير يوضع فوق قارورة الغاز الصغيرة أو قضيب كهربائي متوهج يوضع وسط إيناء ماء كبير. ستزيد وثيرة استعمال هاتان الوسيلتان الخطيرتان لتسخين الماء، وستتفاقم خطورتهما (الاختناق والصعق) عند نقل "الغسل" إلى المنزل بعد إغلاق الحمامات العمومية بسبب حالة الطوارئ الصحية.

بنفس الطريقة، فهناك من عاش حجرا صحيا "مع الذات"، وهناك من عاش حجرا صحيا جاثما على الذات.

في المغرب هناك سياسة لحل مشكل السكن وليس لحل مشكل السكن غير اللائق. فتجمعات السكن الاجتماعي التي استجوبنا بعض ساكنتها، تطرح مشاكل لا تقل خطورة عن السكن الصفيحي، فشققها صغيرة جدا ومساحاتها تقل في بعض الأحيان عن مساحة الدار الصفيحية التي رحلوا منها، كما أنها تفتقر لفضاءات خارجية تعوض إشكالات صغر المسكن، كما هو الحال بالنسبة لدور الصفيح. كما أن الانتقال إلى السكن الاجتماعي يعني نهاية الإعفاء من تأدية واجب الماء والكهرباء وضرائب السكن والنظافة. وينضاف إلى كل هذا فقدانهم لشبكة العلاقات العائلية والجوارية أو ما يسميه عبد الرحمان رشيق "الرابط الاجتماعي الساخن" (Rachik, 2017 :245) .

تبين لنا من خلال ملاحظاتنا الميدانية في تجمعات السكن الاجتماعي، أن سياسة إعادة إسكان الأحياء الصفيحية تعيد إنتاج معضلة السكن غير اللائق[1] في أشكال جديدة، كتقسيم المنزل إلى "غرف منازل" أو "استيلاء " أحد الشباب على ركن من سطح عمارة وبناء كوخ صفيحي للاستقلال عن عائلته أو تربية الحمام أو الأرانب أو الدواجن والكلاب. وهناك من يتخذ ممرات العمارة لتخزين بضاعته، وآخرون اتخذوا من المساحات الخضراء المشتركة فضاء لنشر غسيلهم وحضائر لدوابهم، أما شوارع هذه التجمعات السكنية فيتم إغلاقها وتحويلها إلى "جوطيات"(أسواق قرب عشوائية). كل هذه الممارسات، نعتبرها ردة فعل على نقل قسري تعسفي، لا تحترم حاجات ساكنة هذه الأحياء، تتمخض عنها الكثير من أشكال التلوث البيئي والسمعي والبصري والروائح الكريهة والقوارض، وتجعل الساكنة مرة أخرى عرضة للكثير من الأمراض المزمنة، وتقوي من خطورة انتشار الوباء.

[1] – يخفي مصطلحي "السكن غير اللائق" و "السكن غير اللائق «حقائق متعددة ومتباينة، يجد المتخصصون في المسألة الحضرية في المغرب صعوبة في تحديد معنى السكن اللائق ومن تم تمييزه عن السكن غبير اللائق. في المغرب مسألة السكن غير اللائق مرتبطة بشكل كبير بدور الصفيح وساكنته، مع العلم أن الكثير من الأشكال السكنية المصنوعة من الصلب لا تتوفر فيه شروط "لسكن اللائق".

رابعًا: من الهشاشة السكنية المتقدمة إلى الهشاشة الصحية المتقدمة

لا زالت الأزمة الصحية الحالية، تكشف لنا باستمرار كيف أن عالمنا تخترقه الكثير من أشكال التفاوت. من المستحيل في الظروف السكنية المتدهورة الالتزام بالحجر، حتى في حالة الإصابة بالفيروس. هذه الوضعية المجالية غير المتكافئة من الأكيد أنها ساهمت في انتشار العدوى في كثير من الأحياء الهامشية.

أ-الهشاشة السكنية المتقدمة الطريق الملكي نحو العدوى المميتة.: ما دامت ساكنة الأحياء الفقيرة هي من توجد في الصفوف الأمامية لمواجهة الفيروس التاجي؛ كعمال النظافة وحراس الأمن الخاص والمساعدين الطبيين، من الطبيعي أن تكون الأكثر عرضة للإصابة، وبالتالي للموت[1]. مع العلم أن الوضع السوسيو-مجالي والصحي يجعل منهم لقمة صائغة أمام الجائحة. هذا وتطرح "فرنسواز فيرجي " في مؤلفها "نسائية مناهضة للكولونيالية" سؤال: "من ينظف العالم؟" هذا السؤال المهم، يمكننا تكييفه مع زمن الجائحة وتعويضه بسؤال: "من يعقم العالم اليوم؟". إن الرأسمالية اقتصاد منتج للنفايات (Vergès, 2019 :117)، وكذلك للأمراض والجوائح، التي تزيد من أعداد الفئات الهشة، الممتهنة لأعمال النظافة والرعاية. تصنع تجارة النظافة والرعاية ما تسميه "روت ويلسون غليمور" "هشاشة مؤدية إلى الموت"(Gilmore, 2007) ، أو ما تسميه "فرنسواز فيرجي" بـ"ذبول الجسد" (Vergès, 2019 :116) l'usure des corps. يرتبط ذبول الجسد بنسونة مهن الرعاية والتنظيف وباقتصاد يميز بين الأجساد، فهناك أجساد لها الحق في الصحة الجيدة والراحة، وأجساد غير ذات قيمة، ليس لها الحق في الراحة، بل يفرض عليها التعب والشقاء. تكمن خطورة التنظيف في الأمراض العضلية والمخاطر الكيماوية، المرتبطة بمواد التنظيف المستعملة، إلى جانب العنف والتحرش السائدين في هذا المجال(Ibid, : 118). وقد تفاقمت هذه المخاطر مع الجائحة، التي جعلت الكثير من المقهورين في مواجهة مباشرة مع الفيروس، فهم من يعقمون وينظفون ويسهرون على قياس حرارة الزبائن والمرتفقين ويرعون المصابين بالعدوى.

[1]-تؤكد الكثير من الدراسات الإحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية أن السود والفقراء هم الأكثر إصابة بعدوى الفيروس التاجي وتسجل في صفوفهم أعلى نسب الوفيات إثر مضاعفات "كوفيد 19". للمزيد من التفصيل ينظر:

Grace A. Noppert, -"*COVID-19 is hitting black and poor communities the hardest, underscoring lines in fault access and care for those on margins*", The conversation, Consulté le 9/04/ 2020 sur: https://bit.ly/39iRq9t.

حكى لنا أحد المستجيبين عن قصة أمه، عاملة النظافة في إدارة عمومية، التي تحولت إحدى مصالحها إلى بؤرة عدوى. وفي الوقت الذي استفاد فيه كل موظفي هذه المصالح من "اختبار كوفيد 19"، تم إقصاء منظفات الإدارة وحراس الأمن، بدعوى أنهم في إطار التدبير المفوض للتنظيف والأمن، وعليه يتعين على الشركات التي يتبعون إليها التكفل بمصاريف الاختبار.

عانت ساكنة الأحياء الفقيرة خلال الحجر الصحي صعوبة الولوج إلى المؤسسات الصحية، التي حدَّت أو توقفت في فترة الحجر الصحي عن استقبال الأشخاص، الذين يعانون من الأمراض المزمنة. وهذا ما ستؤكده إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط في تقريرها حول الآثار الاجتماعية للجائحة (أنظر المحور الثالث "الولوج للخدمة الصحية")[1]. كما أن سكنهم غير اللائق يتسبب لهم في أمراض مزمنة، كالحساسية والربو وأمراض المفاصل. انطلقت الجائحة من أعلى الهرم الاجتماعي، عندما ارتبطت بداية انتشارها بالطبقة الميسورة، القادرة على السفر والتنقل خارج الوطن، وانتهى بها الأمر إلى قاعدته، بعدما تفشت وتفاقمت حدتها بين الساكنة الفقيرة، التي يبدو لها التوقف عن العمل والجوع أخطر من المرض والموت، "الجوع هو كورونا الحقيقية"، كما صرح لنا أحد المستجيبين.

ب-الاجراءات الاحترازية كامتياز سوسيو-مجالي: هناك أيضا تفاوتات طبقية عميقة في ولوج ما يسمى "الإجراءات الاحترازية"، كالتباعد الاجتماعي وغسل اليدين وارتداء الكمامة. تعيش الطبقات الفقيرة في مواجهة دائمة لأخطار الاكتظاظ في مساكنها وطرق تنقلها وتبضعها وعملها ودراستها. كما أن تكاليف شراء الكمامات ومواد التنظيف والتعقيم، كفيلة بإثقال كاهل القدرة الشرائية الضعيفة مسبقا. أخذت "الإجراءات الاحترازية" التي تشدد السلطة على احترامها شكل امتياز اجتماعي، استفادت منه الطبقات الميسورة وحرمت منه الطبقات الهشة.

في مذكرة أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط، بعنوان "مقاربة جيو-ديمغرافية للمخاطر الرئيسية للتعرض لانتقال فيروس كورونا"، هناك تأكيد على أن المُدن القديمة والسكن الاقتصادي والاجتماعي ودور الصفيح في المغرب، تعتبر مجالات ذات مستوى مرتفع من الخطر، فيما يخص انتقال عدوى كوفيد 19 بعد رفع الحَجر الصحي. كما تؤكد إحصاءات وزارة الصحة اليومية أن أكبر عدد من الإصابات تسجل

[1]-المندوبية السامية للتخطيط، "العلاقات الاجتماعية في ظل كوفيد 19" المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، للاطلاع على النسخة الكاملة للدراسة: https://bit.ly/3p6GfHR.

بالمدن، التي تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وتمركز الأنشطة الصناعية (الدار البيضاء ب14,5%، وفاس ب13%، وطنجة 12.5%، وسلا ومكناس ب 10% لكل واحدة، والرباط بما يناهز 9.3%، ومراكش ب9%). ربطت المندوبية، بين خطر الإصابة والمناطق التي يعيش فيها السكان في منازل مكتظة. يعتبر المسكن مكتظاً بالنسبة للمندوبية، ذلك الذي يقطن به ثلاثة أشخاص في كل غرفة، ما يعني أن ما يقارب 1,05 ملايين أسرة مغربية معنية بهذا الوضع، أي ما يمثل 12.5% من مجموع الساكنة. نفس الطرح انتهى إليه السوسيولوجي الفرنسي "يانكل فيجلكاو" عندما تناول قضية "الهشاشة السكنية "، وخاصة الاكتظاظ وتأثيرها على انتشار ونقل الأمراض المعدية وخاصة السل–113 : Fijalkow, 1998) (127. هناك أيضا دراسة مهمة للباحثين "فرنسوا تغليوني" و"جون سبستيان ديك" بالهند، فسرت سرعة انتقال مرض شيكونغونيا Chikungnnya في الجنوب الغربي للمحيط الهندي، وأظهرت نتائجها أن 48% من الأحياء الأكثر عرضة للمخاطر الصحية، هي تلك التي تتوفر على مساكن تعود إلى ما قبل 1981، و20% من المساكن التي تتوفر على غرفة أو غرفتين، و17% من المساكن التي تشهد كثافة سكانية عالية. لذا تلعب محددات مستوى التنمية البشرية والتحضر وكثافة السكان ومستوى تهوية المجالات السكنية، دورا حاسما في انتشار الأمراض. ويؤكد الباحثان أن المجالات التي يضعف فيها التباعد الاجتماعي هي المجالات الأنسب لانتشار الأمراض(Taglioni & Dehecq, 2009). إذن العامل السوسيو–مجالي محدد أساسي لانتشار الأمراض المعدية.

الفئات الاجتماعية القاطنة بالأحياء الشعبية الفقيرة تجد صعوبة في الالتزام بسياسة الحجر الصحي، كما أن طبيعة سكنها لا تسمح بتطبيق إجراء العزل المنزلي الطوعي للمصابين بالفيروس في حالة ارتفاع الإصابات الحرجة وانهيار المؤسسة الاستشفائية. الفئات الفقيرة هي اليوم أكثر عرضة للإصابة والموت: أولا، لأنها في الصفوف الأمامية (عاملو وعاملات النظافة ومهن الرعاية وحراس الأمن). ثانيا لتواجدهم المستمر في فضاءات الاكتظاظ (وسائل النقل العمومية والسكن غير اللائق والمتاجر الكبرى). ثالثا، بسبب نمط عيشهم وتغذيتهم، وصعوبة الولوج إلى علاج ذي جودة. كل هذا يجعلهم الفئة الأضعف اجتماعيا وصحيا في مواجهة الفيروس التاجي. بسبب فقر أسر الأحياء الصفيحية، يصعب الولوج إلى خدمات القطاع الخاص؛ أما الخدمات العمومية، فعلى الرغم من توفرها، الذي يختلف كمّيًا ونوعيًا من منطقةٍ إلى أخرى، فإنها تكون موضوع تدهورٍ بسبب ما تسميه إيفا فان كيمبن عامل "الازدحام Crowding" (Kempe, 2002 : 240–257). فعندما نكون أمام عددٍ كبير من الناس، الذين يعانون

المشكلات نفسها، ويستخدمون الخدمات العمومية ذاتها، فجودة هذه الخدمات تتدهور بسرعةٍ في غياب موارد مالية كافية لتخصيصها أو إصلاحها أو استبدالها بأخرى جديدة.

الخاتمة:

خلاصة القول، الحجر الصحي ليس فقط إجراء للوقاية من الإصابة من خطر الوباء، بل تجربة وجودية قاسية، خاصة بالنسبة للطبقات الهشة، التي تعيش في مجالات هامشية. أن تعيش في وضعية سكن غير لائق، فذاك ما يضاعف من المشاكل المرتبطة بمسكن الحجر. فهو أصلا مصدر معاناة بسبب ضيق مساحته وكثافته وغياب الفضاءات الخارجية، حتى عندما نقضي معظم أوقات اليوم خارج المنزل. أما في حالة الحجر، يعيش الأشخاص وأقرباؤهم في مثل هذه المساكن سجناء، فيما سماه أحد المستجيبين "الأقفاص"، ما يعرضهم لمخاطر نفسية وجسدية واجتماعية. سينتقل العمل والدراسة مع الحجر الصحي إلى المسكن، ما يفرض إعادة تنظيمه وتحديدا للأدوار التي تلعبها غرفه، لكن مساحة المسكن الضيقة تجعل من إعادة تهيئته إكراها كبيرا.

المسكن الاجتماعي صغير المساحة، لا تعطي هندسته أهمية لبعض الفضاءات، التي تبدو في سياق الجائحة مهمة، كالمرافق الصحية والمطبخ، التي من الممكن أن تلعب دورا في سياسة التباعد الجسدي والنظافة والعزل الطوعي للمصابين بالعدوى، كما يمكن للشرفات والمساحات الخضراء الخارجية، أن تحد من الأثر النفسي السلبي للحجر.

الكثير من الفضاءات كغرفة استقبال الضيوف (الصالة). تمت إعادة توظيفها أو رفع أثاثها لمنح المسكن مساحة أكبر وتمكين الأطفال من فضاء للعب. لذا يجب تحرير المسكن المغربي من الاستنساخ المجالي السائد في العمارة المغربية. من الصعب إسقاط هندسة مسكن الطبقات الميسورة على مساكن الطبقات الفقيرة، كالسكن الاجتماعي. فنحن نلاحظ دائما نفس الهندسة غرفتان وغرفة استقبال الضيوف، بالإضافة إلى المطبخ والمرافق الصحية. هذه الهندسة تسمح فقط بالأكل والنوم ومشاهدة التلفاز والاستقبال الناذر للزوار، وتعيق ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية. أما إجراءات التباعد الجسدي، فقد كشفت عيوب مداخل العمارات الصغيرة والأروقة الضيقة، الذي لا يسمح بمرور الجيران من دون أن يلمس بعضهم البعض الآخر أو تبادل بعض الكلمات من مسافة أمان كافية. في مقال حديث موسوم به

"كورونا فيروس أو العودة إلى الوضع العادي"[1]، سيؤكد المهندس المعماري "فيليب رام" أن سيطرة الإنسان على البيئة والجسد مسألة حديثة جدا لا يتجاوز عمرها 50 سنة، فتاريخ الإنسانية قبل اختراع المضادات الحيوية واللقاح تاريخ جوع وبرد ومرض، لذا فسلاحه الوحيد أمام الأوبئة كان هو التخطيط المعماري. لقد بنيت المدن الأوروبية على هاجس كبح انتشار الأوبئة من خلال التركيز على التهوية لكبح انتقال الفيروس عبر الهواء. عندما كانت الدول غير قادرة على مواجهة الأوبئة[2]، كان المهندسون ينصحون بالقضاء على الأحياء المكتظة لتفادي انتشار الأوبئة. عجز الإنسان عن إيجاد علاج فعال للفيروس التاجي هو عودة للوضع العادي بالنسبة لهذا المهندس السويسري، لذا أعاد الحجر الصحي الإنسانية إلى الاهتمام بالمدينة وهندستها، التي أفرطت في الاهتمام بالثقافي والمعاني المجردة لمعمارها، وتجاهلت التحديات الطبيعية، التي يجسدها الاحتباس الحراري والفيروس التاجي اليوم. لذا فهو يدعو إلى ضرورة العودة إلى هندسة واقعية وفعالة ضد التحديات البيئية والصحية القادمة.

يستدعي فهم وتفسير الهشاشة السكنية في ظل هذه الحالة الوبائية، أيضا الاهتمام بتعاطي السلطة مع هذا المستجد الصحي ذي الأبعاد السوسيو–مجالية المهمة. فمن الملاحظ أن هناك ربطا بين تفشي الوباء وساكنة الأحياء الفقيرة الموصومة بجهل طرق السكن الجيد، ولطالما اعتبر الفقراء والأقليات فئات اجتماعية ناقلة للأوبئة، ما يستلزم تربيتها ومرافقتها ومراقبتها. بالنسبة لـ"فوكو"، تمثل المدينة المنكوبة، التي ينتشر فيها وباء الطاعون فرصة سانحة لبسط هيمنة السلطة. فإذا كان حلم الفلاسفة بحالة الطبيعة غايته تحقق احترام القانون، فحلم رجال السلطة بانتشار وباء الطاعون هدفه تحقق الهيمنة الشاملة على الناس (فوكو، 1990: 209). الرفع من مراقبة هذه الأحياء الشعبية قد يزيد من الممارسات التمييزية في حق ساكنتها، والرفع من شدة الاحتقان بين السلطة وشباب هذه الأحياء. سبق للفيلسوف الإيطالي "أغمبن" أن تحدث عن الاضطهاد الذي يظهر في حالات الأزمات (Sacer, 2016). تستغل بنيات

[1]–Philippe Rahm, "*Coronavirus ou le retour à la normale*", AOC –Media, Consulté Le 20-12-2020, sur https://bit.ly/3ndkvlh.

[2]– يؤكد عبد الرحمان رشيق انشغال المعمر الفرنسي بمسألة الصحة العامة وشروط النظافة، هذا الاهتمام كان يغذيه الخوف من الساكنة المحلية ومن الأمراض المعدية، التي قد تنقلها. وهي الفكرة التي كانت سببا في عزل المدن الجديدة الأوروبية عن باقي النسيج الحضري القديم. أقدمت السلطات الاستعمارية منذ 1913، بعد انتشار "التفويض" بالدار البيضاء وهجرة القرويين وانتقال الأوروبيين إليها على هدم دور الصفيح، وتزويد مناطق كبيرة بشبكة التطهير وإعداد مخطط التعمير وهدم ثلاثة أحياء للسكن غير اللائق بدرب غلف سنة 1920القريبة من مساكن الأوروبيين: (Rachik, 2000 : 28-29)

السلطة الأزمات وتوظفها في شرعنة سيطرة شاملة. يؤكد "ستانلي كوهن"، أن ارتفاع نسبة «الهلع الأخلاقي" في فترة الأزمات، يقود إلى البحث عن كبش الضحية، قد يكون حدثا أو شخصا أو مجموعة من الأشخاص الذين يتم تحديدهم كخطر محدق بقيم ومصالح المجتمع(Cohen, 1973). لذا فتوصيم ساكنة الأحياء الفقيرة بعدم احترام الحجر الصحي يجسد بقوة ظاهرة الهلع الأخلاقي، ويجعل منها كبش فداء هذه الأزمة الصحية. عمقت جائحة كوفيد من الصراع بين الساكنة والسلطة، لكن فيما يتعلق بساكنة الهوامش فقد كان الصراع في كثير من الأحيان مضمرا، وأخذ شكل ما سميناه في إحدى دراساتنا بالصراعية المضمرة.

اللحظة التي نعيشها اليوم ثمينة، لأنها تكشف لنا مدى تعقد الوضع، الذي أصبح فيه وجودنا مهددا، بسبب عدم القدرة على المشاركة في حياة المدينة وممارسة حقنا فيها خوفا من خطر انتشار الفيروس التاجي.

كل ما سبق يفسر اهتمامنا بالحجر الصحي والسكن. بعد مرور الأزمة ستمكننا نتائج هذه الدراسة من مساءلة العوامل التي تجعل من وجودنا هشا، والتي تعتبر الجائحة ومجال السكن إحدى أبعادها الأساسية. كما ستمكننا من إبداع الفضاءات والاستراتيجيات المجالية، التي يجب إحداثها للتخفيف من وطأة الحجر الصحي والسماح للأشخاص بالتواصل ولقاء الجيران والمشاركة في الحياة الحضرية حتى في الحالات التي يجب فيها احترام التباعد.

الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط عهد بايدن انموذجا

The American strategy towards the Middle East, The Biden era as a model

د. نور عبدالاله عجرش[1]

Dr. Noor Abdulelah

الملخص

جاءت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن Joe Biden لملىء الفراغ الذي احدثته الإدارة الأمريكية السابقة بهدف خلق مساحة استراتيجية مشتركة مع دول المنطقة وأوضحت الولايات المتحدة الامريكية التزامها بذلك باعتبارها نقطة ارتكاز محورية تقود إلى بناء استراتيجية تبرز في طياتها مبادئ عدة ذات أبعاد مثالية وتوثيق علاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين ورفع مستوى الالتزام الأمريكي بشكل أساس لإثبات دورها والتكيف مع المتغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والتركيز على آليات فاعلة لتجاوز القصور في مواجهة التحولات التي افرزتها ممارسات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وفي ضوء هذه التوجهات الجديدة أدركت الولايات المتحدة أن ثمه ضرورة ملحه وحيوية لأجل استراتيجية أمريكية أكثر براغماتية يجعلها مقروءة ومفهومة تتجاوز الالتزام الصارم بإطارٍ نظريٍ أحادي على النحو الذي يمكنها من فرض قواعد ومعايير تراها مناسبة لمصالحها ويراد بها تجسيدا للفكر الليبرالي، وهكذا تؤمن الإدارة الأمريكية الجديدة بأن البراغماتية التي تتبناها في استراتيجيتها ينبغي أن تجد طريقها العملي برؤية العالم الواقعي على نحو أوضح والعمل فيه بشكلٍ أكثر فعالية، واتساقاً مع ما تقدم وبسبب تطور هذه الأحداث أثرت هذه المدخلات الجديدة على التوجهات الاستراتيجية الأمريكية على نحو مترابط تجاه المتغيرات ذات الصلة بالنفوذ في منطقة الشرق الأوسط نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق والغرب.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الامريكية ، الشرق الاوسط ، الرئيس بايدن

Abstract:

The Middle East region is of great importance and high priority among the priorities of the strategy makers of, the USA and the source of this importance

[1] مدرس دكتور _ كلية العلوم السياسية_ جامعة النهرين

and interest is the political, strategic, geographical, and economic importance of the region. The largest oil reserves in the world, In addition to the region's geostrategic location and its view of the warm waters and its connection to the continents of the world, in addition to the cultural and civilizational heritage that characterizes its residents, all these advantages are a motive for the major powers to compete for control of the region, especially the USA, and there is no doubt that the Middle East is witnessing a development in the scene , The strategy is reflected in the changes in the regional and international environment, and the resulting changes in the political landscape of the region. In this regard, the recent period has witnessed a shift in the levels of interaction of the American strategy towards regional events and conflicts in the Middle East, which is based on adopting the language of multi-directional diplomacy as a strategic tool to confront developments in the region's conditions and balance the pressures resulting in the formulation of strategic options that aim to enhance its capabilities and raise levels Deterrence to serve its vital goals and interests.

Keywords: US strategy, Middle East, President Biden

المقدمة

تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة وأولوية متقدمة ضمن أولويات صناع الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، ومورد هذه الأهمية والاهتمام ما تتوافر عليه المنطقة من أهمية سياسية، استراتيجية، جغرافية، واقتصادية، فالمزايا التي تتمتع بها هذه المنطقة من العالم بما تحتويه من موارد للطاقة إذ توجد فيها اكبر الاحتياطات النفطية على مستوى العالم، إضافة إلى موقع المنطقة الجيوستراتيجي وإطلالتها على المياه الدافئة وربطها بقارات العالم إضافة للإرث الثقافي والحضاري الذي يميز سكانه كل تلك

المزايا مثل دافعاً للقوى الكبرى للتنافس على السيطرة على المنطقة ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، و مما لاشك فيه أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تطوراً في المشهد الاستراتيجي تعكسه المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، وما نتج عنها من تغييرات في المشهد السياسي للمنطقة.

وفي هذا الصدد شهدت الفترة الأخيرة تحولاً في مستويات تفاعل الاستراتيجية الأمريكية حيال الأحداث والنزاعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تقوم على اعتماد لغة الدبلوماسية متعددة الاتجاهات كأداة استراتيجية لمواجهة التطورات في أوضاع المنطقة وموازنة الضغوط الناجمة في صياغة الخيارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز قدراتها ورفع مستويات الردع بما يخدم أهدافها ومصالحها الحيوية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في موضوع الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من معرفة الأهمية التي تحتلها المنطقة في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق مشروعها في الهيمنة على العالم، والتفرد في اتخاذ القرارات الدولية كوضع دائم.

اشكالية البحث: تنبثق اشكالية البحث من تساؤل جوهري مفاده هل ان الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ثابتة ام متغيرة في ظل الظروف الاقليمية والدولية وذلك من خلال الاجابة على عدة تساؤلات:

1- ماهي الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط في عهد بايدن؟

2- ماهي متغيرات البيئة الاقليمية واثرها على الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط؟

3- ماهي متغيرات البيئة الدولية واثرها على الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط؟

فرضية الدراسة : تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها كلما زادت توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الاوسط وأصبحت تشكل حيزاً مهماً لإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية تجاه التطورات في منطقة الشرق الأوسط هذا ما يسهم في تطوير موقف الولايات المتحدة لأداء دور رئيسي وقوي بشأن كيفية ردع التحديات ومواجهتها.

منهجية البحث: طبيعة الدراسة تطلبت استخدام اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي كالمنهج الوصفي والتأريخي وهذا ما بدا واضحا في في البحث عن الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط في عهد بايدن وايضا المنهج التحليلي في البحث عن المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها على الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط.

أولاً_: الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط في عهد بايدن

تمتاز منطقة الشرق الأوسط باهمية كبيرة في حسابات الكثير من دول العالم وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الأمريكية الحيوية التي لايمكن الاستغناء عنها بل أن الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد لاستخدام قوتها العسكرية في حال تعرض أي من مصالحها في الشرق الأوسط للتهديد، ان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط بدأ منذ أوائل القرن العشرين وبذلك تغيرت النظرة لمنطقة الشرق الأوسط كونها تتمتع بالكثيرمن مصادر الموارد الطبيعية من ناحية والحصول على مناطق نفوذ جديدة بعد انحسار النفوذ الأوروبي من ناحية أخرى، لتصبح ساحة تنافس وتنازع بين القوى الفاعلة الإقليمية والدولية، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهذا كان للصراع السوفيتي الأمريكي دور كبيراً في إعطاء المنطقة أهمية استراتيجية، وما زالت تعطي المنطقة أهمية رئيسة للولايات المتحدة الى يومنا هذا[1].

تمثلت الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط في عهد بايدن من خلال خبرته الطويلة في لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، ومنصبه كنائب للرئيس والذي مكنه من الاقتراب من قضايا المنطقة وهذا ما ساعد في تشكيل موقع الشرق الأوسط ضمن مناطق اهتمام الإدارة الجديدة، أن الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط لا تنوي التورط عسكرياً في المنطقة بالمقابل فإن هذه الإدارة ليست مع الانسحاب الأمريكي منها والأرجح هو أن إدارة الرئيس بايدن ستحافظ على مستوى مناسب من الوجود العسكري في الشرق الاوسط، وإن كانت تتمنى ألا تضطر لاستخدامه بالمقابل فإن إدارة بايدن تنوي الاعتماد بشكل مكثف على الدبلوماسية والعمل مع حلفائها الإقليميين، آملة أن توليفة الوجود العسكري المحدود والدبلوماسية النشطة والعمل مع الحلفاء ستكون كافية لتحقيق الأهداف الأمريكية[2].

ان أهم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في برنامج ايران النووي والذي يزعزع الاستقرار في المنطقة وكذلك تأمين إسرائيل وتعزيز السلام بين العرب وإسرائيل، وإنهاء الحروب في اليمن وليبيا، وتعزيز وضع حقوق الإنسان.

---

[1] ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق:تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2015، ص 34.

[2] إميل بوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس عمي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص13.

1- البرنامج النووي الايراني

الاتفاق مع إيران بخصوص برنامجها النووي هو أكثر نقاط سياسة بايدن الشرق أوسطية وضوحاً، وهو الأولوية الأهم لهذه الإدارة في المنطقة فمنع إيران من امتلاك سلاح نووي هو جزء من سياسة الولايات المتحدة لمنع الانتشار النووي في العالم وترى الولايات المتحدة أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيطلق سباقاً للتسلح النووي في المنطقة كما أنه سيزيد من احتمالات نشوب صراع مسلح بين قوى إقليمية رئيسية وذلك في إطار إصرار قوى إقليمية منافسة لإيران على منع الأخيرة من التحول إلى قوة نووية، حتى لو استلزم ذلك شن الحرب ضدها، تضمنت الاستراتيجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني تغييراً في إطار المفاوضات، من خلال طرح إشراك دول خليجية وإسرائيل في المفاوضات، بشكل مباشر أو غير مباشر هذا من جانب اما على الجانب الآخر شركاء الولايات المتحدة في التفاوض حول الاتفاق النووي، خاصة الثلاثي الأوروبي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، فالولايات المتحدة تعلق آمالاً كبيرة على استعادة تماسك التحالف الغربي، ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الدول تشاركها رغبتها في التفاوض على عناصر جديدة لم تكن مشمولة بالاتفاق السابق أم لا[1].

2- الحرب في اليمن

عبر ممثلو إدارة الرئيس بايدن عن موقف معارض لاستمرار الحرب في اليمن وذلك بسبب التكلفة الإنسانية التي تراها الإدارة كبيرة جداً ويقر ممثلو الإدارة بمسئولية الحوثيين عن الأزمة اليمنية فقد بدأت الأزمة عندما انقلبوا على حكومة شرعية لكنهم مع ذلك يعطون الأولوية لإنهاء الحرب بغض النظر عن المتسبب فيها، ولتأتي بعد ذلك مسألة طبيعة التسوية السياسية التي سيتم إيقاف الحرب بموجبها، فالولايات المتحدة ليست طرفاً في حرب اليمن وهى بالتالي لا تستطيع إيقاف الحرب وفقاً لإرادتها المنفردة لكنها تنوي التوقف عن تقديم الدعم لهذه الحرب والأرجح أن تؤدي الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتخفيف حدة العنف في اليمن إلا أنها لا تضمن التوصل لاتفاق سلام نهائي بسبب تباعد مواقف الأطراف[2].

---

[1] مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخميج العربي التحديات الداخلية والخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص11.

[2] رعد قاسم صالح العزاوي، القوى الإقميمية الشرق أوسطية ودورها في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمحاربة الارهاب لعام 2014، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 51، بغداد، 2015، ص22.

3- حقوق الإنسان ان الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط لا تنوي التخلي عن إثارة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان غير أن هناك الكثير من الإشارات على أن إدارة الرئيس الامريكي بايدن لا تنوي تحويل قضايا حقوق الإنسان إلى نقطة افتراق بينها وبين حكومات في المنطقة فالإدارة الجديدة لن تستطيع تجاهل الانتهاكات الجسيمة التي قد تحدث لكنها تبدو مستعدة لتفهم أو احتمال فرض بعض القيود غير المبالغ فيها[1].

4- التعاون مع دول الشرق الاوسط

الوجه الآخر لتجنب سياسة تغيير الأنظمة هو الاتجاه لتطوير علاقات التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، فهذه الإدارة مهتمة بكسب الحلفاء والعمل بالتعاون معهم بقدر الإمكان غير أن هذه العلاقة لن تكون سهلة طوال الوقت، والسبب في ذلك هو الضغوط القادمة من الجناح اليساري صاحب النفوذ المتزايد في الحزب الديمقراطي، والذي بدأ في ممارسة الضغوط لدفع إدارة بايدن لتبني مواقف متشددة ضد الحكومات التي لا تتفق مع نموذجهم للديمقراطية وحقوق الإنسان لهذا فإن إدارة بايدن ستحاول الجمع بين المتناقضات الناتجة عن ضرورات إرضاء المطالب الديمقراطية والحقوقية الداخلية، وضرورات العمل مع الحلفاء الإقليميين[2].

ثانياً : المتغيرات الاقليمية واثرها على الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط

أن التغيرات التي تحصل في البيئة الدولية سواء أكانت في محيطها الإقليمي أم محيطها العالمي ليست بمنعزل عن علاقات الدول فيما بينها، فهي تؤثر في مسار تلك العلاقات على النحو الذي يمكن أن يحدث تعاون أو صراع من جراء تلك التغيرات، وان الوضع الدولي، وما يشهده من تطورات وأحداث على المستويين الإقليمي والدولي قد غير في الكثير من الترتيبات التي كانت سائدة في السابق، وجعلت بعض الدول تتقارب أتجاه قضية معينة وتتنافر وتتعارض مع قضايا أخرى، كما أفرزت البيئة الدولية جملة من المتغيرات المهمة على الساحة الدولية التي إنعكست بصورة طبيعية على نمط العلاقات الدولية السائدة،

[1] عبد المنعم محمد عدلي، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية : دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل،المكتب العربي للمعارف، بيروت ،2015، ص 47.

[2] أحمد بن علي الميموني ، الموقف الأمريكي الجديد تجاه الشرق الأوسط .. وضبابية المقاربات، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2021/3/4، في 2021/3/15 –https://rasanah iiis.org

مما جعلها تترك تأثيراً واضحاً في استراتيجيتها السائدة تجاه الدول، هذا يقودنا الى تناول متغيرين اقليمين مهمين في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط هما العراق وايران[1].

اولا : العراق

شكَّل العراق أحد بنود الأجندة الغائبة عن سباق الانتخابات الأمريكية هذا العام، وذلك على عكس الانتخابات السابقة التي كان فيها، وتحديداً منذ عام 2003والذي كان حاضراً بقوة في المناظرات الرئاسية، أو حتى في تصريحات المرشحين، ويمكن إرجاع هذا الغياب إلى أن العراق قد يمثل قضية سياسة خارجية ثانوية بالنسبة للولايات المتحدة في المرحلة المقبلة، وأن شؤون الشرق الأوسط الأخرى بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني والصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، تُمثِّل مخاوف أكثر إلحاحاً، وهو ما يطرح تساؤلاً حول مدى أهمية العراق بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن، و طبيعة النهج الذي سيتعامل به الرئيس بايدن مع العراق وخياراته المستقبلية، ان الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق تمثلت بإعادة هيكلية لتلك الاستراتيجية عبر تقديم الحلول السياسية على العسكرية من خلال قضايا مهمة للولايات المتحدة الامريكية في العراق والتي ستجعل الرئيس بايدن مضطراً للتعامل معها، لما لها من تداعيات استراتيجية على السياسة الأمريكية في العراق[2]، ومن أبرزها:

1–مكافحة الإرهاب ومعضلة الأمن في العراق

على الرغم من تحجيم تنظيم داعش عسكرياً، واستعادة السيطرة على أغلب المناطق التي كان يسيطر عليها في مناطق شمال وغرب العراق، إلا أن تصاعد الهجمات المتكررة التي يقوم بها التنظيم في الوقت الحالي، يشير إلى أن هناك المزيد الذي ينبغي على الولايات المتحدة الامريكية أن تفعله في العراق في الفترة المقبلة وقد يكون هناك توجُّه في السياسة التي تتعاطى بها الولايات المتحدة مع تصاعد تهديدات تنظيم داعش نحو إعطاء العديد من القوى العسكرية والحلفاء المحليين أدواراً أكثر فاعلية في مواجهة التنظيم، مع اكتفاء الولايات المتحدة بتقديم الدعم الاستخباري واللوجستي، وهو توجُّه استراتيجي أمريكي عام في العراق[3].

1أحمد بن علي الميموني، الموقف الأمريكي الجديد تجاه الشرق الأوسط .. وضبابية المقاربات، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2021/3/4، في https://rasanah–iiis.org

[2]فراس عباس هاشم، الواقعية الترامبية وتمثلاتها في تشكيل الشرق الأوسط بمنظورات إسرائيلية، مجلة النهرين ،العدد 8، 2019، ص4.

[3]جدعون روزي، سياسة خارجية للبراغماتيين: كيف يمكن لبايدن أن يتعلم من التاريخ في الوقت الراهن، ترجمة جلال خشيب ، البوصلة الجيوبوليتيكية، العدد65، 2021، ص4.

2- مسارات التعامل مع إيران وحلفائها

دخلت العلاقات الأمريكية-الإيرانية في العراق منعطفاً خطيراً بعد مقتل سليماني، عبر اعتماد سياسات الفعل ورد الفعل، والتي ترافقت معها سياسات الضغط الأقصى الأمريكية في مقابل سعي إيران لاستثمار الساحة العراقية للإفلات من العقوبات الأمريكية، وتوسيع نفوذها الأمني، وإنشاء طريق عبور أمني واضح من إيران إلى سوريا، وسيكون على إدارة الرئيس بايدن إجراء مراجعة مفصلة بشأن كيفية منع إعادة انخراط إيران وحلفائها بسياسات تصعيدية في العراق، كما ستكون إيران مترددة في اتخاذ أي إجراء قد يعرقل رغبة الولايات المتحدة الامريكية في العودة إلى الاتفاق النووي، فمن المتوقع ألَّا ينظر بايدن للعراق بمعزل عن إيران، ولذلك فإن تهدئة الأوضاع مع إيران سيساهم بإنجاح مهمة بايدن في العراق، وتقليل فرص الفوضى التي يقوم بها حلفاءايران أيضاً[1].

3- الحوار الاستراتيجي الأمريكي-العراقي

منذ الانسحاب الأمريكي من العراق في 2011، وطبقاً للاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق بشأن انسحاب القوات الأمريكية وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه، واتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون المبرمتين بين البلدين في 2008 ركزت الاستراتيجية الأمريكية في العراق على التعاطي مع قضايا ترتبط بالأمن العراقي والأمن الإقليمي الأوسع متمثلة بمواجهة تنظيم القاعدة ثم خلَفه تنظيم داعش، ومواجهة إيران، وبدأت جلسات الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة في 2020 للوصول إلى نهايات واضحة لهذه القضايا، وقد أثار فوز بايدن تساؤلات حول الطريقة التي سيتعامل بها مع هذا الحوار الذي بدأته إدارة الرئيس ترمب، فالعراق يحتاج إلى استراتيجية جديدة لبناء قواته العسكرية بما يكفي لمواجهة التحديات الأمنية النابعة من تنظيم داعش ولتأمين حدوده مع سوريا وتركيا وإيران، ووفق التقديرات الأمريكية، تحتاج القوات العسكرية العراقية إلى عمليات إعادة تدريب وتأهيل لمدة تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات على الأقل لتكون قادرة على القيام بمهامها الأمنية، فضلاً عن أن العراق يحتاج إلى إعادة بناء منظومته التسليحية وإعادة تشغيل وصيانة العديد من القواعد العسكرية[2].

---

[1] أحمد عبد الحكيم ، بايدن والشرق الأوسط... ماذا تخبئ دفاتر الإدارة الأميركية الجديدة "، موقع اندبند نت عربية ،16 /2021/3 https://www.independentarabia.com

[2] علاء عبدالوهاب المنذري، خيارات الوجود الأمريكي في العراق في ظل الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، مجلة دارسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 19، 2011، ص18.

ولا شك أن عملية تطوير القدرات العسكرية العراقية سيصيبها الشلل في حال قرَّرت إدارة بايدن في أي وقت من الأوقات الانسحاب، دون أن يكون هناك التزام استراتيجي يربط علاقاتها بالعراق؛ فعملية الانسحاب الأمريكي من العراق في 2011 أدت إلى تصدعات كبيرة عانى منها الجيش العراقي في مواجهة هجمات تنظيم داعش في 2014، وعندما قررت الولايات المتحدة العودة للعراق في 2016 عبر التحالف الدولي ضد داعش، والذي تألف من 83 دولة ساعدت في دحر التنظيم، وسيأخذ الرئيس بايدن هذه التحديات بعين الاعتبار، حيث يشكل الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة تحدياً لكلا البلدين، في اتجاه رسم معالم علاقة استراتيجية مستدامة، تخدم أهدافهما ومصالحهما، وتساعد في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وعلى الرغم من ذلك تم الاتفاق انه لن تكون هناك قوات امريكية في نهاية 2021.[1]

وعليه يمكن ان تتمثل الاستراتيجية الامريكية في العراق من خلال[2]:

1-اعطاء أولوية على الاقتصاد والأمن في العراق، وستحرص على تفعيل دور حلف شمال الأطلسي وتعزيز المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالاستراتيجية الأمريكية في العراق وبالتوازي مع الاستمرار بسياسات مكافحة الإرهاب (تنظيم داعش)، وتفعيل جهود الحكومة العراقية بإصلاح قطاع الأمن، وتفعيل ترتيبات أمنية لتعزيز أمن القوات الأمريكية في العراق، فستلجأ إدارة بايدن إلى تقنين الوجود الأمريكي في العراق، وتعزيز الجهود الاستخبارية والأمنية، ومنح القوات الأمنية العراقية دوراً أكبر في محاربة تنظيم داعش، وتفعيل جلسات الحوار الاستراتيجي مع العراق، للوصول إلى شراكات وعلاقات أمنية واضحة.

2-تنظر الولايات المتحدة إلى إيران وحلفائها على أنهم رقم صعب في المعادلة الأمنية في العراق، ولذلك فإنها لن تستثني هذا الأمر من أي توجه مستقبلي حيال العراق.

3- دعم إدارة بايدن ملفات حقوق الإنسان في العراق عبر تقديم دعم هش للحركة الاحتجاجية ومطالبها، فضلاً عن دعم جهود الحكومة العراقية في إجراء الانتخابات المبكرة، لتحقيق نوع من الاستقرار السياسي

[1] صافيناز محمد أحمد ، كيف تعيد الأحداث فى العراق ترتيب أولويات واشنطن فى سوريا، موقع الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2021/3/3 في http://acpss.ahram.org.eg/News/17078.aspx

[2] عمر عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الأمن القومي لإدارة "بايدن، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021/9/9 https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/

في المرحلة المقبلة وستبذل جهوداً في انتشال العراق من أزمته الاقتصادية عبر تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية الدولية.

إجمالاً، ستسعى إدارة بايدن إلى صياغة نهج جديد للولايات المتحدة في العراق، ربما بذات الشكل الذي كان يطمح إليه خلال فترة وجوده في إدارة أوباما، مع الحفاظ بالطبع على أولويات الولايات المتحدة الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وإعطاء الواقعية السياسية هامشاً واضحاً في نهجه، لأن الظروف السياسية في العراق اليوم تختلف عن السابق.

ثانيا: ايران

أن تغيّر الإدارة الأميركية ووصول جو بايدن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، لن يكون لهما أهمية حقيقية بالنسبة إلى مصالح إيران الأساسية، الا انه قد يفتح المجال أمام الجهود الهادفة إلى إعادة صياغة دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط بطرق قد تُشكّل تحدّيات – وفرصًا – بالنسبة إلى إيران، وسوف تتبلور استراتيجية واضحة لإدارة بايدن متمثلة باستئناف التواصل الجديد المتعدّد الأطراف بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران وسيكون التحدّي المباشر في كل من الولايات المتحدة وإيران داخليًّا ومن غير المرجح أن يحدث شيء في إيران قبل الانتخابات الرئاسية في 2021، ثمّ إنّ الحقائق الاستراتيجية الدائمة ستؤدّي إلى تعقيد الجهود الهادفة إلى نقل الولايات المتحدة وإيران، وحلفاء كلّ منهما، من حالة النزاع المستمر بالحد الأدنى إلى ما يشبه عملية حقيقية للمشاركة الدبلوماسية[1].

حيث رأى مستشار السياسة الخارجية الأميركي الأسبق، ريتشارد فونتينRichard Fontaine ، وعضو مجلس الشيوخ الجمهوري الراحل جون ماكينJohn McCain ، أن "ترامب قد أحدث تأثيرًا هائلًا في الخصوم والحلفاء على حدّ سواء"، كما أنه "من الأفضل لبايدن أن يستخدم بعض هذا التأثير الذي سيخلفه ترامب وراءه ثمّ إنّ بايدن سيحظى ببعض هذا التأثير من مجموعة العقوبات الموسّعة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية في فترة رئاسة ترامب، وسيرث أيضًا تحالفًا ناشئًا بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية[2].

[1] أحمد قنديل، التوتر الأمريكي – الروسي: دبلوماسية جديدة أم لعب بالنار، موقع الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2021/3/20،

[2] Phil Stewart, "U.S. Imposes Sanctions, Visa Bans on Saudis for Journalist Khashoggi's killing," Rreuters, 26/2/2021, accessed on 22/4/2021, at: https://reut.rs/3aCbYv4

على الرغم من ذلك، قد تتسبّب هذه المزايا، في حد ذاتها، بقيود؛ إذ سيقاوم كلّ من إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة الخليجيين جهودَ الولايات المتحدة الامريكية نفسها بشأن إعادة إشراك إيران في المحادثات ومن المحتمل أن تُصّر إيران على أن تسحب الولايات المتحدة الامريكية العديد من العقوبات المختلفة التي فرضها ترامب قبل بدء المحادثات؛ حتى إنها قد ترغب في انتزاع وعدٍ من الولايات المتحدة بتعويض إيران عن الخسائر المالية التي تكبّدتها عندما تخلّت إدارة ترامب عن خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكن من المؤكد أن إيران ستعارض في حال اختيار إدارة بايدن التي تبدو حريصة على أن تُبيّن أنها غير مندفعة للتوصّل إلى اتفاق مع إيران – استخدام التنازلات التدريجية من خلال عرضها إزالة بعض العقوبات وترك بعضها الآخر على ما هو عليه، وبطبيعة الحال، يمثّل الوضع الاقتصادي المتردي لإيران – الذي تفاقم بسبب فيروس كورونا (كوفيد–19) المصدرَ الأساس للضغط الأميركي والغربي وبالمقابل لن تُقدِّم إيران تنازلات كبرى مقابل الوعود الأميركية المتمثّلة بتخفيف العقوبات، وهي الوعود التي تخشى إيران من عدم الوفاء بها، فضلًا عن ذلك، تمتلك إيران مزايا مهمّة خاصة بها تشمل برنامج التخصيب الموسَّع الذي واصلته علنًا بغية تصعيد الرهان الدبلوماسي[1].

إن الاختراق الواسع النطاق بين الولايات المتحدة وإيران إنما يعني أن إدارة بايدن لن تكسب الكثير من حصر سياستها تجاه إيران في إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة المتعثّرة وقد أشار انتوني بلينكن وزير الخارجية الامريكي إلى المسألة نفسها، وقال في حال عودة إيران إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة سنستخدم ذلك الامتثال منصة مع شركائنا وحلفائنا للتفاوض على صفقة أطول وأقوى[2].

لقد كرّر بايدن هذا الموقف من خلال وعد إيران باعتماد مسار ينعم بصدقية للعودة إلى الدبلوماسية وهو مسار لن يقتصر على خطة العمل الشاملة المشتركة ولكنه يتناول أيضًا قضايا أخرى مهمة ومن المفترض أن يشمل هذا المسار برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، الذي رفضت إيران مناقشته حتى الآن وهذا بالتأكيد كما يقول بايدن نهج أذكى من الضغط الأقصى والذي رآه بايدن أيضًا سياسةً محكوم عليها بالفشل إذ أتاح لإيران تخزين ما يقارب عشرة أضعاف كمية اليورانيوم المخصَّب التي كانت لديها

[1] "Biden Announces End to US Support for Saudi-led Offensive in Yemen," The Guardian, 4/2/2021, accessed on 22/4/2021, at: https://bit.ly/3nlp3hu

[2] Khaled H. Alyemany, "Optimism Mixed with Realism about the Biden Administration's Promises on Yemen," Atlantic Council, 23/2/2021, accessed on 22/4/2021, at: https://bit.ly/2PqAaco

عندما تركت أنا والرئيس باراك أوباما منصبينا، ومع ذلك ليس من الواضح على الإطلاق أنه سيكون من السهل على بايدن اتباع سياسة أكثر انفتاحا ستعتمد الكثير من الخطوات على مدى السرعة التي يمكن لبايدن أن يصلح بها علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع حلفائها الغربيين حيث سيجعل تنشيط الدبلوماسية مع إيران أولويةً رئيسة للولايات المتحدة الامريكية وقد يلوّح بايدن حينها للعالم بأنّ الغرض من الدبلوماسية الأميركية لا يقتصر على تأمين عقد صفقات بين الدول والقادة الذين يتشاركون المصالح المتبادلة، بل إنه يشمل كذلك تعزيز اتفاقات صنع السلام بين خصوم دائمين وحتى بين أعداء لدودين أيضًا.

ثالثاً : المتغيرات الدولية واثرها على الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

تشهد المتغيرات الدولية تحوّلات واضحة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي ينعكس على الصراعات والتحالفات القائمة في المنطقة، وقد شهدت على مدار العقد الأخير تحوّلات إستراتيجية في سياسات النظام الدولي وَوضعت منطقة الشرق الاوسط في حالة من الانتقال وعدم الاستقرار وباتت مرتبطة بالتفاعلات الدولية وعلاقات الفاعلين بعضهم ببعض.

وتدخل منطقة الشرق الاوسط مرحلة جديدة في إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) بما تحمله من اختلافات واضحة وعلنية مع الإدارة السابقة في ظل منافسة شديدة مع روسيا والصين، اللّتان دخلتا كأطراف فاعلة في المنافسة على النفوذ في المنطقة، وما يعنيه من تأثير في سياسات المنطقة وديناميكياتها في المرحلة المقبلة، لذلك سوف نبحث في هذين المتغيريين الدوليين واثرهم في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط.

1_روسيا

وفقا لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية 2017 انتقلت روسيا من مجرد قوة كبرى إقليمية إلى منافس وخطر داهم على أمنها القومي خاصة منذ الأزمة الأوكرانية عام 2014 وضم شبه جزيرة القرم وقد باتت روسيا منذ ذلك الحين وحتى الآن هدفا لموجات من العقوبات المتنوعة وقد استهلت إدارة بايدن خطواتها الأولى بفرض عقوبات جديدة ضد موسكو استهدفت 7 من كبار المسؤولين بجهاز الأمن الفيدرالي

الروسي خاصة وأن الآليات القانونية لفرض مثل هذه العقوبات قائمة بالفعل بعد أن باتت العقوبات الاقتصادية إحدى الأدوات الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية[1].

وكان بايدن قد وجه تحذيرا لروسيا مشددا على أنه سيتصدى لمحاولاتها تعطيل الديمقراطية الأمريكية واختراقها وأن التحالفات القوية هى المفتاح لردعها، مشيرا إلى أنه لن نتردد فى رفع التكلفة على روسيا ولم يحدد بايدن كيف سيحقق ذلك وما هى خياراته، حيث يجمع كتَّاب أمريكيون أنها ستكون محدودة وقد جاءت تصريحات بايدن بعد يوم من موافقة الولايات المتحدة الامريكية وروسيا على تجديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة للسنوات الخمس القادمة، وهو ما اعتبر تطورا إيجابيا إلا أنه لن يغير شيئا من توجه الإدارة الجديدة المعادى لروسيا[2].

وفى ملاحظاته أمام مؤتمر ميونخ الافتراضى لسياسات الأمن ذكر بايدن إن بوتين يسعى لإضعاف المشروع الأوروبى وحلفنا ـ حلف شمال الأطلسى، لأنه من الأسهل على الكرملين أن يهدد دولا منفردة بدلا من التفاوض مع مجتمع قوي ومتحد بشكل وثيق عبر الأطلسى، وخلص بايدن إلى القول بأن التصدى لتهور الروس واختراق شبكات الحاسوب في الولايات المتحدة وعبر أوروبا والعالم أصبح أمرا بالغ الأهمية لحماية أمننا الجماعي، ولا يبدو أن بايدن ـ كسابقيه ـ يمتلك استراتيجية واضحة بشأن التعامل مع روسيا فما تزال العلاقات معها واحدة من القضايا القليلة التى يمكن للكونغرس بمجلسيه الاتفاق حولها حيث ينظر الحزبان الديمقراطي والجمهوري إلى روسيا على نطاق واسع باعتبارها تهديدا للمصالح الأمريكية ومن المرجح أن تعمل إدارة بايدن على استغلال توجهها الخاص بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان لتعزيز دعمها الدبلوماسي والمادي لجماعات المعارضة ليس فقط فى روسيا بل وبيلاروسا أيضا، والحقيقة أن بايدن، سواء فى خطابه الأول أو فى ملاحظاته أمام مؤتمر ميونخ، أقر ضمنا بأوجه ضعف عديدة تمثل قيودا على قدرة بلاده على مواجهة التحديات التى تحدث عنها ومواجهة صعود الصين والنفوذ المتزايد لروسيا، ومن ذلك إقراره صراحة بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تجدد مزاياها الدائمة حتى تتمكن من مواجهة تحديات اليوم من موقع قوة وهذا يعنى إعادة بناء أسسنا

[1] دينيس ساموت ، عهد بايدن.. تحديات جديدة للسياسات الخارجية والأمنية في أوروبا والشرق الأوسط ، موقع كيوبوست ، 2021/1/24
https://www.qposts.com

[2] The Impact of Biden's Policy on Yemen War," Situation Assessment, Abaad Studies and Research Center, 10/3/2021, accessed on 22/4/2021, at: https://bit.ly/3tPd8ed

الاقتصادية على نحو أفضل واستعادة مكانتنا فى المؤسسات الدولية، ورفع قيمنا فى الداخل والتحدث للدفاع عنها فى جميع أنحاء العالم، وتحديث قدراتنا العسكرية وإعادة تنشيط شبكة التحالفات والشراكات الأمريكية التى جعلت العالم أكثر أمانا لجميع الناس، وتتمثل الاستراتيجية الامريكية صياغة استراتيجية شاملة للتعامل مع روسيا بما يحقق التوازن الصحيح بين احتوائها وإشراكها فى المجالات ذات الاهتمام المشترك وأنه لكى تحقق الإدارة الجديدة ذلك عليها التخلي عن التصورات والتقديرات الخاطئة التى اتسمت بها التحليلات الأمريكية لسياسات روسيا ومنها أن روسيا قوة متراجعة وإجراء تقييم دقيق لنوع التهديد الذى تشكله روسيا حقا، وكيف يمكن للولايات المتحدة التصدي له بفاعلية والمشكلة هنا أن الولايات المتحدة الامريكية تعتقد أن روسيا رغم ما تمتلكه من قوة تدميرية سواء كانت ترسانة أسلحة نووية أو سياسات عدوانية إلا أنها ليست فى وضع يسمح لها بمنافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وأن أعمال روسيا قاصرة على ردود الفعل أو انتقامية ويتحفظ خبراء أمريكيون ومنهم سفراء سابقون لدى روسيا على هذا التقييم مؤكدين أن لدى روسيا أوراقا كثيرة وعناصر قوة شاملة تؤهلها لأن تكون منافسا للولايات المتحدة الامريكية[1].

كما أن تدخلها فى سوريا أتاح لها الفرصة لمد نفوذها فى الشرق الأوسط، وقد لا تكون روسيا قوة عظمى فى نظر الكثيرين فى الغرب إلا أنها لاعب مستقبلي مهم لا غنى عنه فى مناطق مختلفة حول العالم، وتستفيد روسيا من تحالفاتها مع تركيا وإيران، وترتيبات أسعار النفط مع المملكة العربية السعودية وعلاقاتها العسكرية وصادراتها من السلاح إلى العديد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلا عن علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، ومن المهم التأكيد على أن الاستراتيجية الروسية النشطة لا ترتبط بالنظام العالمى بقدر ارتباطها بمكانة روسيا فى هذا النظام، حيث يؤكد القادة الروس دائما أن مشكلتهم مع الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة أنها لا ترغب فى التعامل مع بلادهم على قدم المساواة وأنها تجاهلت مطالب روسيا باحترام مصالحها الأمنية الوطنية فى عملية توسيع الناتو شرقا وإزاء ذلك، ومنذ بدايات العقد الثانى من القرن الحالى بدأت روسيا فى رسم مسار عكسى لسياساته السابقة إزاء الغرب[2] .

---

[1] فراس عباس هاشم ،الإرادات المتصادمة :استراتيجيات المواجهة الأمريكية– الإيرانية في حلبات الاحتكاك الجيوسياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص29.

[2] جلال خشيب ، عرض كتاب ، جوزيف ناي ، هل للقيم أهمية تذكر: الرؤساء والسياسة الخارجية من روزفلت إلى ترامب ، مجلة سياسات عربية ، العدد 146، 2020، ص15.

ان استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه روسيا متمثلة بالتفاعل بين البلدين بشأن قضايا الاستقرار الاستراتيجي وما يهم مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي بما فى ذلك الأمن الإلكتروني والأوبئة وتغيير المناخ، ستسير جنبا إلى جنب مع الإدانات والعقوبات المتواصلة بسبب ما أسماه بايدن تصميم روسيا على الإضرار بالديمقراطية الأمريكية وتعطيلها وقد تركز العقوبات الجديدة ضد روسيا على عناصر أكثر أهمية مثل البنوك والمؤسسات المالية وقطاع الطاقة بدلا من استهداف الأفراد الأمر الذى ثبت عدم فاعليته وستكون روسيا وسياساتها محل تنسيق أكبر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وهو ما يعنى إمكانية توقيع عقوبات مشتركة.

2_ الصين

شهدت العلاقات الأمريكية–الصينية خلال فترة دونالد ترامب الرئيس الأمريكي السابق توترا كبيرا حيث تسببت سياساته باندلاع حرب تجارية بين البلدين وتفاقمت الخلافات حول قضايا ثنائية ودولية متعددة، تشير التحركات والتصريحات الأولية للإدارة الأمريكية الجديدة بشأن الصين إلى أن الرئيس الجديد جو بايدن قد يواصل بعض سياسات دونالد ترامب الأكثر حزما تجاه الصين والمتمثلة بأمن وازدهار وصحة الشعب الأمريكي إضافة إلى الحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومنفتحة وتتمحور القضايا الرئيسية التي سوف تكون محل اهتمام بايدن في علاقته مع الصين إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان[1].

وهناك مخاوف من الصعود الدراماتيكي للصين كقوة تكنولوجية عظمى، حيث يتوقع أن تكون المنافسة الاستراتيجية بينهما سمة مميزة وتتركز مباعث القلق الأمريكي أيضا في انخراط الصين في سلوك يعتبرونه مضرا بالعمال الأمريكيين، ويضعف من القدرة التكنولوجية للولايات المتحدة، ويهدد تحالفاتها ونفوذها في المنظمات الدولية وهذا بالطبع أمر يتعلق بازدهار المجتمع الأمريكي وهو خط أحمر لأي إدارة اضافة الى الانتهاكات الاقتصادية للصين وتأثيرها في المنظمات الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا القسرية، وقد كان واضحًا لويد أوستن وزير الدفاع الأمريكي الجديد خلال جلسة تثبيته في مجلس الشيوخ عندما قال عن الصين إنها أهم تهديد للمضي قدما وقال إن استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي أعلنتها إدارة ترامب والتي تنظر إلى الصين وروسيا على أنهما تهديدان خطيران هي في الغالب على المسار الصحيح تماما وأكد أن الولايات المتحدة الامريكية بحاجة إلى استجابة أقوى لصعود الصين

[1] علي حسين باكير، ما وراء التحوّل في السياسة الخارجية التركية الجديدة، موقع عربي 2021/3/13.

المتزايد في مجال الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الناشئة، وفي هذا السياق ذكرت جين ساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض أن بايدن قد يُبقي شركة هواوي والعديد من الشركات الصينية الأخرى على القائمة السوداء للتصدير أو يتبنى إجراءات معاملة بالمثل، وقالت إننا قد نحتاج إلى لعب دفاع أفضل والذي يجب أن يشمل محاسبة الصين والتأكد من أن التقنيات الأمريكية لا تسهل التعزيز العسكري الصيني[1].

وتبرز المواجهة الأمريكية مع الصين أيضًا على مستوى المؤسسات المتعددة الأطراف وقد أعاد بايدن الولايات المتحدة الامريكية إلى منظمة الصحة العالمية التي انسحب منها ترامب العام الماضي بسبب ما اعتبره نفوذًا كبيرًا للصين على المنظمة خلال تفشي فيروس كورونا .

أما فيما يتعلق بالتجارة، فقد لا تهتم إدارة بايدن بالتفاوض بشأن الوصول إلى الأسواق الصينية للشركات المالية والدوائية الأمريكية الكبرى، وبدلًا من ذلك فقد تركز على السياسات التجارية التي تساعد العمال بشكل مباشر وكما قال جيك سوليفان مستشار الأمن القومي لبايدن، فإن الهدف من المزيد من المفاوضات التجارية يتعلق بالوظائف والأجور وقد وقع الرئيس بايدن بالفعل أمرًا تنفيذيًّا لتعزيز إرشادات الحكومة الفيدرالية لشراء المنتجات الأمريكية التي تهدف إلى دعم الصناعة المحلية، ومع كل ذلك، فلا يزال من غير الواضح كيف سيتعامل بايدن مع مسألة مليارات الدولارات من الرسوم الجمركية المتبقية بعد توقيع اتفاق المرحلة الأولى التجاري عام 2020، الذي بموجبه وافقت الولايات المتحدة على عدم زيادة الضرائب الجمركية العقابية المفروضة على الصين مقابل استيراد الصين المزيد من المنتجات الأمريكية بقيمة 200 مليار دولار على مدى العامين المقبلين وتمثلت الاستراتيجية الامريكية تجاه الصين بما تبناه بايدن كونه سيتخذ نهجًا متعدد الأطراف للتعامل مع الصين ويشمل ذلك تقييم الاوضاع حاليا.

الخاتمة

تواجه الاستراتيجية الامريكية العديد من التحديات الداخلية وعلى رأسها جائحة كورونا والاستقرار الداخلي وتحديات خارجية اقليمية ودولية على رأسها مواجهة التصعيد مع العراق وايران اقليميا وروسيا والصين دوليا، وتتطلب استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية التعامل مع تلك المتغيرات بما يخدم مصالحها

[1] ريتشارد ن. هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، 2002، ص8.

والقيام ببعض التغييرات في منطقة الشرق الاوسط بهدف الحفاظ على نفوذها ورعاية مصالح حلفائها هناك.

حيث من المتوقع أن يكون التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي أولى خطوات الإدارة الجديدة، وهو ما قد يخلق حالة من عدم الرضى لدى دول الخليج والكيان الإسرائيلي. ولكن في المقابل، من المؤكد أن بايدن لن يخاطر بإبعاد دول الخليج تماماً في المنطقة، بحكم دورهم في الاستقرار الإقليمي والمستقبلي لسوق الطاقة، وللعلاقات التجارية المتزايدة معهم، كما أنه لن يفرط بأمن (إسرائيل) الذي تعهد دوماً بحمايته.

استنتاجات

1-يتوقع أن تصبح عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية أكثر قابلية للتنبؤ بعد فوز بايدن خاصة وأن فريقه للسياسة الخارجية يتكون من شخصيات مخضرمة من الإدارات الديمقراطية السابقة كما سنشهد انسجام أكبر بالمواقف بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية بعكس عهد ترمب.

2-سيظل نهج بايدن تنافسيًا، لكنه سيسعى إلى تجديد التحالفات الأمريكية التقليدية لاسيما في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وإعادة الانضمام والعمل من خلال المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، مع سياسات أكثر مرونة بشأن الهجرة، وتغير المناخ، وإيران، والتجارة .

3-ستفضل الإدارة الديمقراطية تهدئة التوترات الخارجية للتركيز على القضايا المحلية، خاصة التعافي الاقتصادي من آثار كوفيد 19، والتركيز على جدول أعمال بناء الدولة في الداخل وستستعيد مجموعات الضغط الصناعية والتجارية بعضا من القوة التي أضعفتها إدارة ترمب، في ظل السعي لتجنيد شركاء تجاريين رئيسيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

4- الاختلاف بين إدارتي ترمب وبايدن بخصوص الصين سيكون اختلافاً في الشكل أكثر منه في المضمون فهناك مصلحة في التعاون مع الصين في مجالات مثل تغير المناخ وإيران والحفاظ على النظام الدولي المتعدد الأطراف .

5-سيستمر بايدن في تبني استراتيجية فك الارتباط العسكري عن الشرق الأوسط وتقليص الوجود العسكري في المنطقة حيث الوجهة بعيدا عن أوروبا والشرق الأوسط نحو الصين وشرق آسيا.